



# تقنيات التمويل الدولي

مطبوعة محكمة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر  
تخصص إدارة مالية

إعداد:

الدكتورة) عبد الغفار غطاس

قسم: علوم التسيير

الصفحة	محتوى المطبوعة
04 - 03	مقدمة
28 - 05	المحور الأول: عموميات حول التمويل الدولي
44 - 29	المحور الثاني: النظام المالي العالمي والمالية الدولية
50 - 45	المحور الثالث: معاملات التسوية في عمليات التجارة الخارجية
74 - 51	المحور الرابع: تقنيات التمويل الدولي قصيرة الأجل
78 - 75	المحور الخامس: أساليب أخرى للتمويل قصير الأجل
86 - 79	المحور السادس: تقنيات التمويل الدولي متوسطة وطويلة الأجل
91 - 87	المحور السابع: أساليب أخرى للتمويل متوسط وطويل الأجل
101 - 92	المحور الثامن: مخاطر التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية
112 - 102	المحور التاسع: إدارة مخاطر التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية
133 - 113	المحور العاشر: مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية
139 - 134	الفهرس المفصل
143 - 141	قائمة المراجع

## مقدمة:

شهد العالم منذ أواخر القرن الثامن حركة كبيرة من التطورات في المجالات المختلفة من الحياة نتيجة للاكتشافات الجديدة في وسائل الإنتاج كالمحرك البخاري مثلاً، حيث توسعت حركة الصناعة بشكل لم يشهد له مثيل عن سابقه، من انتقال في استعمال وسائل إنتاج تقليدية إلى وسائل أكثر تطوراً، ما أدى إلى زيادة القدرات الإنتاجية ومخرجات العمليات من قطاع الصناعة، ومع هذه الموجة من التطور عرفت هذه الفترة تراكم لرؤوس الأموال وظهور طبقة جديدة من أصحاب رؤوس الأموال (أصحاب الفائض) ورجال الأعمال، ومع تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية واتساع نطاقها بالدعوة إلى الانفتاح والاعتماد الدولي المتبادل إضافة إلى التطورات التكنولوجية المرافقة وعولمة النشاط الإنتاجي، خلقت موجة من الحاجة إلى نظام مالي يعمل على تسيير الأمور المتعلقة بالنشاطات والفعاليات الاقتصادية المختلفة عبر العالم، وحيث يتكون هذا النظام من مجموعة الأسواق والمؤسسات المالية والبنكية التي من تعمل على تلبية الحاجات التمويلية للوحدات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، هذا وشهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة في مشار تطور التمويل والمالية الدولية، أين زادت حركة رؤوس الأموال الدولية فضلاً على النمو السريع للمبادلات المالية الدولية وزيادة حجم التجارة الدولية وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، وفي فترة الثمانينيات من القرن الماضي بلغت المالية والتمويل الدولي مستويات قياسية من التطور سواء من حيث حجم التدفقات الرأسمالية أو المعاملات المالية التي تتم بين الأطراف المتعاقدة، كما انتقل التمويل الدولي من شكله التقليدي بين الجهات الرسمية كالدول الحكومات إلى شكله الحديث الذي تقوم به المؤسسات الخاصة والأفراد، وهذا تماشياً مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية والمشهد الاقتصادي.

لذلك فإنه من هذا المنطلق تأتي هذه المطبوعة لتتناول موضوع التمويل الدولي وعمليات التجارة الدولية من جوانبها المختلفة، وهذا لكي مرجعاً لطلبة الدراسات في الطور الثاني في قسم علوم التسيير والعلوم التجارية في كليات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما يمكن الاستفادة منه لكل العاملين في قطاع التمويل والتجارة الدولية، وجاءت هذه المطبوعة متضمنة في محورها الأول عموميات حول التمويل وهذا من حيث المفهوم والنشأة والتطور، وكذا التطرق إلى مصادر التمويل وأنواعه بالإضافة إلى التفسيرات النظرية للحاجة إلى التمويل، أما المحور الثاني فيتناول النظام المالي الدولي والمالية الدولية، ثم التطور التاريخي للنظام المالي الدولي خلال الفترات المتعاقبة بدءاً من فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى غاية الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وفترة الثمانينات أين سادت العولمة الاقتصادية وحركة التحرر المالي والاقتصادي العالم، وهنا سيتم التعرف كذلك على عناصر النظام المالي الدولي، وتضمن المحور الثالث معاملات التسوية في عمليات التجارة الدولية من خلال طرح

العديد من طرق التسوية في مجال الجارة الدولية كالتسوية نقداً، والتسوية عن طريق التحويلات المصرفية والأوراق التجارية.

تناول المحور الرابع من هذه السند تقنيات التمويل الدولي قصير الأجل والمتمثلة في كل الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي وتحويل الفاتورة، بالإضافة الصيغة الاسلامية للاعتماد المعروفة باعتماد المرابحة والتسيقات بالعملة الصعبة وتأكيد الطلبية في المحور الخامس، أما بالنسبة تقنيات التمويل الدولي المتوسطة والطويلة الأجل فقد جاءت في المحور السادس وتتضمن كل قرض المشتري وقرض المورد، وفي المحور السابع بين الصيغ الأخرى للتمويل متوسط وطويل الأجل المشتملة لكل من القرض التأجيري وقروض التمويل المسبق، وبالنظر إلى اتساع نطاق المبادلات واشتمالها على أطراف محلية وأجنبية تكونت مجموعة من المخاطر تعترض التنفيذ الحسن للعمليات التي تتم بين الأطراف المتبادلة، وهذا ما تناوله المحور الثامن حول إدارة مخاطر التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية متضمنا كل من مفهوم وتصنيفات المخاطر في التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية من حيث طبيعتها ومن حيث ارتباطها بالمؤسسة بالإضافة إلى مخاطر أخرى، ثم تحليل التسلسل الزمني للمخاطر في عمليات التجارة الخارجية بحسب العمليات المتتابعة للمعاملات التجارية.

وكمحاولة لإيجاد حل عملي للمخاطر التي تعترض المؤسسات أطراف المعاملات التجارية تم تناول جانب مهم من الوسائل والتقنيات التي تساعد المؤسسات على التغلب على هذه المخاطر المختلفة، والمتمثل في إدارة وتسيير المخاطر في التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية، من خلال عرض الأدوات والتقنيات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان، والأخرى المتعلقة بالصراف الأجنبي، وفي الأخير التقنيات المستعملة في كيفية إدارة المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار المواد الأولية.

## المحور الأول: عموميات حول التمويل الدولي

### المحور الأول: عموميات حول التمويل الدولي

#### أولاً: ماهية التمويل الدولي

#### 01. مفاهيم أساسية حول التمويل الدولي:

يتضمن التمويل الدولي كافة حركات وانتقالات الأموال بين الدول من أجل الحصول على عائد، أو امتلاك أصول (عينية أو نقدية) سواء كانت عقارات أو مشروعات أو أسهم أو ودائع أو عمولات أجنبية... الخ، لذلك فإن حركة انتقال رؤوس الأموال تشمل كل من:

- اشتراك المواطنين في دولة معينة في مشروعات خاصة أو حكومية في دولة أخرى، من خلال الاشتراك الصريح في المشروعات عن طريق شراء أسهم المشروعات أو ما توفره شركات المساهمة من إمكانيات للقيام بذلك.
- تصدير مواطني دولة معينة سلع أو خدمات، وما يمكن أن يرافقه من إبقاء حصيلة تصدير تلك في دولة أخرى بشكل ودائع.
- انتقال الأموال من دولة على أخرى وذلك بإيداعها في الدولة الثانية من أجل الحصول على عائد أكبر.
- إبقاء مواطني دولة معينة للأرباح التي يتحصلون عليها من مشروعات يملكونها في دولة أخرى من أجل إعادة استخدامها في تلك الدولة أو إيداعها للحصول على عائد أكبر أو امتلاك أصول فيها.
- حركات انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سواء كانت فورية أو آجلة، والتي ترافق حركة وانتقال سلع أو أشخاص عبر الدول وترتبط بها.
- انتقال حركة رؤوس الأموال بين الدول في شكل مساعدات ومنح من الهيئات الخاصة أو العامة أو غيرها.

#### 02. مفهوم التمويل الدولي:

- التمويل (Financing) في اللغة هو الامداد في المال، والمال مفهوم واسع يضم كل الموجودات الحقيقية والمالية من أراضي ومباني وأوراق مالية من أسهم وسندات، وكذلك النقود بأنواعها إلى غير ذلك، فلا

يمكن للفرد أو منظمة الأعمال وحتى الدولة ديمومة الحياة المعاصرة دون الحصول على المال لغرض تغطية النفقات والمعاملات الدورية، ولا بد أن يكون هناك مصدر مالي يمول تلك النفقات فقد يكون المصدر دخل الفرد بالنسبة له أو قرضا من أحد مصادر التمويل، وهكذا بالنسبة لمؤسسة الأعمال والدولة لا بد أن يكون لها مصادر تمويلية، أما التمويل اصطلاحا فيعني توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

- ومن أكثر التعاريف شيوعا للتمويل إنه يمثل مختلف الإجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو منشأة الأعمال والدولة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية وغير الإنتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية، وهناك من يعرف التمويل أيضا بأنه مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع.

- يتضمن كافة التحركات والتنقلات لرؤوس الأموال بين الدول والتي تتضمن بالضرورة طرفين أحدهما في دولة معينة والآخر في دولة أخرى سواء كانت جهة خاصة أو حكومية أو هيئة أو منظمة إقليمية، وهو الأمر الذي يميّز التمويل الدولي عن المحلي، الذي يتم بين أطراف محلية في دولة واحدة.

- يمكن تعريف التمويل الدولي بأنه تلك الآليات التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي بمؤسساته المختلفة المتعددة الأطراف الرسمية والخاصة لتلبية متطلبات انتقال رؤوس الأموال الدولية سواء المتجهة لأغراض تسوية اختلال ميزان المدفوعات، أو لأغراض تمويل التنمية، أو لأغراض ذاتية تتعلق بفرص العوائد.

- انطلاقا من التعاريف السابقة للتمويل يتضح أن التمويل يأتي أساسا لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لقيام الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات بنشاطهم الاقتصادي أيا كان نوعه مع المحافظة على طابع الاستمرارية والديمومة لهذه النشاطات، كما أن الحصول على هذه الأموال من طرف طالبيه يكون في الغالب مسبقا بعملية التخطيط، فلا شك أن كل عملية إنتاجية جديدة أو التوسع في عملية إنتاجية قائمة يسبقه التخطيط والتفكير في كيفية تمويل المشروع، والحصول على التمويل يراعى فيه تدنئة

التكاليف المرتبطة بالحصول على رؤوس الأموال، لذلك فإن هذه التكلفة تختلف من مصدر إلى آخر على حسب الجهة المالكة للمصدر (أصحاب الفائض)، وعلى حسب الوجهة الممنوحة لها التمويل (أصحاب العجز).

### 03. أهمية وأهداف التمويل الدولي:

في ظل عولمة الاقتصاديات نجد أن التمويل يحظى بأهمية بالغة على المستوى الدولي، من خلال عمله على تحديث الاقتصاديات العالمية عن طريق الرفع أو القوة أو السيطرة التي يمنحها لهذا الاقتصاد، من حيث تحريكه للنشاطات الاقتصادية والقيام بها، فتوفير التمويل اللازم للقيام بهذه النشاطات تنميتها وتطويرها، خاصة تلك المتعلقة والمرتبطة بالمجالات التقنية الأكثر تقدماً التي تحتويها العولمة، بما يتماشى مع التسارع الذي تشهده هذه الصناعات بحيث جعلت من الاعتماد على التمويل الدولي ذات أهمية وضرورة.

- فطبيعة العمليات المترابطة والمتكاملة لسلاسل الإنتاج العالمي يجعل التمويل الدولي ضروري وأكثر حاجة، وحيث نجد الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات والحدود بامتلاكها لمقايير هائلة من الموارد المالية فإنها تعمل على عولمة هذا التمويل وفصله عن الجانب الحقيقي لعملياتها.
- ولا شك أن التمويل المتاح للدول يختلف من دولة لأخرى تبعاً لمدى ودرجة تقدمها، حيث نجد أن الدول المتقدمة لا تعاني من شح في مواردها التمويلية بخلاف الدول النامية والأقل تقدماً تجد مشاكل كبيرة في الحصول على التمويل من الدول والبلدان ذات الفائض، وهذا طبعاً لاستخدامه في إقامة المشروعات الجديدة أو توسيع المشروعات القائمة، إضافة إلى تحديد أو تحديث رأس المال المستخدم في المشروعات وتمويل نشاطاتها الإنتاجية.
- ولهذا فإنه أصبح من الواضح الحاجة إلى التمويل الدولي في منطقة الدول الثانية – النامية والأقل تقدماً – للقيام بالنشاطات الإنتاجية وتحقيق عمليات النمو والتنمية الاقتصادية.

انطلاقاً من التحليل السابق لأهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي يمكن النظر في أهميته كذلك على مستوى الدول المقرضة أو المتلقية (دول العجز) وأهميته على مستوى الدول المقرضة أو المانحة (دول الفائض)،



وهذا الاختلاف في الأهمية يرجع بالأساس إلى اختلاف نوعية التمويل المتدفق ووجهة النظر أو الهدف من التمويل، ومنه يمكن تصور ما يلي:

**أ. أهمية التمويل الدولي للدول المقترضة (ذات العجز):** ويطلق على هذه الدول أيضاً الدول المتلقية، وهي في

حاجة إلى تمويل والحصول على رؤوس أموال لعدم كفاية مواردها المحلية، لهذا فإنها تسعى للحصول على موارد تمويل دولية من أجل:

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- رفع مستوى معيشة السكان؛

- مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة؛

- كما يمكن أن يكون الحصول على التمويل من أجل دعم الاستهلاك المحلي وتمويل الواردات الاستهلاكية،

وهذا يكون في حالة الدول التي تظهر فجوة بين مواردها من العالم الخارجي (إيرادات التصدير) ومدفوعاتها

إلى العالم الخارجي (تسديد قيمة الواردات)، الأمر الذي يؤدي إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية هذه الفجوة؛

- تستهدف أيضاً هذه الدول التمويل الأجنبي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، لتوفرها على التكنولوجيا

المتقدمة والمهارات الفنية والإدارية، ما يساهم في تنمية وتطوير المشروعات المحلية بالشكل الذي يؤدي إلى

زيادة المخرجات من العمليات الإنتاجية وربطها بالأسواق الدولية كصادرات مستقبلية، فضلاً على توفير

فرص العمل وتحسين المداخيل من العملة الأجنبية.

**ب. أهمية التمويل الدولي للدول المقرضة (ذات الفائض):** حيث تمثل هذه الدول الجهات المانحة للتمويل

لامتلاكها لفواض كبيرة من رؤوس الأموال الباحثة عن فرص للاستثمار وتحقيق العوائد.

- لذلك فإنه غالباً ما يرتبط توفير التمويل في هذه الدول إلى جانب الدوافع الاقتصادية أهداف سياسية

أخرى، فتتم عملية التمويل مدفوعة بشروط لتحقيق أهداف معينة، كتصريف الفوائض السلعية من

الدول المانحة إلى الدول المتلقية، بالإضافة إلى العمل على تشغيل شركاتها في المجالات المرتبطة باللوجستية.



- الحصول على القروض من الدول المانحة ينطوي على سلب الحرية للدول المقترضة في استخدام هذه القروض، حيث تسعى في الغالب الدول المانحة للمحافظة وتحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:
  - تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.
  - حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بإضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات).
  - تحمل الدولة المانحة للقروض المشاريع الممولة بالقروض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين.

#### 04. نشأة التمويل الدولي وتطوره:

في بدايات النظم الاقتصادية وتطور نشاطات الانسان تناغماً مع المناخ والطبيعة التي يعيش فيها لم تكن هناك الحاجة إلى التمويل بالمعنى الحقيقي، إذ يتم الاشباع للحاجات من خلال الإنتاج المباشر، ولكن مع تطور احتياجات الانسان اتساقاً مع تطور الزمان والمكان والحياة الاقتصادية، ومع تكامل عوامل الإنتاج من أرض ورأس مال والعمل ظهرت الحاجة إلى تمويل النشاط الاقتصادي من خلال العمل على توفير رأس المال، فنجد أنه في عصر الكنيسة كان الملوك يلجؤون إلى رهن ممتلكاتهم من الجواهر والتيجان لدى الكنيسة من أجل الحصول على التمويل، ومع تطور الدولة القومية أصبحت هذه الأخيرة تتعاقد على القروض من المصارف لتمويل احتياجاتها من هذا المورد، وبذلك بدأت أعمال المصارف في التوسع لتتبنى نشاطات الصيرفة واستبدال العملة ومنح الإقراض القصير والطويل الأجل.

ومع بدايات القرن الخامس عشر كانت إيطاليا تمتلك أحد أهم المصارف في العالم المشتغل في مجال التمويل، حيث أصبح بنك (MEDCE) أهم مصرف في مجال التمويل، أين حصلت الحكومة الفرنسية أنداك على قرض طويل الأجل (عشرة سنوات) بفائدة 16 في المائة، ومع بزوغ الثورة لصناعية وتراكم الفوائض من رأس المال وظهر الابتكارات أضحت التمويل من خلال البنوك والمصارف من العوامل المحفزة للنمو والتنمية الاقتصادية،

وهذا من خلال زيادة الإقراض وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع والتوسع في أخرى، ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبح التمويل وعمل البنوك المانحة على نطاق واسع، كما أن الأسواق المالية شهدت في هذه الفترة توسعاً كبيراً في تمويل النشاطات الاقتصادية ما جعلها تحظى بالأهمية في الدراسات المالية والاقتصادية وهذا طبعاً لدورها الإيجابي في هذا الخصوص.

لذلك فإنه يمكن القول إن الحاجة إلى التمويل ظهر مع تطور النشاطات الاقتصادية وما يرتبط بها من علاقات اقتصادية بين الدول وتوسعها، فالعمليات المرافقة للتوسع في هذه النشاطات كالإنتاج والاستثمار والتسويق والتعاملات المالية كلها تعمل على أساس مهم من ظهور الحاجة إلى التمويل، وكما تم الإشارة إليه سابقاً فإن الدول تأخذ شكلين من الناحية التمويلية:

- **البلدان المتقدمة:** والتي تعد مصدر التمويل، نظراً لوجود وتراكم فوائض كبيرة لديها من الأموال.
- **البلدان النامية:** فتقع في دائرة الحاجة إلى التمويل، وهذا بسبب الفجوة بين الموارد المحلية والخارجية مما اضطرها إلى الاعتماد واللجوء إلى التمويل الدولي.

كما لا يمكن في هذا الإطار تجاهل أن أهمية التمويل الدولي برزت وتأكدت مع تطور مراحل النظام الرأسمالي المسيطر والمهيمن على الاقتصاد العالمي من جانبه المتعلق بالإنتاج والتجارة، وهو ما يحقق مصالح الدول المتقدمة الرأسمالية الراعية للنظام، ويمكن في هذا الإطار تتبع مراحل الرأسمالية كما يلي:

#### أ. مرحلة الرأسمالية التجارية:

حيث ارتبطت بظهور المذهب التجاري واعتبار أن التجارة تمثل النشاط الرئيسي في الاقتصاد وكل الأنشطة الأخرى تعتبر في خدمة التجارة، لذلك من خلال التجارة وتوسع النشاطات والصفقات التجارية تم تحقيق فوائض كبيرة من رؤوس الأموال.

#### ب. مرحلة الرأسمالية الصناعية:

ارتبطت هذه المرحلة بظهور المدرسة الكلاسيكية والحرية الاقتصادية، ورافقت حدوث ثورة كبيرة في مجالات الصناعات واكتشافات المحرك البخاري، حيث تم خلالها مضاعفة حواصل العمليات الإنتاجية عن

طريق الألة التي حلت محل الانسان، كما تم التوسع في الأسواق نحو الخارج، لذلك تم نتيجة لذلك مضاعفة رؤوس الأموال نظير الأرباح التي يحصلونها من التوسع في الإنتاج والأسواق.

### ج. مرحلة الرأسمالية المالية:

نظراً للتوسع والحركية التي شهدتها المرحلة السابقة من الرأسمالية الصناعية وتوفر تراكمات كبيرة لرؤوس الأموال، ومع تسارع التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، فضلاً على تموقع المصارف وتوسع نشاطاتها التي فاقت المحلية، واتجهت نحو العالمية في توفير التمويل للأفراد ومنظمات الأعمال والحكومات ظهرت هذه المرحلة من الرأسمالية المالية، التي ارتبطت بظهور الاحتكار والمشروعات العملاقة المتعددة الجنسيات، وبرزت المؤسسات المالية والمصرفية وتدفعات رؤوس الأموال نحو الأقطار المختلفة من العالم خاصة تلك التي توفر فرصاً وعوائد أكبر الموجودة في بلدان الميزات والبلدان الفقيرة من رؤوس الأموال.

### د. المرحلة الحالية لتطور المالية الدولية:

حيث ارتبطت هذه المرحلة بظهور العولمة الاقتصادية وتنامي تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى ظهور المؤسسات الدولية المرتبطة بالتمويل الدولي كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والمؤسسة الدولية للتمويل (IFC)، ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة المظاهر الأخرى للعولمة المالية بجوانبها المتعددة والمتكاملة.

### 05. أهم العوامل التي ساعدت في نشوء وتطور التمويل الدولي:

هناك العديد من العوامل أدت إلى نشوء والتوسع في التمويل الدولي عبر العالم، وهذا نتيجة للحاجة التمويلية لكثير من دول العالم خاصة تلك التي تعاني من نقص في مواردها التمويلية أو تفتقدها أصلاً، لذلك يمكن النظر في مجموعة من العوامل ساهمت في تطور التمويل الدولي كما يلي:

- نقص الموارد التمويلية لدوى دولة ما: حيث أن الدول ذات العجز (النامية منها مثلاً) يلزم عليها لغرض إنشاء مشاريع استثمارية ضخمة أو مشروع استثماري ضخم وفقاً لنظرية النمو المتوازن تجميع موارد مالية ضخمة أكثر من مواردها المحلية (تلك التي تحوز عليها في شكل مدخرات).

- الرغبة في امتصاص العمالة التي تحتسب كبطالة في دولة ما: وذلك من خلال إنشاء وتشغيل المشاريع الاستثمارية واستخدامهم فيها.
- رغبة الدول الصناعية المتقدمة والغنية في كسب قواعد لها في البلدان النامية الفقيرة: ويكون ذلك من خلال ربطها بالعملية التمويلية وما يستتبع من محاولة نقل التكنولوجيا والخبراء والمهندسين ... الخ، إلى تلك الدول، بالإضافة إلى كل من ممارسة أشكال التبعية الأخرى.
- التنافس بين دول غنية معينة متعارضة مع بعضها في مواقفها السياسية والاستراتيجية على تمويل المشاريع الاستثمارية في دول العالم الثالث: وهذا لغرض كسب هذه الدول إلى جانبها في المحافل الدولية، بناءً على الارتباط الحاصل بينها في المصالح الاقتصادية.

## ثانياً: مصادر التمويل الدولي

تتعدد مصادر التمويل الدولي وتتنوع بحسب الأهمية من التمويل عبر الزمن، وذلك انطلاقاً من الأثباع والتزايد في عمليات التمويل الدولي وتسارعها في ظل تنامي العولمة الاقتصادية وانتشارها عبر الأقطار المختلفة من العالم، ويمكن أن نميز بين المصادر التالية:

### 01. المصادر الرسمية الجماعية:

وتتمثل في كل من الهيئات الدولية والإقليمية، وبشكل أساسي البنك الدولي الذي يختص بالتمويل متوسط الأجل وطويل الأجل لأغراض البناء والتعمير، والمؤسسات التابعة له وصندوق النقد الدولي المختص بالتمويل قصير الأجل لمعالجة حالات الاختلال في موازين مدفوعات الدول العاجزة، وهذه المؤسسات يطلق عليها مؤسسات التمويل الدولي، وذلك للخطط التي تقدمها وعملها على تشجيع على الدول في التحول إلى نظام السوق المفتوح، بالإضافة إلى حث الدول على تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص في إطار مشاريع الخصخصة أو الخصخصة.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات توجد بعض المؤسسات الإقليمية الأخرى تعمل على تقديم التمويل كالبنوك وصناديق التنمية، فهي بالرغم من محدوديتها إلا أنها أسهمت بشكل فاعل في تمويل عمليات البلدان النامية بشروط ميسرة أفضل من التمويل على المستوى الدولي من المؤسسات المالية الدولية.

## 02. المصادر الرسمية الثنائية:

وتتمثل في المساعدات التي تكون بين حكومتين أو هيئات حكومية، وتتم بشروط ميسرة ويحكم هذا النوع من العلاقات الثنائية بين الدول كالعلاقات السياسية والاقتصادية ... الخ، وعلاقات الجوار الجغرافي والعلاقات التجارية.

## 03. المصارف التجارية:

تعمل المصارف التجارية على توفير الأموال اللازمة لوحدة العجز المالي من خلال تقديم القروض، حيث تقدم العديد من التسهيلات الائتمانية للشركات والأفراد وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، إضافة إلى أعمال استشارية واستثمارية خاصة بها، ونجد أن هذا النوع من المصارف التي تقدم الائتمان على المستوى الدولي تقع في الدول المتقدمة لما تسهم به من تمويل للنشاطات الإنتاجية الدولية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

## 04. الشركات الأجنبية:

تقوم الشركات الأجنبية بتوفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقامة في البلدان المتلقية للتمويل (بلدان ذات العجز)، حيث تتسم هذه الشركات بامتلاكها موارد مالية ضخمة ومادية كبيرة، فضلاً على حيازتها للتكنولوجيا المتقدمة والطرق الفنية الحديثة في الإدارة والتسيير، لذلك نجد أنه في الغالب مثل هذه الشركات مرغوبة في البلدان ذات الحاجة للتمويل، كونها تفتقر إلى هذه الإمكانيات.

## 05. مؤسسات سوق الأسواق المالية:

حيث تمثل هذه المؤسسات الاطار الذي يجمع بين بائعي الأوراق المالية ومشتريها، وهذا بغض النظر عن الوسيلة التي يتم هذا التجمع، لذلك فإنه عن طريق إصدار الأنواع المختلفة من الأسهم والسندات والأوراق

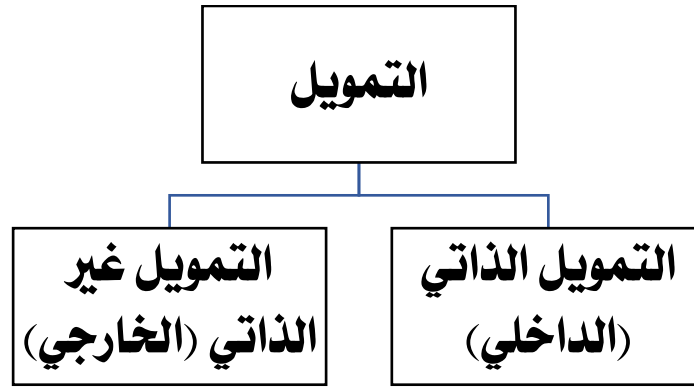
المالية الأخرى التي يتم تداولها وتعاملها في الأسواق المالية يكون الاستثمار المالي، وهو يدعم ويرتبط بالاستثمار العيني أو الحقيقي وفي العصر العالي فإن الاستثمار الأول (العيني) يفوق الاستثمار الثاني (الحقيقي) بأضعاف للقيم الكبيرة المتداولة في الأسواق المالية بالنظر إلى القيم الحقيقية الممتثلة لحركة السلع والخدمات عبر العالم، ومن بين المؤسسات المتواجدة في سوق الأوراق المالية بنك الاستثمار، سمسرة الأوراق المالية.

### ثالثاً: أنواع التمويل حسب مصادره

بالإضافة إلى التقسيم السابق لمصدر التمويل يمكن كذلك تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر داخلية

(محلية) ومصادر خارجية كما يلي:

#### شكل رقم 01: أنواع التمويل حسب مصادره



#### 01. مصادر التمويل الداخلية (أو المحلية):

ويعتمد هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية، حيث يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية (القروض بمختلف أنواعها، الأوراق المالية والتجارية بمختلف أنواعها... الخ)، وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع الأعمال (المؤسسات الاقتصادية) أكثر من الهيئات الحكومية، ويمكن في هذا الصدد تقسيم هذا النوع من المصادر إلى:

#### أ. الادخارات الطوعية (Voluntary Saving): وتشمل كل من:

- ادخارات القطاع العائلي (House Holds): حيث تتمثل طريقة القياس باحتساب الفرق بين مجموع الدخل الممكن التصرف فيها والإنفاق الخاص على الاستهلاك، ويشمل كل من العائلات والأفراد والمؤسسات الخاصة.

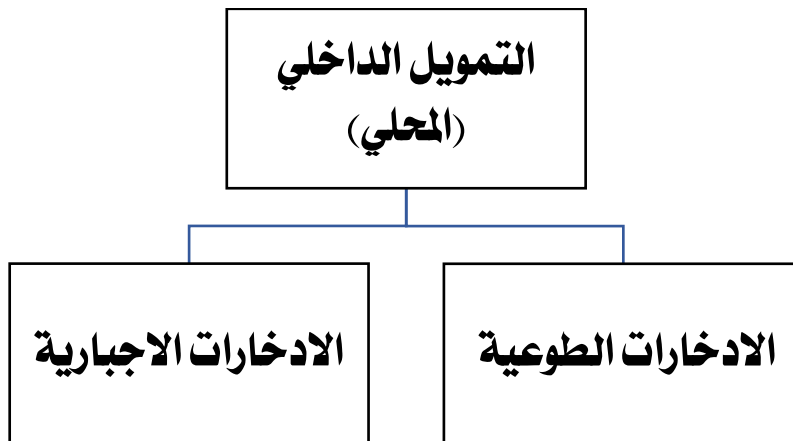
- ادخار قطاع الأعمال بما فيها قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص: حيث يقصد هنا بقطاع الأعمال كافة المشروعات الانتاجية التي تقوم بتحقيق الأرباح عن طريق مبيعاتها والذي يعد مصدراً من مصادر الادخار.

### ب. الادخارات الاجبارية (Compulsory-Saving):

وهي الادخارات التي تفرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات بشكل إلزامي وهي تخصص من الدخول المتحققة لهذه الفئات بطريقة إجبارية، وتشمل هذه الفئة كل من:

- الادخارات الحكومية: وهي الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تتمثل الإيرادات العامة في جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الحكومات من المصادر المختلفة كالضرائب والرسوم إضافة إلى القروض والإصدار النقدي والهبات والمساعدات.
- الادخارات الجماعية: ويتمثل هذا النوع في الادخارات التي تقوم الدولة بخصمها من دخول بعض الفئات بشكل إلزامي وفق قوانين معينة كأرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية باختلاف أنواعها، وهذا النوع من الادخارات يشمل فئات العاملين في الأجهزة الادارية للدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية ... الخ، وهذه الادخارات تمنح بعض المزايا لهذه الفئات المعنية.

### شكل رقم 02: التمويل الداخلي (المحلي)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على ما تقدم.



### ج. مزايا التمويل الداخلي (المحلي): من مزايا التمويل الداخلي أو المحلي نجد

- يعتبر المصدر الأول لتكوين رأس المال وبأقل تكلفة؛
- المشروع لا يكون عرضة لأي أعباء كون مصدر تمويل المشروع ذاتي، أي ادخاراته هي المستخدمة في عملية التمويل؛
- يمنح المشروع حرية الاختيار في الاستثمار كونه غير مقيد بشروط الائتمان وسعر الفائدة والضمان.

### د. عيوب التمويل الداخلي (المحلي): كما أنه من عيوب هذا النوع من التمويل ما يلي:

- يعمل هذا النوع من التمويل على إعاقة تجميع الادخارات على مستوى الاقتصاد؛
- يخلق آثار اجتماعية تتعلق بتوزيع الدخل لصالح أصحاب الملكية دون العمل.

### 02. مصادر التمويل الخارجية:

تلجأ الدول عادة إلى الاستعانة بمصادر التمويل الخارجية عندما تستنفد مصادرها المحلية أو تعجز هذه المصادر أصلاً عن توفير فرص للتمويل المحلي، وحيث نجد من بين مصادر التمويل الخارجية القنوات التالية:

#### أ. حصيلة الصادرات:

حيث تعتبر الموارد المالية المتأتية من قطاع الصادرات المصدر الرئيسي لمداخيل الدولة من العالم الخارجي، وهي تؤدي إلى ارتفاع الدخل الاجمالي وكذلك زيادة الانفاق العام بالإضافة إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات في الدولة، وهذا يؤدي أيضاً إلى زيادة الاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا المصدر من حصيلة الصادرات في الدول النامية غالباً ما يعاني من التذبذب في قيمه وذلك لعدة أسباب نجد منها بشكل رئيسي:

- انخفاض قيمة الصادرات السلعية، والمترتبة عن عدة أسباب كضعف الانتاج المحلي، زيادة الطلب المحلي، تدهور أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية، اجراءات الحماية الجديدة، الثورة التكنولوجية والعلمية والارتفاع في أسعار السلع المصنعة.

- الضعف المسجل في قيمة الصادرات غير المنظورة (قطاع الخدمات بمتلف أنواعها).

### ب. الاستثمارات الأجنبية:

وتمثل الاستثمارات الأجنبية احدى المصادر الخارجية للتمويل، حيث تلجأ الدول لاستقدامها من اجل سد فجوة التمويل في الموارد المحلية والعمل على الرفع من حجم الاستثمارات، بالإضافة إلى التخفيف من مشكلة المديونية الخارجية، وتقسّم الاستثمارات إلى نوعين استثمارات أجنبية مباشرة (الاستثمار في القطاعات ذات الأصول الحقيقية) واستثمارات أجنبية غير مباشرة (الاستثمار في الأوراق المالية بمختلف أنواعها).

### ج. القروض الخارجية (External Loans):

وهي عبارة عن تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها دولة معينة أو منظمة إلى دولة أخرى ضمن شروط يتفق عليها الطرفان، وهذا النوع من التمويل يعتبر الأكثر انتشاراً في العالم وهو يمثل النصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة إلى البلدان النامية، وتأخذ القروض أشكالاً متعددة بحسب طبيعتها أو الغرض منها (اقتصادية، عسكرية أو استهلاكية) وطول فترة السداد (قصيرة، متوسطة وطويلة) وشروط تقديمها (القروض الميسرة والصعبة) ومصادرها (رسمية وغير رسمية أو خاصة) ومحتواها (قروض نقدية وسلعية).

### د. المساعدات الخارجية (External Aids):

وهي المساعدات المقدمة من الدول المانحة إلى البلدان التي تعاني من الفقر والأمراض أو المجاعات، وهذا النوع من المساعدات يعتمد بالدرجة الأولى على الهيئات المالية الدولية أو الاقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية في شكل مساعدات وإعانات أو استثمارات بالنسبة لبرامج المساعدة كبرنامج ميديا المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو - متوسطة، وقد شهدت العقود الأخيرة تراجع المساعدات المقدمة من قب الدول المانحة نحو البلدان التي تعاني من الفقر وتفشي الأمراض بسبب الأزمات الاقتصادية المتكررة وانخفاض أسعار النفط وأسباب أخرى داخلية أو دولية.

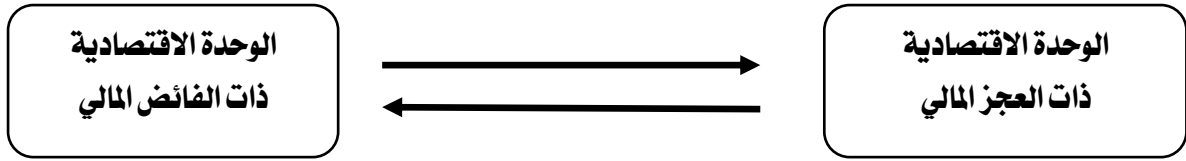
### 03. أشكال التمويل:

بالإضافة إلى التقسيمات السابقة لمصادر وأنواع التمويل يمكن كذلك أن نميّز بين أشكال التمويل

والعلاقة التي تربط بين صاحب العجز والفائض أو بين المقرض والمقترض على النحو التالي:

أ. **التمويل المباشر:** هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، وهذا النوع من التمويل يتخذ صوراً متعددة كما يختلف باختلاف الجهات المانحة والمتلقية (أفراد، مؤسسات، هيئات حكومية ... الخ)، لذلك ففي هذا النوع من التمويل المباشر يتم من خلال الالتقاء المباشر للوحدة الاقتصادية ذات العجز المالي، والتي ترغب في الحصول على الأموال بأقل تكلفة وأطول مدة زمنية، وهذه الصيغة في عالم اليوم تعد من الصيغ التقليدية، ويمكن تمثيلها في الشكل الموالي:

شكل رقم 03: التمويل المباشر



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على ما تقدم.

- **المؤسسات:** حيث تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها وحتى من مؤسسات أخرى، إلا أنه يمكن ن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، وشكل التمويل في هذه الحالة يتمثل في:

○ إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.

○ إصدار سندات.

○ الائتمان التجاري.

○ التمويل الذاتي.

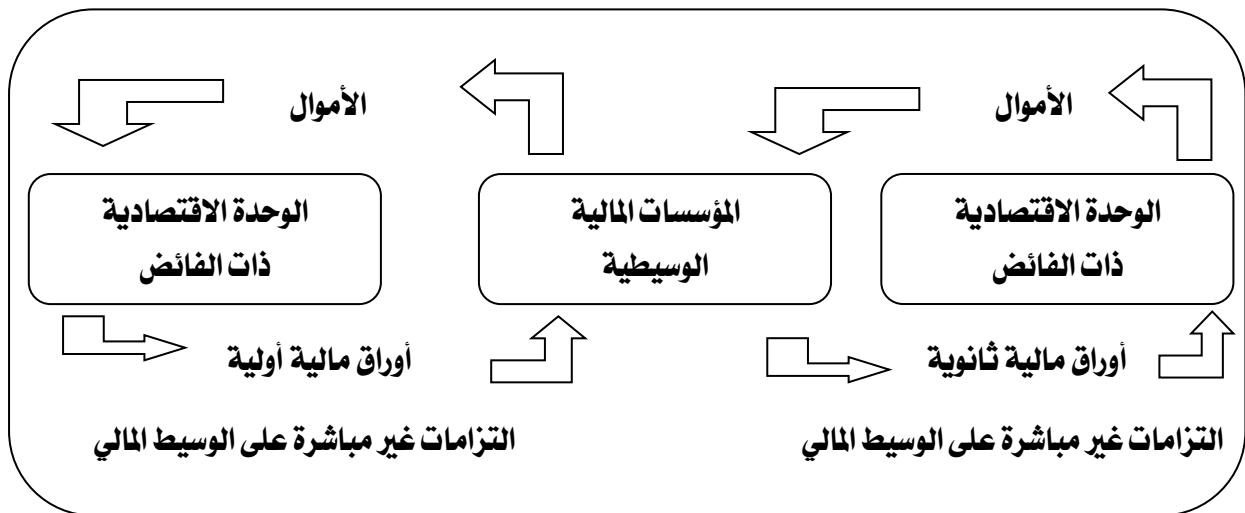
○ تسهيلات الاعتماد.

- الحكومة: تلجأ الحكومات في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد أو المؤسسات، من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية وأسعار فائدة متباينة، ومن أهم هذه السندات على المستوى المحلي نجد أذونات الخزينة مثلاً.

ب. **التمويل غير المباشر**: يعبر هذا النوع عن كل الطرق وأساليب التمويل غير المباشرة، والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين، حيث يقوم هذا الأخير وبعض البنوك في السوق المالية بتجميع المدخرات من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزيعها على الوحدات المالية ذات العجز، ففي هذه الحالة تحاول المؤسسات المالية الوسيطة أن توافق بين متطلبات مصادر التمويل والادخار على حد سواء.

ومنه من خلال هذا المفهوم يتضح أن الوسيط المالي يأخذ دوراً بارزاً في العملية التمويلية بين أطراف التمويل، حيث يقوم بقبول المدخرات بأشكالها المختلفة كونها تمثل فوائض مالية، ويعيد توزيعها للوحدات المحتاجة حيث يقوم بتنظيم الأجال والاستحقاقات بالإضافة إلى تحديد العائد لأصحاب الفائض والكلف لأصحاب العجز ويمكن أن نمثل ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 04: التمويل غير المباشر



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المعلومات الواردة أعلاه.

## رابعاً: التفسيرات النظرية للحاجة إلى التمويل الدولي:

عرف التمويل الدولي تطورات هامة عبر التاريخ، حيث كانت تقتصر عمليات التمويل الدولي قبل الحرب العالمية الثانية على الخدمات التقليدية التي تقدمها المصارف والبنوك من خلال أنشطتها المصرفية كالمدفوعات وتمويل التجارة الخارجية، وبعد الحرب العالمية الثانية حدث تحول كبير في علاقة الجنيه الاسترليني مع الدولار، حيث فقد الجنيه هيمنته على التعاملات الدولية، لذلك فإن التطورات التي أعقبت هذه الفترة من عقد الخمسينات تتوضح من خلال عاملين اثنين على قدر كبير من الأهمية يتمثلان في:

- القيود المفروضة من قبل الحكومة البريطانية على التعاملات الخارجية للجنيه الاسترليني، حيث منعت تمويل التجارة الخارجية بالباون باستثناء التجارة البريطانية، كما أعنت عن تخليها عن تمويل كل أشكال الائتمان التجارية.

- بداية تحول ميزان المدفوعات الأمريكي من الفائض إلى العجز بداية عقد الخمسينات.

وترافق مع هذه التطورات تحرك أمريكا لإنشاء مصارف وبنوك لها في القارة الأوروبية، ما أدى إلى تزايد الطلب على الدولار لتمويل التعاملات التجارية والمالية، وهذا ما أطلق عليه لاحقاً بسوق "الدولار الأوروبي" ومنه أصبحت عملة الدولار العملة القيادية في العالم الأكثر أهمية.

وتبعاً لهذه التطورات والتغيرات الحاصلة في مجال التمويل الدولي ظهرت مفاهيم جديدة كمفهوم تحرير التجارة، بالإضافة إلى مسائل أخرى تتعلق بتحويل العملات والتنامي المتزايد للتكنولوجيا والشركات متعددة الجنسية، وبهذا أصبح من الواضح في المشهد العالمي التزايد الحاصل في عمليات التدويل وكل من قطاعي الصناعة والتجارة. وفي هذا الإطار من النمو المتسارع لحركة التدويل وعمولة التمويل شهدت فترة السبعينات تطورات هامة في عدد وحجم المصارف الدولية من خلال بروز اتجاهين تمثلا في:

- زوال القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال عبر المستوى الدولي

- أثر ارتفاع أسعار النفط وإستراتيجية إعادة التدوير التي فرضت على الأسواق المالية إثر انهيار نظام بريتون وودز.

بالإضافة إلى ذلك السياسة الجديدة المنتهجة من قبل منظمة أوبك (OPEC) التي تنص على رفع الأسعار، كما توسعت دائرة التمويل الدولي إلى السوق الخاص بعدما كان مقتصرأً فقط على مؤسسات منظمة الأمم المتحدة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات الأخرى التابعة لها.

والحاجة للتمويل كما أسلفنا الذكر في عناصر سابقة إنما تفسّر مشكلة في الجانب التمويلي لأحدى البلدان خاصة النامية منها من أجل مشاريع التنمية أو مشكلات محلية أخرى، وهذا طبعاً بعد استنفاد المدخرات المحلية أو عدم وجودها أصلاً، وهنا تشير العديد من الدراسات الاقتصادية إلى هذا الجانب بشيء من الاهتمام من جانب الدول النامية، لذلك أنجزت العديد من الدراسات لتفسير هذه الظاهرة ومن النماذج التي تناولت بالتحليل مشكلة التمويل الدولي هارود-دومار (Harrod-Domar Model)، ووالتر روستو (Walt Rostow)، سامويلسون (Samuelson)، وبول باران (Paul Baran)، نيركسه (Nirkse) وبول سويزي (Paul Sweezy) ودوس سانتوس (Dos Santos) وغيرهم.

01. نموذج هارود-دومار (Harrod-Domar Model):

يعتبر نموذج هارود-دومار للنمو من أشهر نماذج الكثرين الجدد حيث يعتبر التوفير في رأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، حيث يبيّن مدى الترابط بين الناتج القومي ومعدلات الاستثمار في رأس المال، أي قياس الفجوة بين الاستثمار المرغوب فيه ومستوى الادخار المحلي (فجوة الادخار أو Saving Gap) أو فجوة الموارد المحلية (Domestic Ressources Gap). وشرح فكرته من خلال المعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$G * c = s$$

حيث: g : تمثل نسبة النمو .....  $\Delta Y/Y$

<sup>1</sup> - اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 71-75 (بتصرف).

$S/Y$  ..... : تمثل الادخار  $S$

$I/\Delta Y$  ..... : تمثل المعامل الحدي لرأس المال  $C$

ومنه يكون:  $(I/\Delta Y) \cdot (\Delta Y/Y) = S/Y$  وهذا لأن الادخار يساوي الاستثمار  $I = S$

وبالتالي فإن معدل النمو يكون أكثر ارتفاعاً كلما كان معدل الادخار أعلى، وعلى العكس من ذلك عندما تكون معدلات الادخار أقل في البلد، فإنها لتحقيق مستوى معين (مطلوب) من النمو المرغوب أو المطلوب فإن البلد يلجأ إلى الاقتراض من الخارج.

ولكن على الرغم من هذا النموذج المقدم من طرف هارود- دومار والكنزيون الجدد فإن اسقاطه على واقع دول العالم المتخلفة أو النامية لا يفضي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، كون هذه الأخيرة بالرغم من أنها تعتبر من البلدان التي تمتلك فوائض من حصيلة إيراداتها من النفط، إلا أنها لم تتمكن من إحداث التنمية بسبب العوامل المقيّدة للقيام بالتنمية كالظروف السياسية غير المستقرة وغياب الوسائل التقنية وعدم توفر البيئة المناسبة لذلك وأخرى.

لذلك يمكن الحكم على أنه بالرغم من ضرورة توفر الرأس المال للقيام بعملية التنمية ودوره المهم في ذلك إلا أنه غير كاف لوحده لتحقيق ذلك، وتبقى العناصر الأخرى لها من الأهمية في إحداث التنمية الاقتصادية. وهذه الفجوة تجسّد في الحقيقة النقص المسجل في المدخرات المحلية للبلد (البلد صاحب العجز والذي قام بعملية الاقتراض) وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي اللازم تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المطلوب، أي أن هذه المدخرات تستخدم إلى جانب الرأس مال الأجنبي المقترض من أجل تغطية مستوى الاستثمار المطلوب في البلد، ويعد هذا النموذج من أكثر النماذج أهمية في تحليل الدور الرئيس والمهم الذي يؤديه الرأس مال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

02. **نظرية المراحل لوالث روستو (Walt Rostow):**

قدم والث روستو نظريته حول المراحل في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" عام 1956 م، حيث يقوم بتحليل التنمية الاقتصادية بالاستعانة بالمنهج التاريخي عن طريق النظر في تطور المجتمعات من مرحلة إلى



أخرى، فالتناقضات التي تقع بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج هي السبب المباشر للانتقال بين المراحل، فعب عن هذه الأخيرة وقسمها إلى خمسة بدءاً بالمجتمع التقليدي ثم مرحلة التهيؤ للانطلاق بعدها مرحلة الانطلاق ثم الاندفاع نحو الاكتمال وفي الأخير مرحلة الاستهلاك الواسع.

لكن بالرغم من هذه الدراسة التي قدمها والت روستو إلا أنها انتقدت بشدة من طرف بعض الاقتصاديين، ومن بين تلك الانتقادات نورد بعضها كما يلي:

- اعتماده على العوامل الاجتماعية على اعتبار أنها العامل الأساسي المحدد للعوامل الاقتصادية، إلا أنه لم يبيّن ولم يبرهن على كيفية التغيير التي تحدث في العوامل الاجتماعية والسياسية، ومن هو المسؤول على إحداث هذه التغييرات.
- خلال التحليلات التي قدمها روستو فسّر الانتقالات بين المراحل بواسطة خصائص اقتصادية واجتماعية لكن نجد أن هذه الخصائص مبسطة وغير كاملة، كما أنه لم يوضح الفرق بين المراحل وكيفية الفصل بينهما.
- علق روستو في مرحلة الاكتمال على أن التكنولوجيا سيكون تطبيقها بشكل واسع، ما جعل هذه المرحلة غامضة ولا يمكن خلالها فهم التكنولوجيا التي يقصدها هذا الأخير.
- في الأخير فإن الكاتب كابرنوس يرى أن روستو لم يقدم تفسيرات واضحة ودقيقة لمعنى المراحل وكيفية التفريق بينها علمياً، واكتفى بالقول إن العملية متشابهة بين المراحل، وبالتالي فإنه لا يفهم القصد من المراحل وكيفيات الانتقال بينها.

01. ومنه إذن فإن نظرية والت روستو جاءت لتركز على رفع معدل الاستثمار من أجل الوصول إلى مرحلة الانطلاق، وهذا بدوره يمنح للاقتصاد أن يسيّر ذاته بذاته ليكون أمام المرحلة التالية من النمو الذاتي، كما كلا النظريتان لهارود-دومار ووالت روستو تفترضان وجود الشروط اللازمة لتحقيق التنمية في البلدان النامية إلا الواقع يقول بعكس ذلك كما تبين ذلك في الانتقادات الموجهة للنظرية السابقة، وهذا كون

العوامل الخارجية غير ملائمة بالنسبة لهذه البلدان، وذلك بحكم التبعية الاقتصادية لهذه البلدان إلى البلدان المتقدمة المتحكمة في النظام الاقتصادي العالمي.

02. وأمام هذا يرى العديد من الاقتصاديين أنه طالما هناك عقبات أمام التكوين الرأسمالي من المصادر الداخلية فلا من اللجوء إلى المصادر الخارجية التي تعتبر بدائل عن المصادر الداخلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا للنقص الشديد للمدخرات خاصة في المناطق المعدومة أو الفقيرة وهذا ما يبرر القدر الضئيل من الاستثمارات في هذه المناطق التي تنعكس سلباً على وتيرة التنمية الاقتصادية فيها، ونجد هذا الرأي يمثل وجهة نظر الاقتصادي بول صامويلسون (Samuelson).

03. أما الحقيقة الثانية التي توصل إليها مجموعة من الاقتصاديين أمثال بول باران (Paul Baran) ونيركسة (Nurkse) وبول سويزي (Paul Sweezy) ودوس سانتوس (Dos Santos) أن البلدان النامية تتضمن فوائض حقيقية من الادخارات إلا أنها غير مستغلة، لذلك من المحتمل أن يكون الفائض الكامن (غير المستغل) أكبر من الفائض الحقيقي، لذا وجب القيام بعملية تغييرات جذرية في الاقتصاد من أجل الخروج من هذه الحالة، عن طريق البحث في الأسباب التي تحول دون استغلال هذه الفوائض، أو أنها تتعرض لعملية الهدر والاستنزاف، وربما أيضا عدم تحرر هذه البلدان من قيود التبعية نحو العالم المتقدم جعلها من الصعب أو المستحيل عمل تنمية اقتصادية والاستفادة من تلك الفوائض في القيام بذلك.

04. وإذا تم التركيز على عامل الضياع أو الاستنزاف والهدر للموارد المالية المتحققة في البلدان النامية فمن الممكن أن نحصي مجموعة من أوجه الضياع المحتملة في هذا المجال.

### 03. أوجه الضياع المحتملة في ادخارات البلدان النامية:

- سيادة ظاهرة الاكتناز في العالم النامي.
- التصرف غير العقلاني في الموجودات المالية من النقد الأجنبي.
- تفشي ظاهرة البطالة بأنواعها في البلدان النامية كالمقنعة وغيرها.
- الاستهلاك غير العقلاني في الموجودات المادية والمالية في القطاعين العام والخاص.

- الارتفاع المستمر في نسب التهرب الضريبي من قبل الأفراد والمؤسسات.

- هروب رؤوس الأموال نحو الخارج بالإضافة إلى ارتفاع نسب التحويلات نحو الخارج.

05. بالنظر إلى الحجم الحقيقية للمدخرات في البلدان النامية (المدخرات الضائعة) فإنه يتحقق الرفع في معدل

الادخار المحلي الذي من شأنه أن يؤدي إلى الرفع في معدلات الاستثمار المحلية، وبالتالي الوصول إلى تحقيق

مستويات معينة من التنمية الاقتصادية، وهذا سيعمل على التقليل من فجوة الموارد المحلية والحاجة إلى

التمويل الخارجي، والتوازن بين الفجوتين يحدث في الحالة التي يتوازن فيها كل الادخار والاستثمار، لكن

عملياً أو في الواقع يصعب تحقق ذلك لعدم التطابق بينهما، والذي من الممكن يرجع لعدة أسباب تتعلق

بالجوانب الاقتصادية للبلدان النامية منها:

- الانخفاض المسجل في الانتاجية؛

- ضعف الاستغلال للموارد المتاحة؛

- وبالتالي التثوه في البنية الاقتصادية والانتاجية لاقتصاديات البلدان النامية؛

- التراجع في مدخرات الأفراد بسبب مستويات الدخل المنخفضة؛

- سلبية العادات الاستهلاكية المتزايدة باستمرار؛

- المستويات المرتفعة لمعدلات التضخم المسجلة.

06. في الأخير فإن الحاجة إلى التمويل الخارجي يظهر في الحالة التي يسجل فيها الاقتصاد المحلي فجوة استثمارية

- بسبب ضآلة أو انخفاض حجم رأس المال اللازم للقيام بعملية الاستثمار - وهذا ما يسمى بالفجوة

الخارجية أو فجوة التجارة الخارجية (Foreing Trade Gap) والتي تتجسد في الاختلال الحاصل في ميزان

المدفوعات، وهذا التحليل السابق يطلق عليه نموذج الفجوتين (Two Gaps Model)، والتوازن بين

الفجوتين نادر الحدوث لارتباطه بظروف الاقتصاد، حركة الأسواق العالمية، الحاجة لمنتجات البلدان

المصدرة بالإضافة إلى مستوى النمو المستهدف أو المرغوب من قبل البلد.

#### 04. فجوة التجارة الخارجية وفجوة الموارد المحلية:

ارتبطت مشكلة التمويل في البلدان النامية والمتقدمة بظهور فجوتين تتمثل في مقدار العجز الحاصل بين الموارد المحلية والإيرادات الخارجية اللازمة للقيام بعملية التنمية، لذلك فإن العديد من الدول تسعى لتغطية هذا العجز والفارق بين الإيرادات من العالم الخارجي والانفاق على السلع المستوردة من العالم الخارجي عن طريق اللجوء إلى التمويل الدولي، وفي هذا الجزء ستناول بالتحليل كل منهما.

##### أ. فجوة التجارة الخارجية (Foreing Trade Gap):

هي مقدار العجز الحاصل في حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية اللازمة لتغطية قيمة الواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة).

##### ب. فجوة الموارد المحلية أو الداخلية:

عبارة عن مقدار العجز الحاصل في المدخرات المحلية اللازمة لتغطية حجم معين من الاستثمارات المطلوب تنفيذها، حيث يكون حجم الاستثمار (I) أكبر من حجم المدخرات (S) ومن ثم يكون العجز كما يلي:

$$F = I - S \text{ ..... (حيث } F > 0 \text{)}$$

ومنه يتم تغطية العجز عن طريق اللجوء والاستعانة بالتمويل الخارجي.

إذا كان لدينا:

Y : يمثل الناتج المحلي الخام

I : الانفاق الاستثماري

C : الانفاق الاستهلاكي

X : الصادرات

M : الواردات

ومنه يمكن كتابة المعادلة على النحو التالي:

$$Y = C + I + (X - M)$$

$$Y + M = C + I + X \quad \text{ومنه:}$$

$$M - X = I - (Y - C) \quad \text{ومنه:}$$

وحيث أن  $(Y - C)$  تمثل ما تبقى من الناتج بعد الاستهلاك، وهي عبارة عن الادخار  $(S)$  وعند تعويضها في

$$\text{المعادلة نتحصل على: } (M - X) = (I - S) = F \quad \text{حيث } (F > 0)$$

حيث تمثل كل من  $(I - S)$  فجوة الموارد المحلية أو الداخلية بينما تمثل  $(M - X)$  فجوة التجارة الخارجية.

يتضح من خلال التحليل النظري أنه لتحقيق الاستثمارات المرغوب مع الحقيقية أو الفعلية لا بد من

تساوي فجوة الموارد المحلية مع فجوة التجارة الخارجية، وبذلك يكون شرط تساوي الفجوتين هو الذي يعمل

على تحقيق التوازن الاقتصادي، لكن من الناحية العملية والواقعية فإن تطابق الفجوتين ليس من الشرط

تحققه في المستقبل للأسباب المذكورة في السابق والمتعلقة منها بالجوانب الاقتصادية أولاً من ناحية، ومن ناحية

أخرى فإن عدم التطابق بين الفجوتين يعود إلى أن القرارات المتعلقة بعناصر الفجوتين لا تقتصر فقط على

تدخلات الأفراد أنفسهم أو الهيئات لوحدها، بل ترجع إلى مدى التنسيق والاستجابة بينهما، كما أن حصيلة

الصادرات تتوقف بالأساس على عوامل خارجية متغيرة تتعلق بظروف الأسواق العالمية، من حيث مستوى

الطلب العالمي للصادرات للبلد ومرونة الجهاز الإنتاجي فيه، بالإضافة إلى مدى وجود سلع بديلة منافسة

للصادرات من البلد، وهي إذ تمثل شروط أو إمكانيات من الصعب التحكم أو التأثير فيها، خاصة ما تعلق منها

بظروف الدول النامية.

## أسئلة الوحدة الأولى:

### التمرين الأول: اجب على الأسئلة التالية بدقة واختصار

01. قدم مفهوم دقيقا للتمويل الدولي؟
02. ما هي أهمية وأهداف التمويل الدولي؟
03. ما هي أهم المراحل التي مر بها التمويل الدولي منذ النشأة؟
04. ما هي أهم العوامل التي ساعدت على نشوء التمويل الدولي؟

### التمرين الثاني

01. أذكر مصادر التمويل الدولي؟
02. ما الفرق بين مصادر التمويل الرسمية الجماعية والمصادر الرسمية الثنائية؟
03. ما الفرق بين مصادر التمويل المحلية والخارجية؟

### التمرين الثالث:

01. قدم تحليلا نظري للحاجة إلى التمويل الدولي؟
02. وماهي فجوة التمويل المحلية وفجوة التمويل الخارجية؟
03. ماهي أهم النماذج التي عملت على تقديم تفسير للحاجة إلى التمويل الدولي؟

## المحور الثاني: النظام المالي العالمي والمالية الدولية

### المحور الثاني: النظام المالي العالمي والمالية الدولية

#### أولاً. تعريف النظام المالي العالمي (المالية الدولية):

- يشير مفهوم المالية الدولية إلى انتقال رأس المال بأنواعه المختلفة، والمالية الدولية تشير إلى الطابع الذي يحكم عملية التمويل من حيث كونها دولية، وتشير هذه المسألة إلى أن تحرك رأس المال ضمن هذا السياق ينطوي على تخطي الحدود السياسية لدول العالم المختلفة<sup>1</sup>.
- يشير النظام المالي العالمي إلى تلك المؤسسات واللوائح المالية التي تعمل على المستوى الدولي، في مقابل تلك التي تعمل على المستوى المحلي (الوطني) أو الاقليمي، وحيث يتمثل اللاعبون الرئيسيون في النظام المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الوطنية والادارات الحكومية مثل البنوك المركزية ووزارات المالية والمؤسسات الخاصة التي تعمل على النطاق العالمي مثل البنوك وصناديق التحوط<sup>2</sup>.
- لذلك فإنه يتضح من خلال المفهوم الطابع الدولي الذي يعكس عملية التمويل من خلال الاختلافات المتواجدة في القدرة على التمويل ومدى الوفرة أو الندرة في عنصر رأس المال بين الدول والبلدان، ويعتبر انتقال هذا الأخير من دولة إلى أخرى أو من سوق إلى أخرى مسار يسلكه رأس المال بحسب القدرة على التمويل بين الدول، والعنصر الحاسم الذي يحدد مسار الانتقال هو شكل العلاقة بين الادخال والاستثمار على الصعيد الاقليمي، هذا ويجدر الإشارة إلى أن الندرة في عنصر رأس المال في دولة ما يقود إلى ارتفاع عائدته فيها، وهذا ما يستدعي انتقال هذا العنصر إلى داخل هذه الدولة.

<sup>1</sup>- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المالية الدولية، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup>- available sur : <https://www.investordictionary.com/definition/global-financial-system> , see at 26/08/2020 (10:57).



- يجدر الإشارة أيضاً إلى أن تدفق رؤوس الأموال الدولية عبر العالم لا يقصد بها انتقال رأس المال العيني في صورة سلع ومعدات رأسمالية وأصول أخرى فهذه الصورة تدخل ضمن مجالات التجارة الدولية السلعية، لكن يقصد بانتقال رؤوس الأموال تلك الصور من عمليات الاقراض والاقتراض بين الدول المختلفة، أي تغيير الحقوق والالتزامات على الدول في مجال تدفقات رؤوس الأموال.

## ثانياً. التطور التاريخي للنظام المالي العالمي (المالية الدولية):

شهدت المالية الدولية أربع محطات رئيسية بدءاً من عام 1780 م واستمرت إلى بعد نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية، أين عرفت هذه الفترة حالات من الراج والكساد في الاقتصاد العالمي، وإلى غاية فترة الثمانينات أين عرفت ظاهرة العولمة وسيادة الكونية العالمية على مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ما جعل الكثير من المفاهيم تتغير وتظهر مفاهيم جديدة تسيطر على المشهد الاقتصادي العالمي، وتوضيحاً للمراحل التي مرت بها المالية الدولية نورد هذه المراحل كما يلي:

### 01. المرحلة الأولى (1870-1914): فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى

عرفت هذه المرحلة من سبعينيات القرن التاسع عشر تكديس فوائض كبيرة من رؤوس الأموال في بريطانيا والدول الصناعية الكبرى، ما أدى إلى تصدير هذه الأخيرة (رؤوس الأموال) نحو الخارج وهذه الظاهرة من التصدير لم تكن معروفة في التاريخ الاقتصادي السابق، ما أدى إلى أن يكون موضوع تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج موضوعاً جديداً في الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية، ولحيازة بريطانيا على النصيب الكبير من رؤوس الأموال في العالم مقارنة بالدول الأخرى كألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فقد جعلها أن تكون أكبر مصدر تمويلي في العالم، لهذا وموازة مع امتلاكها لهذه الفوائض الكبيرة من رأس المال فقد لجأت إلى مضاعفة موجوداتها الأجنبية في الخارج، حيث أصبح 25 في المائة من الثروة البريطانية مستثمرة في الأسهم والسندات الحكومية الأجنبية وفي سكك حديدية أجنبية.

وتشير دراسات التاريخ الاقتصادي إلى أن بريطانيا في هذه الفترة أن استثمارها في الخارج تفوق بكثير تلك الموجودة في الداخل، ما أدى إلى حصولها على عوائد كبيرة من جراء هذه الاستثمارات، كما أن ميزانها التجاري



تحسّن عما كان عليه في الماضي بفضل هذه العوائد من الاستثمارات عبر البحار، وفي هذا الإطار من تصدير رؤوس الأموال فقد تمكنت العديد من الدول المقترضة لهذه الأموال من إقامة البنى التحتية لديها كشبكات خطوط السكك الحديدية، وكانت الدول الجديدة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا المستفيد الأكبر من هذه الاستثمارات، في المقابل نجد العديد من البلدان في مداخيلها تعتمد على تصدير الغذاء والمواد الأولية واستيراد رأس المال لتحقيق التوازن في حساباتها، والحقيقة أن هذا يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية.

وفي هذه المرحلة من استمرار بريطانيا في تصدير رؤوس أموالها عبر البحار، عن طريق استثمارها واستيرادها للمواد الغذائية والمواد الأولية بأسعار منخفضة، سجلت تراجع في صناعاتها - صناعة الحديد والصلب والصناعات النسيجية - مقارنة بمثيلاتها، التي تفوقت واحتلت المراكز الأولى في الصناعات الناشئة المتمثلة في صناعات النفط والفولاذ والكهربائيات وصناعة السيارات كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ودول أخرى، ولما كانت بريطانيا تعتبر الملاذ الأخير كمقرض فقد اعتبرت الدولة التي بمقدورها بناء نظام مالي عالمي حديث، وحيث أنها كانت القوة الاقتصادية الأولى في العالم فقد تولت إدارة النظام المالي العالمي إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى الفترة التي شهد فيها العالم انهيار هذا النظام.

## 02. المرحلة الثانية (1920-1939): فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية

انهار النظام المالي العالمي عقب الحرب العالمية الأولى ما تسبب في حدوث أثر عميق في بنية وطبيعة النظام المالي العالمي، وهذا ما دفع بالدول الأوروبية إلى إعادة النظر في استثماراتها عبر البحار بتقليصها وتصفيتها في حالات أخرى، وهذا من أجل تسديد فواتيرها من المستوردات الغذائية والمستلزمات العسكرية، في المقابل كانت هذه الفترة فرصة للتحرر السياسي للعديد من الشعوب والمستعمرات، وعقب هذه الأحداث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر رئيسي للإقراض، وخلال هذا الدور من المقرض الرئيسي في العالم تبنت وجهة نظر جديدة حول بعض القضايا العالمية المتعلقة بالمالية الدولية وأخرى.

وخلال هذه المرحلة الثانية من المالية الدولية ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تنشيط الحياة الاقتصادية في العديد من الدول خاصة الأوروبية خلال فترة العشرينيات من القرن العشرين، وهذا بالرغم من

العزلة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية عقب الخسارة التي أصابت معاهدة عصبة الأمم عام 1919 م، ومع حلول عام 1929 م قطعت الولايات المتحدة الأمريكية امداداتها من السيولة نحو دول العالم ما تسبب ذلك في تفاقم حدة الكساد الكبير عام 1929 م وهذا الحدث أدى إلى التعجيل بانتهاء المرحلة الثانية من المالية الدولية، وبالموازاة مع ذلك فقد عرفت هذه الفترة أشكال من التعاون بين الدول والبلدان، وعرفت أيضاً حدة في التنافس بين كل من نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) ولندن (بريطانيا العظمى) حول قيادة وإدارة النظام المالي العالمي.

لذلك فإنه ومن خلال تتبع تاريخ المالية الدولية فقد شهدت هذه الأخيرة انتقالاً في الصدارة والإدارة النظام من منطقة البحر المتوسط إلى شمال الأطلسي، حيث تم إزاحة لندن من موقعها كمقرض الملاذ الأخير لتقوم مقامها نيويورك خلال العشرينيات من القرن العشرين، إلا أن هذه الأخيرة لم يكن لها القدرة على إدارة هذا النظام وتأمين استقراره فانهار فترة الثلاثينيات من القرن نفسه، وهذا ما جعل النظام في هذه الفترة يعيش فترة من التداخل الحكومي المتصاعد في الأسواق المالية والفوضى الاقتصادية، إلى جاء الكساد العظيم ليضع نهاية أكيدة للمرحلة الثانية من نظام المالية الدولية.

### 03. المرحلة الثالثة (1947-1985): فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

أعقب هذه المرحلة الحرب العالمية الثانية حيث شهدت هذه المرحلة على خلاف المرحلتين الأولى والثانية عدة اختلافات في جانب متعددة، أين توسعت التدفقات الرأسمالية من شكلها السابق لتشمل أيضاً المساعدات المقدمة إلى الدول الأوروبية في اطار مشروع مارشال، حيث أرسلت الولايات المتحدة مساعدات بلغت 12 مليار دولار وهو ما يمثل 4.5 في المائة من الناتج القومي الاجمالي الأمريكي ما بين 1949 م و 1952 م، وهو نفس المنحى الذي سلكته دولاً أخرى بعد تخلصها من آثار الحرب حيث أقدمت على تقديم مساعدات إلى الدول النامية أقل نمواً.

وفي هذه المرحلة عرف العالم أيضاً إنشاء مؤسسات دولية تهدف إلى توجيه المساعدات والتدفقات الرأسمالية عبر العالم نحو الدول المتقدمة أولاً ثم نحو الدول أقل تقدماً، وخلال نهاية عقد الستينات من القرن



العشرين تم إقامة سوق العملات الأوروبية القابلة للتحويل وإحداث تغيير في حجم وطبيعة التمويل الدولي، وهذا كان سبباً في نشوء مشكلة المديونية الخارجية التي عرفها العالم مطلع الثمانينات وأصبحت اليابان الدولة الدائنة الرئيسية، في حين الولايات المتحدة الأمريكية المستفيدة الرئيسية من هذه التدفقات الرأسمالية، وبالنظر إلى النجاح الباهر الذي حققه مشروع مارشال في إعمار أوروبا واشتداد الحرب الأيديولوجية بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي، فقد عمدت الدول الرأسمالية إلى وضع برامج كبيرة لمساعدة الدول أقل تقدماً عن طريق تقديم هبات مباشرة أو قروض بفوائد بسيطة إلى الدول الأقل نمواً، ومع بداية عقد التنمية فترة الستينات التزمت الدول الغنية بتقديم ما نسبته 01 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي إلى الدول الفقيرة وهو ما يشكل رقماً ضخماً بالرغم من عدم الالتزام الكلي بهذا الاتفاق من طرف الدول الغنية.

وشكلت هذه المساعدات الرسمية أحادية الجانب خلافات ووجهات نظر مختلفة حول جدواها في الدول أقل تقدماً والفقيرة، كون هذه الأخيرة لا تمتلك القدرة على استخدام هذه المساعدات بشكل كفؤ وتفتقر إلى البناء الاجتماعي والسياسي الذي يمكنها من استخدام هذه المساعدات بشكل فعال، أما وجهة النظر الأخرى التي تشكك في الهدف من هذه المساعدات هو أن الدوافع السياسية والتجارية والعسكرية تعتبر الأساس في تقديم العون عنه في تقديمها من أجل أغراض انسانية وتنموية، كذلك فإن الدول المانحة تطمح لأن يكون لها نفوذها السياسي والعسكري إضافة إلى الحصول على المزايا الاقتصادية، وهذه العناصر هي التي تحدد طبيعة وحجم ونمط هذه المساعدات.

وجدير بالذكر فإن هذه المرحلة من المالية الدولية عرفت إنشاء العديد من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الإقليمية كالبنك الآسيوي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية، بالإضافة إلى بنوك ومصارف أخرى حول العالم، وبهذا انتقلت المساعدات الرسمية من كونها أحادية الجانب إلى مساعدات رسمية متعددة الأطراف، والتي كانت هي الأخرى مثار لخلاف كبير بين الدول المتقدمة الصناعية حيث يعد بعض المحافظين أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مصدرين للأموال للبلدان الاشتراكية وموزعين للثروة على دول مبدرة تعيش على ما يتخطى مواردها المالية، وكانت هذه وجهة نظر الرئيس الأمريكي رونالد

ريغان، إلى عام 1982 م أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن بحاجة إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذ مصرفها الذي تعرض لخطر أزمة المديونية العالمية، في المقابل يعتقد المنتقدون الراديكاليون أن هذه المؤسسات ما هي إلا غطاء جديد لبطش هيمنة الامبريالية الرأسمالية الدولية، في حين نجد أن الدول المستفيدة من هذه المساعدات تميل إلى القول بأن هذه المساعدات تعد ضئيلة فضلاً عن شروطها التي تنتهك السيادة الوطنية للدول، ولكن بالرغم من هذا فإن والجدل الواسع حول هذه المساعدات إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تحقيق انجازات وتنمية اقتصادية واجتماعية في الدول المستفيدة.

#### 04. المرحلة الرابعة (1985-2006): فترة العولمة الاقتصادية وسيادة التحرير الاقتصادي والمالي

عرفت المالية الدولية ابتداءً من منتصف فترة الثمانينات تطورات كبيرة وهامة، حيث عرفت العمليات المالية توسع وأشكال جديدة كالابتكار والتجديد المالي في أساليب وأدوات التمويل، وترافق ذلك مع تحرير حركة أسعار الفائدة والصراف وأجور الخدمات المالية، وهذا نتيجة لسيادة العولمة في القطاعات المالية كالأسواق المالية والأعمال الدولية فضلاً عن التسارع الذي شهدته تكنولوجيات الاتصال والمعلوماتية، التي مكنت بدورها المستثمرين من مشاركة العمليات التمويلية والاستثمارية عبر العالم بكل يسر وسهولة، وهذا ما أدى إلى تزايد نشاط الصناديق الاستثمارية المشتركة وضخامة رؤوس الأموال الدولية وانسيابيتها بسرعة نحو مناطق العالم المختلفة.

وخلال هذا العقد من الثمانينات قامت العديد من الدول النامية بإجراءات تصحيحية اقتصادية، عن طريق تبني برامج اصلاح اقتصادية تهدف من خلالها إلى فتح أسواقها المالية وتحريرها من القيود، لاستيعاب المستجدات والأدوات الجديدة والخدمات المالية الجديدة في الأسواق المالية، وهذا من أجل تحسين القدرات التنافسية في مجال تقديم الخدمات المالية تزامناً مع اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو هذه الأسواق المالية.

وهنا لا يمكن إغفال أن هذه الحركة من التطور والتسارع التي شهدته المرحلة الرابعة من المالية الدولية انطلقاً من منتصف الثمانينات ساهمت في تأسيسه العديد من العوامل يمكن حصر أهمها فيما يأتي.

## ثالثاً. العوامل التي أدت إلى تطور المالية الدولية:

### 01. تنامي الرأسمالية المالية:

خلال هذه المرحلة وكما سبق الإشارة إليه تميّزت بحدوث تطور ملحوظ في أساليب وأدوات التمويل من أسهم وسندات وغيرها من الأوراق المالية الأخرى، ومع تنامي العولمة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال زادت سرعة وحركة الرساميل عبر الحدود ما نتج عنه حدوث زيادة ونمو سريع في العوائد والأرباح التي حققتها هذه الأخيرة بأضعاف ما يتم تحقيقه في الاقتصاد الحقيقي خلال عمليات الاستثمار في القطاعات والمشاريع الاستثمارية الانتاجية، وبهذا أصبح الاستثمار في الأصول المالية السّمة البارزة في الاقتصاديات الدولية بالشكل الذي أصبحت الرأسمالية ذات سمة ريعية تقوم على الاستثمار في الاصول المالية لا الاستثمار في الأصول الحقيقية.

ونظراً للانخفاض في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية والمساعدات الانمائية من الدول المتقدمة ذات الفوائض الرأسمالية، وكذا الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية كان لرأس المال المستثمر في الأصول المالية الدور البارز في عمليات التمويل الدولية من خلال القروض التي يقدمها بشروطه الخاصة، وكنتيجة لعمليات المالية الضخمة والكبيرة التي تحدث في الأسواق المالية الدولية فقد حققت المؤسسات المالية الاستثمارية نمواً ملحوظاً يفوق ذلك المحقق في معاملات التجارة الدولية، وهذه النتيجة المتحققة للمعاملات المالية على حساب التعاملات التجارية الدولية تؤكد بعدم صحة النظرة التقليدية حول الارتباط بين حركة التدفقات المالية والتبادلات التجارية الدولية.

والمتابع لحركة التدفقات الرأسمالية بقيمها الكبيرة وسرعة نموها يتيقن أن لتحرير حركة هذه القيم من القيود التي كانت مفروضة عليه سابقاً الدور الأساس في الزيادة والنمو المضطردين التي عرفتها القيم الرأسمالية، لذلك فإن هذه الزيادة والنمو السّريع في الرأسمالية المالية أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الرمزي، المرتبط أساساً برموز ومؤشرات الثروة العينية المتمثلة في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية الأخرى، وهي أدوات تنتقل بين أيدي المستثمرين داخل الحدود الوطنية خارجها دون شرط وقيد، وفي

عالم اليوم فإننا نجد أن البورصات العالمية تحركها مؤشرات كبرى لمجموعة شركات عالمية كمؤشر داوجنز، مؤشر نيكاي، مؤشر فاينانشل تايمز، ... الخ، وهي سريعة التأثير بمجموعة من العوامل كأسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبي وموازن المدفوعات ومعدلات البطالة والمستويات العامة للأسعار، وهذه العوامل هي الأخرى تتغير وفقاً لعوامل أخرى كالشائعات والبيانات الصادرة عن المسؤولين في القطاعات الحكومية والمالية.

## 02. عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

في الوقت الذي عانت فيه دول كثيرة من عجز في موازين مدفوعاتها كنتيجة لنقص حاصل في مواردها التمويلية، كانت دول أخرى تعاني من فوائض مالية ضخمة ومدخرات كبيرة بشكل عجزت أسواقها المحلية عن استيعابها، الأمر الذي أدى بها إلى البحث عن فرص استثمارية أفضل وعوائد أكبر خارج حدودها الوطنية، وهذا ما حدث بالفعل فترة التسعينات من القرن العشرين بقيم تجاوزت 20 تريليون دولار عام 1995 م بحسب مصادر صندوق النقد الدولي، والنظرة إلى هذه التدفقات التي تتم عبر الحدود الوطنية تعتبر ظاهرة قديمة استمرت مع التطورات الحاصلة في النظام الرأسمالي، إلا أن الجديد في هذه العقود هو التعاضم الكبير والسريع لحجم هذه التدفقات الرأسمالية فضلاً عن التنوع في الأساليب والأدوات المالية المستعملة في التعاملات المالية، وكذا الاستقلال النسبي الذي يطبع العمليات المالية عن التبادلات التجارية الدولية.

## 03. ظهور الابتكارات المالية:

ارتبط ظهور الأدوات المالية الجديدة في الأسواق المالية بالحركة الواسعة والانتشار الكبير في التعاملات المالية عبر العالم من خلال البورصات والأسواق المالية الدولية، ونظراً كذلك للعدد الكبير من المستثمرين الذين يقبلون على استثمار أموالهم في الأصول المالية، لهذا فإنه بجانب الأدوات التقليدية في الأسواق المالية (الأسهم والسندات) تم استحداث العديد من الأدوات الاستثمارية الجديدة التي تستجيب لتطلعات المستثمرين وتدعم خياراتهم وتحقق أهدافهم من الاستثمار كالمشتقات والخيارات والمبادلات والمستقبليات وأخرى، ويمكن في هذا الصدد تفسير ظهور ظهور هذه الأدوات الجديدة من خلال:



• الاضطرابات التي عاشتها أسواق الصرف الأجنبي عقب الاتجاه صوب تعويم أسعار الصرف للعملات وأسعار الفائدة؛

• التنافس الشديد بين المؤسسات المالية خصوصاً تلكم التي دخلت إلى السوق حديثاً، حيث استخدمت هذه الأدوات الجديدة بهدف تجزئة المخاطر وتحسين السيولة بما توفره للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة عند حدوث تطورات جديدة.

#### 04. التقدم التكنولوجي:

كان للثورة العلمية والتكنولوجية الأثر البالغ في التطورات الحاصلة في الأسواق المالية والتعاملات المالية الدولية، حيث ساهمت بشكل كبير في خلق الترابط بين الأسواق الدولية وإتمام المعاملات الدولية، من خلال عمليات الشراء والبيع للأدوات المالية، كما ساهمت في انخفاض تكاليف الاتصال والعمليات المرتبطة بها بشكل كبير، وساهمت التكنولوجيا كذلك بانسيابية التدفقات الرأسمالية بسرعة وبأحجام كبيرة، لكن هذا لم يمنع من حدوث الحركات المشبوهة والسرية للتدفقات الرأسمالية عبر الحدود الوطنية.

#### 05. التحرير المالي المحلي والدولي:

عرفت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود الوطنية للبلدان حركة كبيرة دخولاً وخروجاً وبقيم ضخمة نتيجة عدم التقييد والتحرير الذي شهدته الأسواق الدولية على المستويين المحلي والدولي، وقد زادت هذه التدفقات مع السّماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملات المحلية إلى العملات الأجنبية، الأمر الذي يمكنهم من استخدامها في إبرام معاملاتهم بحرية الجارية والرأسمالية.

لكن مع موجة التحرير التي شهدتها الاقتصاد العالمي على المستويين المحلي والدولي والمزايا التي تقدمها إلا أنه هناك العديد من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاقتصاديات الدولية نتيجة هذا التحرير، فالأزمات المالية التي عرفت الاقتصاديات الدولية في العالم وما أحدثته من اضطرابات مست قطاعات النشاط الاقتصادي وانتشرت في الأخرى لأدل على ذلك، لهذا فإن الإدارة الجيدة للتدفقات الرأسمالية



وتتبعها بعناية مع تقوية قدرة المستثمرين في السوق على تقييم وإدارة المخاطر المرافقة من شأنها أن تحد من ظهور الأزمات المالية وتجعل من قدرة التنبؤ بها في المستقبل ممكناً.

#### 06. إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

نظراً للحركة الكبيرة للتدفقات المالية في الأسواق المالية وتنوع الأدوات والأساليب المالية في التعاملات ومع انتشارها عبر التقدم التكنولوجي تولدت موجة من التغيير في الأسواق الدولية مسايرة للتطورات السّالفة الذكر، حيث توسعت المصارف في أعمالها المحلية والدولية ودخلت بعض المؤسسات المالية الأخرى كمنافس للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية التي تقدمها للمستثمرين، ونتيجة لهذا عرفت ظاهرة جديدة شملت المصارف التجارية تمثلت في حدوث عمليات الاندماج بين المصارف.

وبهذا أصبح العالم يعيش أحداث وظواهر اقتصادية جديدة لم تكن ظاهرة في ظل الأشكال التقليدية المعروفة سابقاً، فتدويل الأعمال وتكامل الأسواق المالية وانفتاحها كلها تعبر عن مظاهر جديدة لتجليات العولمة المالية وانتشارها المتسارع، وهي مع ما تحمله من مزايا إلا أنها تنطوي على كثير من المخاطر أبرزها الأزمات المالية التي شهدتها العالم خلال عقد التسعينات (أزمة المكسيك 1994 م، جنوب شرق آسيا 1997 م، الأزمة الاقتصادية في روسيا 1998 م، والأزمة المالية العالمية 2008 م).

#### رابعاً. عناصر النظام المالي العالمي (المالية الدولية):

يعتبر النظام المالي الدولي أحد الدعائم الأساسية الثلاث للنظام الاقتصادي العالمي، المتمثلة أساساً في النظام النقدي الدولي والنظام التجاري والنظام المالي الدولي، وحيث أن النظام المالي الكفؤ هو ذلك النظام الذي يحقق انتعاشاً للنظام التجاري الدولي واستقراراً للنظام النقدي الدولي، فالتفاعل والتكامل بين هذه المكونات الثلاث للنظام الاقتصادي العالمي من شأنها تقود إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وضمنان تعظيم مستوى الرفاهية الاقتصادية في أنحاء العالم.

- يعمل النظام الدولي كنظام متكامل من خلال عناصره المتكونة من:

## 01. النظام النقدي الدولي:

حيث تتمثل مكوناته من العملة الوطنية والاحتياطية والعملات الجماعية الدولية، كما يختص بكل من تنظيم تعادل العملة وسعر الصرف والآليات التنظيمية الدولية الأخرى المتعلقة بأسعار الصرف.

## 02. المدفوعات الدولية:

وهي عبارة عن وسائل وآليات تعمل على تمكين حركة البضائع وعوامل الانتاج، وتتضح من خلال الأدوات المالية وميزان المدفوعات الذي يعكس جميع المعاملات المتعلقة بالمدفوعات الدولية.

## 03. الأسواق المالية الدولية:

من خلال آليات التداول للأدوات المالية، العملة والقروض والأوراق المالية.

## 04. الضرائب الدولية:

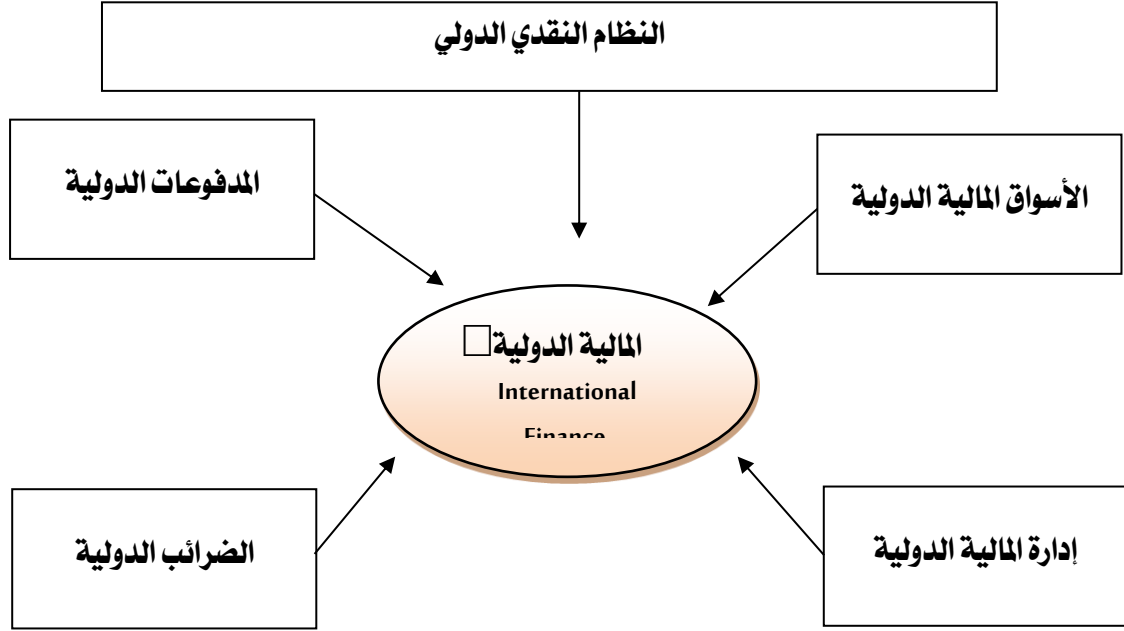
حيث تعتبر كطريقة أو وسيلة من وسائل تعبئة الأموال أو الموارد المالية.

## 05. الادارة المالية الدولية للشركات عبر الوطنية (أو دولية النشاط):

حيث نجد الاستثمارات الدولية وإدارة المخاطر والتمويل عابر الحدود ... الخ.

وبالتالي فإن النظام المالي الدولي يعتبر أحد الدعائم الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي المتكوّن أساساً من النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي الكفؤ، وهذا الأخير يعمل بدوره على تحقيق الانتعاش للنظام التجاري الدولي والاستقرار للنظام النقدي الدولي، وأنه عن طريق تحقيق التناسق والتكامل بين هذه الدعائم الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي من شأنه أن يضمن تحقيق قدر أكبر من الرفاهية، النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد العالمي.

## مخطط توضيحي 01: مكونات البيئة المالية الدولية



المصدر: International finance ص12

يتضح من خلال المخطط أعلاه الترابط والتناسق الموجود بين أطراف النظام الاقتصادي العالمي الثلاث، حيث تتداخل عناصر هذا النظام بشكل يصعب الفصل بينها ووظائفها، والحقيقة أن لهذه العناصر مؤسسات يعتمد عليها هذا الأخير لأداء وظائفه من خلال العناصر المكونة له، فمنظمة التجارة العالمية (WTO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) هي مؤسسات يعتمد عليها النظام التجاري الدولي في تكوينه وأداء وظائفه، إضافة إلى ذلك نجد أن صندوق النقد الدولي يعمل على تسيير النظام النقدي الدولي من خلال آلياته التي تشكل أساساً للنظام النقدي الدولي، في المقابل فإن النظام المالي الدولي نجده تكون من أسواق التمويل الدولية والبنك الدولي وهيئة التمويل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار وبعض المنظمات الإقليمية الأخرى، هي كلها تعمل على تنظيم الأمور المتعلقة بالمالية الدولية.

فإذا كانت المؤسسات السّالفة الذكر هي التي تعمل على تسيير النظام المالي الدولي وتنظيمه، فإنه لا بد من النظر في العناصر الرئيسية التي تشكل النظام المالي الدولي والتي نجدها تتضمن كل من المتعاملين والأسواق والأدوات التي يجري عليها التعامل في الأسواق، والتي يمكن توضيحها فيما يلي<sup>1</sup>:

أ. **المتعاملون**: يعتبر المتعاملون أحد أهم الركائز الأساسية للنظام المالي الدولي محلياً كان أم دولياً، والمتعاملون في ظل هذا النظام يتمثلون في كل من المستثمرين والمقترضين والمشاركين، ويمكن توضيح كل فئة من هذه الفئات فيما يلي:

- **المستثمرون**: يتمثل المستثمرون في كل من الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول والمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية، وهذا بغض النظر عن طبيعة الاستثمار من حيث توظيفه للأموال حقيقياً كان أم مالياً، حيث أن التوظيف الحقيقي يترتب عليه شراء الأصول والآلات والمعدات وإقامة المنشآت الجديدة، أما الاستثمار المالي فيتمثل في الاستثمار في الأسهم والسندات والأصول المالية الأخرى التي تدر عائداً، والاستثمار على اختلاف أنواعه مالياً كان أم حقيقياً يتضمن هدفاً معيناً بحد ذاته، فالأول الاستثمار الحقيقي يهدف إلى زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع أو المحافظة عليها، أما الاستثمار المالي يهدف إلى تحقيق العوائد المالية لمالكها وهو في نظر المجتمع لا يعد استثماراً حقيقياً بل يعبر عن عملية نقل الملكية للأصول المالية من شخص لآخر.

- **المقترضون**: وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية، فعن طريق حصولهم على القروض من أسواق المال العالمية أو بطرح سندات للبيع في هذه الأسواق، أو بالاقتراض المباشر من المؤسسات المصرفية أو المنظمات الدولية أو الحكومات المختلفة فهي تتعامل في إطار النظام المالي الدولي.

والمقترضين في حالة توظيفهم للمبالغ المقترضة في القيام باستثمارات حقيقية والقيام بعمل منشآت ومصانع والمشروعات الجديدة يتخذون صفة المستثمر، وفي إطار النظام المالي الدولي فإن حركة الأموال تأخذ

<sup>1</sup>- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المرجع السابق، ص 17-19.

اتجاهين الأول حركة التدفق من المدخرين إلى المقترضين، والاتجاه الثاني هو تدفق عوائد الأرباح من المقترضين إلى المدخرين.

• **المشاركون:** وهم السّماسرة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لصالح الغير أو لحسابهم مثل المصارف، مؤسسات الادخار والاقتراض، شركات التمويل والصناديق المشتركة لسوق النقد والمؤسسات التعاقدية (كشركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي) وبنوك الاستثمار، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والاقليمية المختلفة والشركات متعددة الجنسيات والأفراد من مختلف دول العالم، ويعمل المشاركون في الأسواق المالية الدولية على استثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق العوائد والأرباح، بالإضافة إلى أنهم يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية ويقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق.

• **الأسواق:** تعتبر الأسواق بغض النظر عن موقعها محلية كانت أم دولية المكان الذي تتحرك فيه رؤوس الأموال بين دول العالم وهذا بغرض تحقيق أقصى عائد استثماري ممكن، وحيث تنقسم هذه الأسواق المالية إلى نوعين من حيث أدوات الاستثمار أسواق رأس المال وأسواق النقد، حيث يمكن توضيحها كما يأتي:

أ. **أسواق رأس المال:** ويتم في هذه الأسواق تداول الأدوات المالية ذات الاستحقاقات طويلة التي تتجاوز مدتها عام، ومن أهم الأدوات المتداولة في هذه الأسواق الأسهم والسندات، وتكمن أهمية هذه الأسواق في كونها تعمل على تشجيع الاستثمار الرأسمالي، بالإضافة إلى تقديم تمويل طويل الأجل إلى مشاريع تحتاج فترة طويلة قبل بدئها في توليد العوائد والأرباح.

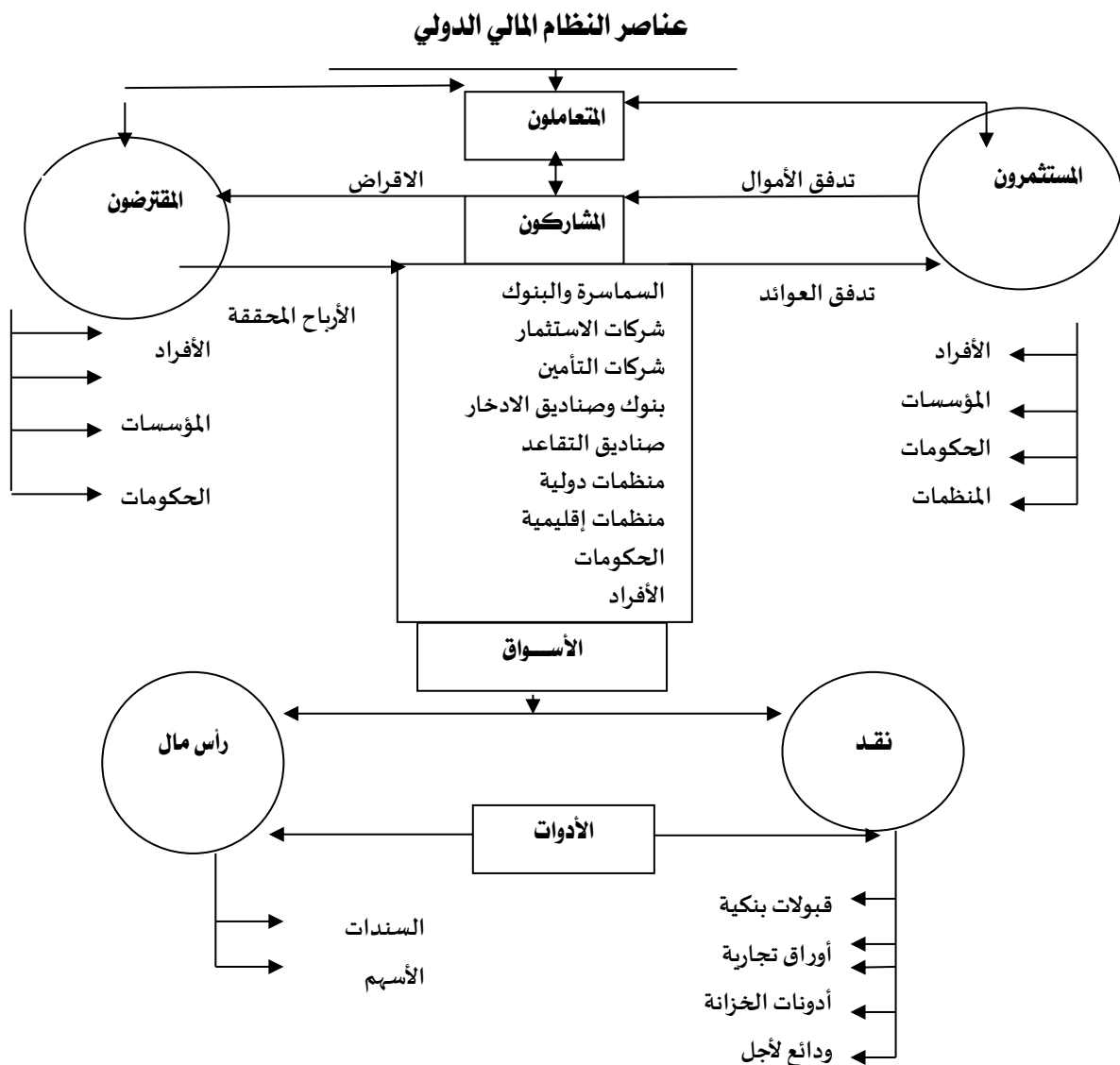
ب. **أسواق النقد:** وهي بخلاف النوع الأول من الأسواق (أسواق رأس المال) من حيث المدة وأجل الاستحقاق للأوراق المالية، فهي أسواق استثمار قصير الأجل الذي لا تتجاوز مدة الاستحقاق فيه سنة واحدة، وحيث توفر لهم الفرصة في الحصول على درجة من الأمان باستثمار أموالهم في أصول مالية ذات سيولة مرتفعة.

ب. **الأدوات:** تختلف أدوات الاستثمار التي يتعامل بها المستثمرون في كل من سوق النقد وسوق رأس المال، ففي السوق الأول (السوق النقدي) يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزنة، شهادات الايداع القابلة للتداول، اتفاقيات إعادة الشراء، القبولات المصرفية، الأوراق التجارية وقروض فائض الاحتياطي

الالزامي، أما في سوق رأس المال فإن أدوات الاستثمار تكون فيه طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات المصدرة من قبل الشركات الصناعية أو السندات التي تقوم بإصدارها حكومات الدول في أسواق المال الدولية وكذا الرهونات العقارية.

ويمكن توضيح العناصر السابقة من خلال المخطط التوضيحي الموالي:

## مخطط توضيحي 02: عناصر النظام المالي الدولي



المصدر: عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1993.

## أسئلة المحور الثاني

### التمرين الأول:

01. قَم تعريفًا دقيقًا للنظام المالي العالمي؟
02. ماهي المراحل التي مر بها النظام المالي العالمي؟
03. تميّزت المرحلة الأخيرة لتنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية وسيادة التحرير الاقتصادي والمالي، حلل هذه الفترة وما هي أهم المحطات التي شهدتها؟

### التمرين الثاني:

01. اشرح باختصار العوامل التي أدت إلى تطور المالية الدولية؟
02. اعتبر النظام النقدي الدولي أحد عناصر النظام المالي العالمي، لماذا؟
03. ما هي الأطراف الفاعلة التي تشكل النظام العالمي للمالية الدولية؟

## المحور الثالث: معاملات التسوية في عمليات التجارة الدولية

### المحور الثالث: معاملات التسوية في عمليات التجارة الدولية:

هناك عدة أنواع ووسائل تستعمل لتسوية عمليات الدفع في التجارة الدولية من أهمها:

#### أولاً. التسوية نقداً

##### 01. الدفع تحت الطلب بواسطة النقود (الدفع النقدي):

حيث تعتبر النقود وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة، وهي الأكثر استعمالاً من بين وسائل الدفع الأخرى فهي تصدر من جهة معروفة ومنظمة تتمثل في البنك، ومن بين إيجابيات الدفع النقدي أنها سهلة الاستعمال وأكثر بساطة، مع حصول المصدر لمستحققاته فوراً دون الانتظار وحضور المستورد، وأما من السلبيات الممكن ذكرها صعوبة تحويل العملة الصعبة نظراً لبعدها المسافة وأنها أكثر عرضة للسرقة والضياع للأموال، مع خطر تقلبات أسعار الصرف.

##### 02. التسوية عن طريق الشيكات:

يعرف الشيك على أنه أمر كتابي يتضمن أمراً صادراً من شخص يسمى السّاحب لصالح شخص آخر يسمى المسحوب عليه، غالباً ما يكون البنوك حيث أنه بمجرد الاطلاع على الشيك يقوم بالدفع لصالح المستفيد أو حامله، ولهذه الطريقة إيجابيات وسلبيات نجدها:

##### 01. الإيجابيات:

- يعتبر الشيك وثيقة قانونية تسهل عملية الطعن ضد المستورد، كما يحظى باستعمال واسع في أنحاء العالم وقليل التكلفة، كما يجنب المصدر خطر عدم الدفع من طرف المستورد.



## 02. السلبيات:

- مصاريف ومدة التحصيل، الخطر السياسي والأخطار المادية الأخرى كالضياع والسرقة والتزوير، واختلاف القواعد المعمول بها من بلد إلى بلد آخر.
- وإذا كان الشيك محرر بالعملة الأجنبية فإن المصدر المستفيد معرض لخطر تقلبات سعر الصرف.

## ثانياً. التسوية عن طريق التحويلات المصرفية والأوراق التجارية:

### 01. التسوية عن طريق التحويلات المصرفية:

#### أ. مفهوم التحويل المصرفي:

التحويل هو أمر بالدفع صادر عن بنك بناءً على طلب شخص معين يأمر بموجبه بنكاً آخر أو أحد فروعها بدفع مبلغ معين إلى شخص أو أشخاص معينين، وهذه الطريقة هي الأكثر انتشاراً في تسوية المعاملات الدولية، حيث يمكن أن يتم التحويل وفق شكلين:

- التحويل من حساب إلى آخر في نفس البنك (تحويل داخلي).
- التحويل من حساب لآخر في بنكين مختلفين (تحويل خارجي).

#### ب. أطراف عملية التحويلات المصرفية: تتمثل في كل من:

- العميل الأمر: وهو الشخص الطبيعي الذي يصدر أمر الدفع الأول في عملية التحويل المصرفي.
- المصرف المرسل: وهو مصرف العميل الأمر الذي يرسل أمر الدفع إلى المصرف المتلقي.
- المصرف المتلقي: وهو مصرف المستفيد الذي يتلقى أمر الدفع من المصرف المرسل ويقيد الأموال التي تلقاها في الحساب الدائن للمستفيد.
- المصرف الوسيط: أي المصرف الذي يتلقى غير مصرف العميل الأمر ومصرف المستفيد، وهو طرف يمكن الاستغناء عنه في حالة التحويل المباشر من مصرف الأمر إلى مصرف المستفيد.

### ج. عناصر التحويل المصرفي: حيث يقوم على عنصرين مهمين:

- أمر التحويل المصرفي: وتتم عن طريق اجراءات معينة، حيث يقوم الزبون بطلب مباشرة تنفيذ عملية التحويل النقدي المصرفي لدى بنكه والتي تمثل " أمراً للتحويل المصرفي "، حيث يصدر هذا الأمر بصورة اسمية أي يصدر من طرف شخص معين، وبهذه الصورة فإنه لا يمكن لهذه الورقة من أمر التحويل قابلية التداول بالطرق التجارية، فهي مجرد عملية تمهيدية لنقل الأموال.
  - تنفيذ عملية التحويل: حيث تمثل هذه العملية مرحلة لتسوية الدفع وتسوية عملية النقل المصرفي الدولي، وقد تتم بين بنكين يحتفظ كل منهما بحساب الزبون لدى البنك الآخر، ومن الممكن أن تتم التسوية بتدخل بنك ثالث، كما يمكن أن تتم أيضاً عملية التسوية عن طريق المقاصة بين البنوك من حسابات العميل.
- وفي الأخير يتم تنفيذ عملية التحويل المصرفي الدولي عن طريق بنك المستفيد، حيث يتم تقييد المبلغ في الحساب الدائن لعملية المستفيد، وتكون بالقيود التي تجرهما البنوك وهي نوعان من القيود:
- القيد بالخصم: وتتم عن طريق سحب قيمة نقدية من الذمة المالية للمشتري من طرف بنك المشتري، لتعلق كحق للمستفيد في بنكه على أن تدخل في دتمه المالية عن طريق قيد حسابي محاسبي.
  - القيد بالإضافة: حيث يقوم بنك المستفيد بتحويل القيمة في الحساب الدائن للمستفيد، وهنا تتحقق عملية تسليم النقود إلى المستفيد.

## د. أنواع التحويلات المصرفية:

يمكن في هذا الصدد احصاء ثلاثة أنواع من التحويلات المصرفية كما يلي:

### ■ التحويل الدولي عن طريق البريد:

حيث يتم تحصيل المبالغ المستحقة عن طريق حوالة بريدية دولية تقيّد في حق المستفيد أي باسمه عن طريق شبكة البريد، وتتميّز هذه الطريقة بسهولة وبساطتها وانخفاض تكلفتها، إلا أنها معرضة للتزوير والسرقة وكشف المعلومات الخاصة بالمستفيد، كما أنها تمتاز بطول مدتها.

### ■ التحويل عن طريق التلكس (الحوالة البرقية):

هذه الطريقة تشبه إلى حد بعيد الحوالة البريدية إلا أنها أسرع منها، حيث ترسل الحوالة عن طريق برقية باستعمال الشفرة ليتمكن البنك من دفع مستحقات المستفيد في أسرع وقت ممكن، فبالإضافة إلى السرعة التي تمتاز بها هذه الطريقة وبساطة الاستعمال إلا أنها لا تخلو من العيوب كالوقوع في الخطأ عند التحويل إلى شخص آخر أو الخطأ في رقم التلكس أو ارسال البيانات، كما أنه مقارنة بالبريد فإنه أعلى تكلفة.

### ■ التحويل الدولي عن طريق السويفت أو التحويل الحر (Swift):

تتم هذه الطريقة عن طريق شبكة عالمية للاتصالات بين الإدارات، تسيير عن طريق الاعلام الآلي، أنشأت لأول مرة في 03 ماي 1973 مكونة من 239 بنك أوروبي وكندي وأمريكي مقرها في بلجيكا (بروكسل)، وكان أول دخولها حيز التطبيق في 09 ماي 1977، وهذه الطريقة تهدف إلى تسهيل إيصال الرسائل وتميرها عن طريق الاتصال المباشر أي تسهيل الدفع الدولي، وهو متاح 24/24 ساعة وكان انضمام البنوك الجزائرية إلى هذه الشبكة في ديسمبر 1991، ومن مزايا هذه الطريقة تكلفتها المنخفضة والسرعة في التحويل، كما أنها تمكن من الكشف عن الأخطاء وتصحيحها واستمرارية الاستعمال طيلة أيام السنة 24/24 ساعة، أما من عيوب هذه الطريقة خطر الصرف بالعملة الصعبة، وعدم وجود اشعار يدل على إرسال البضاعة ما يضطر المتعاملون إلى اللجوء إلى مراقبة العملية.

## 02. التسوية عن طريق الأوراق التجارية:

### أ. تعريف الورقة التجارية:

يمكن تعريف الورقة التجارية على أنها "سند مكتوب يتضمن أداء مبلغ محدد في تاريخ ومكان معينين وقابلاً للتداول" (القانون التجاري الجزائري).

### ب. السند لأمر (السند الأذني):

عبارة عن ورقة يتعمّد بموجبها شخص يسمى المحرر بأن يدفع مبلغاً معيّناً من النقود عند الاطلاع أو في تاريخ معيّن لشخص آخر هو المستفيد أو لأمره.

#### • الإيجابيات:

- السند لأمر له من المزايا التي تتضمنها الكمبيالة إذ أنها قابلة للتظهير.
- كما أنها قابلة للتفاوض لدى البنك إلا أنها صادرة لصالح المشتري.
- تتضمن موعداً للاستحقاق كما أنها تعتبر اعترافاً بالدين.

#### • السلبيات:

- معرضة لخطر عدم الدفع والسرقة والضياع، بالإضافة إلى الخطر السياسي.

### ج. الكمبيالة (السفتجة) الدولية:

عبارة عن محرر مكتوب عن طريق الساحب (الدائن/ أو المصدر) يتضمن أمر للمسحوب عليه (المدين/ أو المستورد) بدفع مبلغ معيّن في تاريخ استحقاق معيّن لصالح المستفيد (الحامل للكمبيالة). لذلك فإن الكمبيالة تعتبر أداة وفاء عندما يكون الدفع بمجرد الاطلاع وأداة ائتمان إذا الدفع لأجل، وتتداول من شخص لآخر عن طريق التظهير أي الكتابة على ظهر الورقة، والكمبيالة لها إيجابيات وسلبيات كما يلي:

**• الإيجابيات:**

- تعتبر مضمونة الدفع، وهي تجسّد دين قابل للتفاوض لدى البنك.
- تصدر لصالح المستفيد وتعطيه الحق في الطعن ضد المستورد.
- توضح بدقة تاريخ الدفع وأجال الاستحقاق.

**• السلبيات:**

- معرضة لمخاطر عدم الدفع والسرقة والضياع.
- تخضع لرغبة المشتري (المسحوب عليه) في قبولها للحصول في المدى الطويل.

## أسئلة المحور الثالث

### التمرين الأول:

01. أذكر أهم معاملات التسوية المستعملة في التجارة الدولية؟
02. ما الفرق بين التسوية نقدا والتسوية عن طريق التحويلات المصرفية؟
03. عرف أنواع التسوية التي تتم عن طريق التحويلات المصرفية؟

## المحور الرابع: تقنيات التمويل الدولي قصيرة الأجل

### المحور الرابع: تقنيات التمويل الدولي قصيرة الأجل:

يسمح التمويل قصير الأجل بالحصول على مصادر التمويل الممكنة في أقصر وقت ممكن من أجل تمويل صفقات تجارية لعمليات التجارة الخارجية.

#### أولاً: الاعتماد المستندي:

يعتبر التمويل لعمليات التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي من بين أشهر التقنيات المعروفة على المستوى العالمي، وهذا لما يقدمه من ضمانات وتسهيلات لأطراف العمليات التجارية المصدرين والمستوردين، وكذلك لاستعماله الواسع في شبكة العلاقات التجارية الدولية، لهذا فإننا نجد أنه هناك العديد من التعريف التي وردت حول مفهوم الاعتماد المستندي، نورد أهمها فيما يأتي.

#### 01. مفهوم الاعتماد المستندي:

**التعريف الأول:** الاعتماد المستندي هو عملية يتعهد بموجها البنك ولحساب عميله المستورد بتسديد مبلغ معين في مهلة محددة إلى شخص ثالث مصدر، لقاء تسليم مستندات مطابقة تماماً ومطلوبة من المشتري ومثبتة لقيمة البضائع، لمطابقتها وإرسالها<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** الاعتماد المستندي هو عبارة عن اتفاق متعدد الأطراف مع البنك، يكون حسب طلب وإرشادات المستورد (المشتري) بحيث يتعهد بسداد مبلغ الفاتورة للمصدر (البائع) مقابل تقديم مجموعة من المستندات تصدر في وقت معين. فور استنفاد شروط وإجراءات الاعتماد المستندي، وسيلة الاعتماد المستندي هي من الوسائل المفضلة للبائع (المصدر) أكثر منه للمستورد. فهو أداة مصممة لحماية المصدر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الاعتماد المستندي، موقع إلكتروني:

<http://www.sgbl.org/sgbl/arabic/templates/common.asp?folder=209&ion=8> Consulte le 30/08/2006.

<sup>2</sup> - زياد سليم رمضان ومحفوظ احمد جودة، إدارة البنوك، بدون سنة النشر، ص 150

**التعريف الثالث:** الاعتماد المستندي هو تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بدفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية أجل محدود مقابل استلامه مستندات الشحن طبقاً لشروط الاعتماد والتي تظهر شحن بضاعة معينة بمواصفات وأسعار محددة<sup>1</sup>.

**التعريف الرابع:** الاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب صادر من بنك (يسمى المصدر) بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الأمر) لصالح البائع (المستفيد)، ويلتزم البنك بموجبه بالوفاء في حدود مبلغ محدد خلال فترة معينة متى قدم البائع مستندات السلعة مطابقة لتعليمات شروط الاعتماد. وقد يكون التزام البنك بالوفاء نقداً أو بقبول كمبيالة<sup>2</sup>.

## 02. أطراف الاعتماد المستندي:

انطلاقاً من التعاريف السابقة للاعتماد المستندي يمكن تقسيم أطراف الاعتماد المستندي إلى أربعة أطراف يتمثلون في<sup>3</sup>:

أ. **طالب فتح الاعتماد:** وهو العميل المستورد الذي يتقدم إلى البنك الذي يتعامل معه بطلب فتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر، ويحدد في طلبه الشروط التي يريدها والمستندات المطلوبة بحيث لا تتعارض هذه الشروط مع مصالح البنك والقوانين المعمول بها في الدولة، ولا تكون مخالفة للأصول والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية.

<sup>1</sup> - معهد تعريب للتعليم عن بعد، موقع الإلكتروني:

<http://www.arabtranslators.net/edu/banking/banking6.asp> C-le 16/01/2000.

<sup>2</sup> - البنوك وشركات الاستثمار، المنتجات المالية، موقع إلكتروني:

<http://www.cibafi.org/arabic/foundation/Productions.asp> C-le 17/08/2006.

<sup>3</sup> - مازن عبد العزيز فاعور، الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية في ظل الأعراف الدولية والتشريع الخارجي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 19.

ب. **البنك فاتح (مصدر) الاعتماد:** ويتمثل في البنك الذي يتعامل معه المستورد والذي يتعهد للمستفيد بدفع قيمة مستندات الاعتماد المقدمة وفق شروط الاعتماد، ويتم التعهد بالدفع للمستفيد عادة عن طريق بنك المصدر.

ت. **البنك مبلغ الاعتماد:** وهو البنك الذي يقوم بتبليغ الاعتماد المستندي إلى المصدر، وذلك بناءً على طلب البنك فاتح الاعتماد وبدون أي مسؤولية عليه أو ارتباط من قبله، ويكون البنك المبلغ غير ملزم بشراء مستندات الاعتماد التي سوف تقدم عليه من المستفيد حتى لو كانت مطابقة للشروط المتفق عليها في الاعتماد، ولكن جرت العادة أن يقوم البنك مبلغ الاعتماد بشراء المستندات إذا كانت مطابقة لشروط الاعتماد.

ث. **المستفيد:** وهو الطرف الذي فتح الاعتماد المستندي لصالحه، والذي يحق له استلام قيمة الاعتماد إذا نفذ الشروط المتفق عليها وقدم المستندات المطلوبة في الاعتماد، ويتم الدفع عادة للمستفيد (المصدر) عن طريق البنك مبلغ الاعتماد أو البنك المعزز للاعتماد (في حالة تعزيز الاعتماد).

### 03. أهمية الاعتماد المستندي:

#### أ. أهمية فتح الاعتماد المستندي بالنسبة للمستورد:

- يتأكد من أنه سيستلم البضاعة التي اشتراها في الوقت المحدد والمكان المعين، مطابقة للشروط المتعاقد عليها مع المصدر البائع، وأنه لا يلزم عليه الوفاء بقيمة الصفقة إلا بعد استلامه لكافة الوثائق والمستندات؛
- الاستفادة من تسهيلات بنكية مضمونة بالبضاعة المتعاقد عليها، مع الاحتفاظ بدفع قيمة الصفقة حال تسلم الوثائق والمستندات من البنك بدل الدفع عند إتمام الشحن؛

<sup>1</sup> - عبدلي عبد القادر، تمويل التجارة الدولية، مطبوعة محكمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2019، ص 28 (بتصرف).





- يستفيد المستورد أيضا من خبرة البنك في التعامل مع الأطراف الخارجية ما يحقق له الضمانة والأمان في معاملاته التجارية؛

- لا يقوم المستورد بالانتقال لإتمام الصفقة بل يتم ذلك عن طريق الوساطة البنكية وكذلك بالنسبة للمصدر البائع.

### ب. أهمية فتح الاعتماد المستندي بالنسبة للمصدر:

- عن طريق الاعتماد المستندي تمكن المصدر البائع من ضمان قيمة الصفقات من معاملاته التجارية مع المشتريين الأجانب، فالبنك كونه طرف من أطراف العملية التجارية التزم بالوفاء بقيمة الصفقة بناء على التعاقد الذي تم بين الطرفين (المصدر والمستورد).

- يعتبر الاعتماد المستندي أداة فعالة لحماية حق المصدر البائع في حالة تعثر المستورد المشتري أو عجز عن سداد قيمة الصفقة المتعاقد عليها؛

- يتيح الاعتماد المستندي للمصدر إمكانية استلام قيمة البضاعة بعد القيام بعملية الشحن وقبل وصولها إلى المشتري، بذلك فهي تؤمن للمصدر البائع مباشرة عمليات أخرى؛

- يضمن الاعتماد المستندي إتمام عملية البيع والشراء وحق الطرفين عن بعد دون اللجوء إلى الالتقاء المباشر بينهما، كما يحميها من الممارسات الضارة بالتجارة بالمنافسين والوسطاء في بلدانهم الأصلية.

### ج. أهمية فتح الاعتماد المستندي بالنسبة للبنك:

- يمثل الاعتماد المستندي إحدى الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية في مجال تمويل عمليات التجارة الخارجية، لهذا فإنه يعمل على التوسع في هذا النشاط لأنه يترتب عليها عوائد وأرباح نظير تقديمه لهذه الخدمة؛

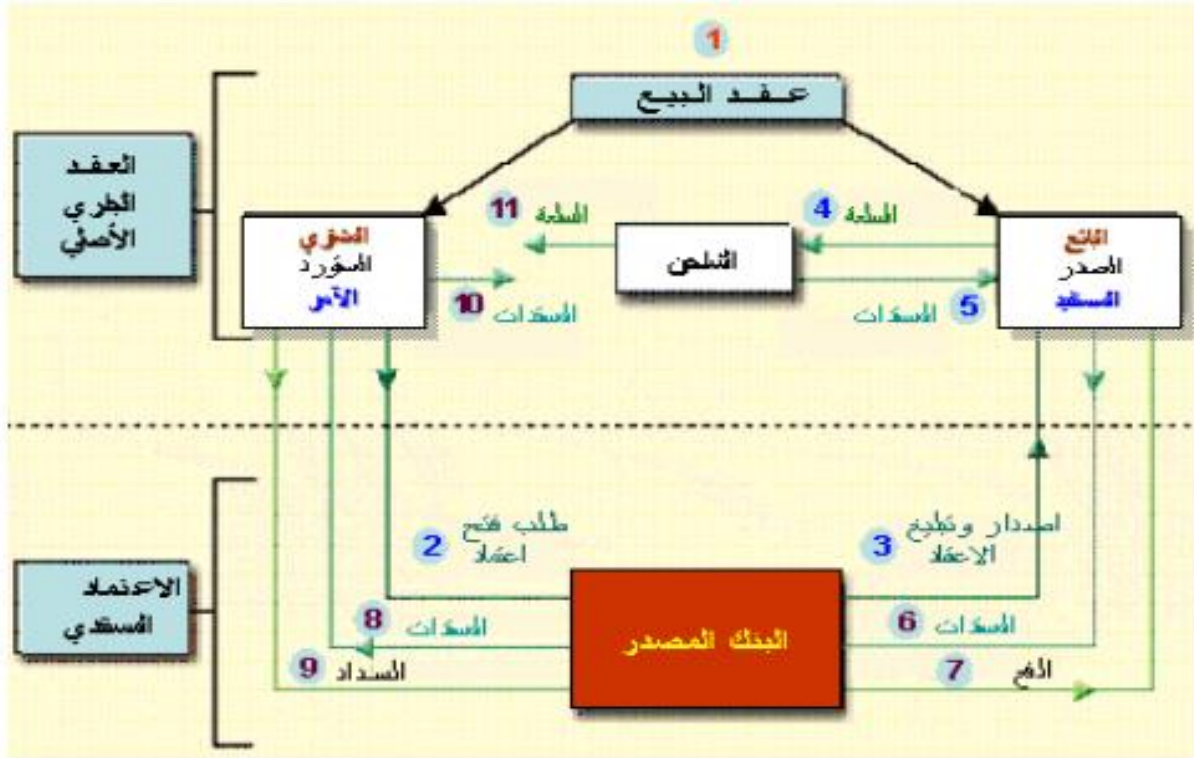
- يؤدي القيام بعمليات التجارة الخارجية بالاعتماد المستندي إلى تحصيل عمولات وفوائد أو خصومات من طرف البنك، فضلا إلى توسيع علاقاته مع شبكة البنوك في الخارج، ما يمنه من اكتساب الخبرات بالإضافة إلى تعزيز مركزي أمام البنوك الأخرى والقدرة على المنافسة في ميدانه.

## 04. سير عملية الاعتماد المستندي:

تتم عملية سير الاعتماد المستندي وفق الخطوات التالية:

- يقدم المستورد تعليمات إصدار اعتماد مستندي إلى البنك وفق ما اتفق عليه مسبقاً مع المصدر؛
- يقوم البنك بإصدار الاعتماد المستندي وفق تعليمات الأمر؛
- يقوم بنك الإصدار بإبلاغ البائع المصدر بالاعتماد المستندي المصدر لصالحه عن طريق بنك الإشعار؛
- المصدر البائع يقوم بإيداع البضائع لدى شركة النقل على مستندات النقل التي تثبت عملية الشحن والارسال؛
- يحصل البائع من شركة النقل على مستندات النقل التي تثبت عملية الشحن والارسال؛
- يقدم المصدر المستندات التي حصل عليها إلى البنك المعزز (المؤكد)؛
- يقوم البنك المعزز بالتسديد للمصدر مقابل المستندات الموافقة للشروط المتفق عليها؛
- يقوم البنك المعزز بإرسال المستندات إلى بنك الإصدار؛
- يقوم البنك الإصدار بتعويض البنك المعزز (المؤكد)؛
- يتوجه المستورد المشتري إلى بنك الإصدار لسحب المستندات التي تمكنه من الحيازة على سلعته؛
- يقوم المستورد المشتري بتسديد قيمة الاعتماد (كلية أو الجزء المتبقي بحسب الاتفاق والعقد)؛
- يقوم المستورد المشتري بالتوجه إلى شركة النقل في بلده (بلد المستورد) مرفوقاً بالمستندات للحصول على بضاعته؛
- عند الاطلاع على المستندات الخاصة بالبضاعة والتأكد من المطابقة تقوم شركة النقل بتسليم البضاعة إلى مالكيها المستورد.

## شكل توضيحي 01 : سير عملية الاعتماد المستندي



المصدر: <https://www.kantakji.com/media/7612/4209.doc>

### 05. مراحل الاعتماد المستندي:

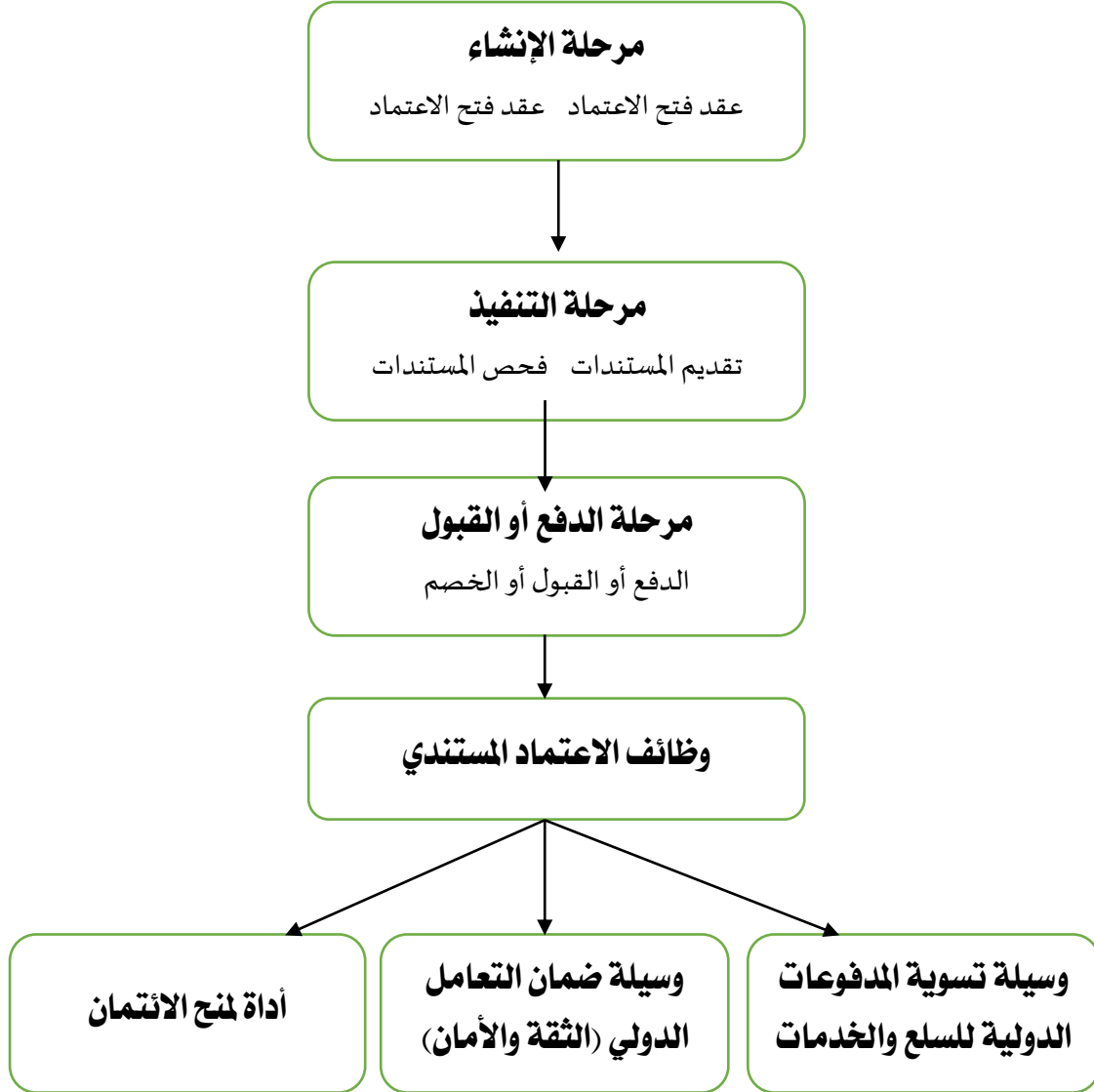
تم توضيح سير عملية الاعتماد المستندي في الفقرات السابقة، حيث يتوضح الأطراف الداخلة في العملية التجارية والعلاقة التي تربط كل طرف بالآخر ارتباطاً بالعملية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاعتماد المستندي تقنياً يمر كذلك بمراحل وخطوات من طرف البنك يمكن توضيحها فيما يلي<sup>1</sup>:

- يتقدم العميل بطلب فتح اعتماد مرفقاً بالمستندات المطلوبة لذلك؛
- يعمل البنك على مراجعة وفحص الطلب والمستندات المرفقة والمقدمة من طرف العميل؛
- يقوم البنك بمطابقة التوقيع على الطلب المقدم؛

<sup>1</sup> - شاعة عبد القادر، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض: دراسة الواقع في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 150.

- مراجعة حساب العميل والوقوف على التسهيلات الائتمانية الممنوحة له وتاريخ سريانها للتأكد من أن الحدود الممنوحة تسمح بفتح الاعتماد المطلوب؛
- التأكد من موافقة الإدارة المختصة بالبنك على فتح الاعتماد المطلوب؛
- إثبات طلب العميل يسجل بالبريد الوارد، ثم استلامه وإثباته بسجل أرقام الاعتمادات المستندية، والتأشير على طلب العميل برقم اعتماد؛
- احتساب العمولات والمصروفات المتعلقة بالاعتماد، وإعداد القيود الحسابية بالخصم على حسابات العميل لدى البنك؛
- تجهيز النماذج الخاصة بطبع تفاصيل الاعتماد المستندي لإبلاغه للمراسل الخارجي وإبلاغ المستفيد من الاعتماد بالتفاصيل الكاملة؛
- الاتصال بالإدارة الخارجية للبنك للوقوف على اسم المراسل الذي سيقوم اختياره لإبلاغ الاعتماد أو تعزيته؛
- مراجعة بيانات الاعتماد بعد طبعها وقبل إبلاغها للمراسل؛
- إعداد المراسلات الخارجية مع المراسلين ابنك مبلغ/ معزز الاعتماد، البنك الذي سيقوم بمقابلة المدفوعات على قوة الاعتماد؛
- استكمال كافة البيانات وحفظ كل المستندات الخاصة به؛
- يتم موافاة الإدارات المختلفة المعنية داخل البنك بصورة المستندات الخاصة بالاعتماد كل فيما يخصه لمتابعة حسن سير الاعتماد المستندي؛
- وفي الأخير إثبات فتح الاعتماد بسجلات البنك، ويمكن أن نبين ذلك في المخطط التالي:

### مخطط توضيحي 03: المراحل الأساسية لتنفيذ الاعتماد المستندي



المصدر: عبد القادر شاعة، مرجع سابق، ص 148، بتصرف.

## 06. أنواع الاعتماد المستندي:

يمكن إحصاء عدة أنواع وتقسيمات للاعتماد المستندي وفقا لعدة معايير نجد من بينها<sup>1</sup>:

### أ. الاعتمادات المستندية حسب معيار درجة التزام البنوك:

#### • الاعتماد المستندي القابل للإلغاء:

ويكون في الحالة التي يقوم فيها بنك المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح زبونه المستورد وإبلاغ أو إشعار المصدر البائع بذلك دون أن يلتزم أمامه بشيء.

والاعتماد المستندي القابل للإلغاء هو الذي يعطي الحق للبنك المنشئ إلغاء أو تعديل الاعتماد دون أن يكون للمستفيد أي حق أو أن يترتب على البنك أي التزام، مع الاحتفاظ بحق التعديل وسريانه ابتداء من تاريخ إخطار المراسل بذلك.

#### • الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء:

وهذا الاعتماد يختلف عن سابقه لكونه يحمل تعهد قطعي لا يمكن الرجوع عليه في التزام البنك المصدر للاعتماد بدفع المستحقات للعملية طالما المستندات المقدمة مطابقة للشروط المتفق عليها في الاعتماد، لذلك فبنك المستورد في هذه الحالة لا يمكنه التراجع عن التسديد ما لم يتحصل على الموافقة على ذلك من جميع الأطراف الداخلة في العملية، وهنا فإن بنك المستفيد لا يقوم بتعزيز تعهد بنك المستورد طالما كان الأمر كذلك.

#### • الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء والمعزز (المؤكد):

وفي هذا النوع من الاعتماد يشترط وجود بنك ثان ليضمن الوفاء بقيمة العملية التجارية، وهذا لعامل الضمان وزيادة الثقة من طرف المصدر البائع بتحصيل قيمة الصفقة، وبهذا الشكل نكون أمام شكلين من الالتزام المستقلين كما يلي:

○ التزام البنك المصدر للاعتماد أي بنك المستورد المشتري في الداخل؛

<sup>1</sup> - عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 133.

## ○ التزام البنك المختار أي بنك المصدر في الخارج.

لهذا فإن التعزيز الذي يقوم به البنك الثاني في بلد المصدر يعتبر كعامل أمان وضممان للوفاء بالالتزام، لذلك فإن هذا البنك عادة ما يقوم بتأييد البنك المعزز للاعتماد المستندي والالتزام بنفس التزام البنك المنشأ للاعتماد.

### ب. الاعتمادات المستندية حسب معيار درجة التنفيذ:

#### ● الاعتماد المستندي المنفذ بالاطلاع:

وهذا النوع من الاعتماد يمكن المستفيد (المصدر البائع) من الحصول على قيمة الصفقة بمجرد إظهار الوثائق الخاصة بالبضاعة وتؤكد البنك من صحة مطابقتها للشروط، وبعدها يقوم البنك الأمر بتحويل المبلغ إلى المصدر فور استلامه للمستندات والوثائق الواردة إليه من المصدر.

#### ● الاعتماد المستندي المنفذ بالدفع المؤجل:

ويطلق عليه أيضا اعتماد القبول، وهنا ينص الاعتماد على تأجيل الدفع لموعد لاحق لتقديم المستندات، وهنا يمكن للبنك أن يوقع كمبيالة يسحبها المصدر البائع مقابل استلام المستندات وذلك لتقديم الكمبيالة في موعد استحقاقها.

#### ● اعتماد الدفعات:

ويسمى أيضا باعتمادات الدفعات المقدمة أو الاعتمادات ذات الشرط الأحمر، حيث يسمح فيها للمستفيد بسحب مبالغ معينة مقدما بمجرد اخطاره بالاعتماد، ويسمى باعتمادات الشرط الأحمر كونها تحتوي على الشرط السالف ذكره الذي يكتب عادة بالحبر الأحمر للتنبيه على وجوده ولفت الانتباه، وهنا يقوم البنك المراسل بتسليم الدفعة المقدمة للمستفيد مقابل إيصال موقع منه، بالإضافة إلى تعهد من المستفيد بردها في حال لم يتم شحن البضاعة، مع التزام بنك المصدر بتعويض البنك المراسل عند أول طلب منه، وإذا عذر المستفيد المصدر وعجز عن سداد الدفعة فإن الأمر مسؤول عن التعويض للبنك المصدر، وفي حالات أخرى قد يتم تسليم الدفعة المعينة بخطاب الضمان بقيمة وعملة الدفعة المقدمة، وهذه الاعتمادات تستعمل في الغالب في تمويل الاعتمادات الخاصة بتجهيز المصانع وإنشاء الموانئ، في الصناعات ذات المواصفات الخاصة بالمستورد نفسه أو أنها تحتاج مبالغ كبيرة من أجل تصنيعها.



### ج. الاعتمادات المستندية من حيث طريقة سداد المشتري الأمر بفتح الاعتماد:

- **الاعتماد المغطى كلياً:**

في هذا الاعتماد يقول المستورد المشتري فاتح الاعتماد بتغطية قيمة الصفقة بالكلية لدى البنك، ليقوم البنك بتسديد قيمة الصفقة عند وصول المستندات الخاصة بالبضاعة، فالبنك فاتح الاعتماد في هذه الحالة لا يتحمل أية عبء مالي كون المشتري المستورد زوده بقيمة الصفقة مسبقاً، وفي بعض الحالات يقوم العميل فاتح الاعتماد بدفع جزء فقط من قيمة الصفقة على أن يسدد الباقي عند وصول المستندات.

- **الاعتماد المغطى جزئياً:**

في هذا الاعتماد يقوم المشتري المستور فاتح الاعتماد بدفع جزء من ثمن البضاعة من ماله الخاص، وهناك العديد من حالات لهذه التغطية الجزئية كأن يلتزم العميل بالتغطية بمجرد الدفع للمستفيد حتى لو كان ذلك قبل وصول المستندات، أو أن تكون التغطية حال وصول المستندات أو أن يتأخر الدفع إلى غاية وصول البضاعة.

### د. الاعتمادات المستندية من حيث الشكل:

- **الاعتماد القابل للتحويل:**

ينص هذا النوع من الاعتماد على حق المستفيد في وضع الاعتماد كلياً أو جزئياً تحت تصرف شخص آخر، وهو غير قابل للنقض كما أنه هذا الاعتماد غالباً يستخدم إذا كان المستفيد الأول وسيط أو وكيل للمستورد في بلد التصدير، حيث يقوم بتحويل الاعتماد إلى المصدرين الفعليين مقابل عمولة معينة أو بالاستفادة من فروق الأسعار، وهنا يشترط للقيام بالتحويل موافقة الأمر والبنك المصدر للاعتماد الأصلي والمستفيد الأول.

- **الاعتماد الدائري أو المتجدد:**

حيث يتم استخدام هذا الاعتماد في حالة الاتفاق على تسليم البضاعة على دفعات وفي فترات زمنية منتظمة، ويمنح هذا النوع من الاعتماد الراحة والمرونة في العلاقة بين المصدر والمستورد خاصة إذا كانت هناك



دفعات أخرى من البضاعة نفسها سيتم شحنها في المستقبل، لذلك فإن هذا الاعتماد يمكن تجديده اعتماداً على قيمة البضاعة أو الفترات الزمنية المعينة.

#### • الاعتماد الظهير:

ويطلق عليه أيضاً الاعتماد مقابل اعتماد آخر، ويستعمل هذا الاعتماد في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الاعتماد الأصلي وسيطاً وليس منتج البضاعة كالوكيل مثلاً، ففي هذه الحالة يقوم المستفيد بفتح اعتماد جديد لصالح المنتج بضمانة الاعتماد الأول.

#### • الاعتمادات المستندية من حيث طبيعتها:

#### • اعتماد التصدير:

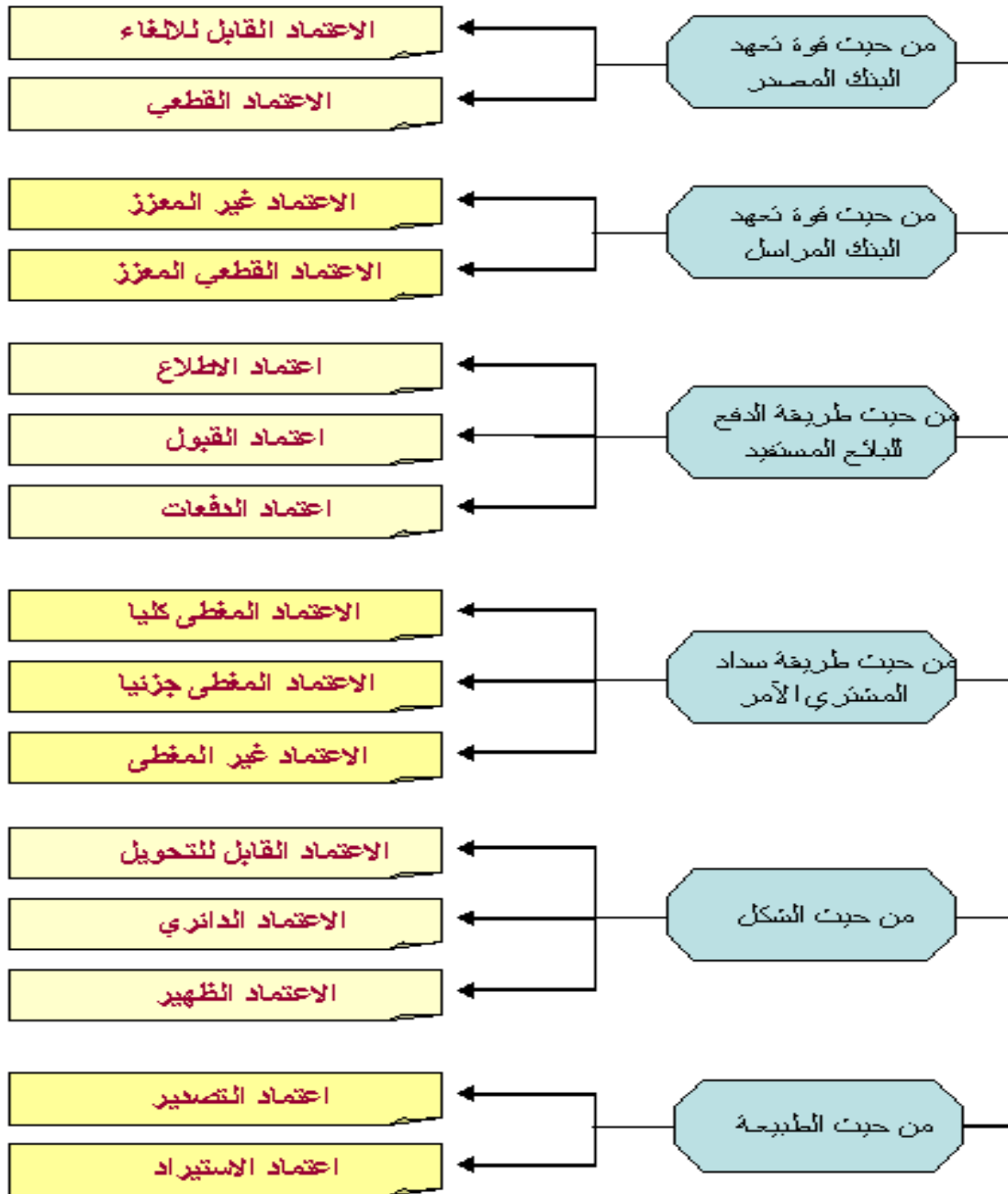
وهذا الاعتماد يقوم المشتري الأجنبي بفتحه لصالح المصدر بالداخل لشراء ما يبيعه من سلع محلية.

#### • اعتماد الاستيراد:

وهو الاعتماد الذي يفتحه المستورد لصالح المصدر بالخارج لشراء سلعة أجنبية.

انطلاقاً من هذا التقديم لأنواع الاعتماد المستندي يمكن توضيح مختلف تلك التقسيمات في المخطط التالي:

## مخطط توضيحي لأنواع الاعتمادات المستندية



المصدر: كتوش عاشور وقورين حاج قويدر، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، ص 06.

## 07. طريقة فتح الاعتماد المستندي وسداد قيمته:

### أ. فتح اعتماد مستندي للاستيراد:

- إما مباشرة أو عن طريق الغرف التجارية يقوم المستورد المحلي بالاتصال بالمصدر الأجنبي للاتفاق على المعاملة.
- يطلب المستورد المحلي (المشتري) من المصدر الأجنبي (البائع) أن يرسل له فاتورة مبدئية من عدة نسخ.
- باستظهار صورة للفاتورة المبدئية (وترخيص الاستيراد في بعض البلدان) يتقدم المستورد المحلي إلى بنكه طالباً فتح اعتماد مستندي لصالح المصدر الأجنبي، وهذا من خلال تحرير طلب فتح اعتماد مستندي على النموذج المطبوع والمعد لهذا الغرض في البنك.
- يقوم البنك بالتحقق من صحة توقيع العميل على طلب فتح الاعتماد، واستيفائه لشروط الاعتماد الضرورية، ثم يقوم بإيفاد طلب إلى مراسله في الخارج لتبليغ الاعتماد أو تعزيزه حسب الأحوال والظروف.

### ب. فتح اعتماد مستندي للتصدير:

- كل اعتماد مستندي يفتحه البنك المحلي لاستيراد بضائع يعتبر لدى مراسل هذا البنك اعتماد تصدير، وكذلك فإن أنواع أو كيفية مراجعة المستندات واحدة للطرفين، وقد يطلب المراسل عند إرسال اعتماد للبنك المحلي أن يخطر به المستفيد أو يعززه له، وتختلف مسؤولية البنك فاتح الاعتماد في الحالتين حيث تتلخص خطوات فتح اعتماد التصدير كما يلي<sup>1</sup>:

- ترد خطابات فتح الاعتمادات المستندية من المراسلين بالخارج، وحسب تعليماتهم فإن المصرف المحلي يقوم بإخطار المستفيد بالاعتماد فقط أو يخطره ويعززه، ويذكر ذلك صراحة في الخطاب الموجه للمستفيد، كما يخطر المستفيد بشروط الاعتماد (إما بإعادة طبع شروط الاعتماد على مطبوعات البنك أو إرسال صورة فوتوغرافية أو إجراء نسخ الاعتماد في حال إرسال أكثر من نسخة) مع خطاب من البنك للمستفيد بأن الاعتماد يعتبر معززاً.

<sup>1</sup> - كتوش عاشور وقورين حاج قويدر، مرجع سابق، ص 13.

- يحزر من المرسل (البنك المصدر) بأن الاعتماد قد بلّغ إلى المستفيد (وفي حالة إعادة طبع الاعتماد على مطبوعات البنك يفضل إرفاق صورة منها للمراجعة).
- إذا كانت نصوص الاعتماد الواردة من المرسل غامضة أو مهمة وتجنباً لحدوث أي خلاف حين تقديم المستندات فيجب التحرير له فور استلام خطاب الاعتماد وطلب تفسير لذلك، ويبقى ذلك معلقاً لحين وصول تفسير للبيانات الغامضة في المستندات.
- قد يررد للبنك المحلي برقية بفتح الاعتماد المستندي فيتم التأكد أولاً من الرقم السري للبرقية ثم يرسل صورة منها للمستفيد مع ذكر التحفظ اللازم بشأن نصوصها حتى وصل التعزيز من المرسل ويفضل إخطار المستفيد عن طريق الهاتف خوفاً من تأخر البريد ويضل الاعتماد معلقاً حتى وصول الصورة الأصلية.
- قد يرسل خطاباً أو برقية بتعديل الاعتماد ويجب أن يتم إخطار المستفيد بها فوراً مع إخطار المرسل بتنفيذ طلبه.

## ثانياً: التحصيل المستندي:

### 01. مفهوم التحصيل المستندي:

- نظراً لتوسع العمليات والمعاملات التجارية بين المتعاملين في الأقطار المختلفة من العالم ومن أجل خلق المرونة والسهولة في إتمام هذه العمليات استعملت تقنية تعرف بالتحصيل المستندي، والتي تتمثل في:
- تلك المعاملة التي يطلب من خلالها المصدر من بنكه (البنك المحوّل) تحصيل قيمة الصفقة التجارية، بتقديم المستندات إلى بنك المصدر والذي بدوره يرسلها إلى بنك المستورد (البنك المحصل) مع إرفاقه بالتعليمات بالسداد، حيث أنه يمكن أن تشمل التحصيلات المستندية استعمال الكمبيالة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص119 (بتصرف).

- التحصيل المستندي أمر يصدر من المصدر إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المستورد مقابل تسليمه مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة المباعه إليه، ويتم السداد إما نقداً أو مقابل توقيع المشتري على الكمبيالة<sup>1</sup>، ويستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الخارجية بموجب الشروط التالية:
  - عندما يكون لدى البائع الثقة في قدرة المشتري واستعداده للسداد، أي توفر علاقة قوية راسخة بين المصدر والمستورد؛

○ توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلد المستورد المشتري؛

○ خلو بلد المستورد من أية قيود على الاستيراد؛

○ لا يكون خطاب الضمان مقبولاً للمستورد.

## 02. أطراف التحصيل المستندي:

تتضمن عملية التحصيل المستندي أربعة أطراف وهي:

- أ. **المصدر:** حيث يعتبر الطرف المنشئ لعملية التحصيل المستندي، وهو الذي يقوم بإعداد مستندات للتحصيل ويسلمها إلى البنك الذي يتعامل معه مرفقاً بها أمر التحصيل.
- ب. **البنك المحوّل:** وهو الذي يتسلم المستندات من المصدر ويرسلها إلى البنك الذي سيتولى عملية التحصيل وفقاً للتعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن.
- ج. **البنك المحصل:** حيث يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة إلى المستورد نقداً أو مقابل توقيعه على كمبيالة وفقاً للتعليمات الصادرة إليه من البنك المحوّل.
- د. **المستورد:** حيث تقدّم إليه المستندات للتحصيل أو الكمبيالة لتوقيعها.

<sup>1</sup> - مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 30.

### 03. تنفيذ التحصيل المستندي:

تتضمن عملية التحصيل المستندي تحرير عقد بيع البضاعة بين المصدر والمستورد، ويحتوي على الشروط الخاصة بسداد قيمة البضاعة، حيث تتم هذه العملية وفق صيغتين<sup>1</sup>:

#### أ. المستندات مقابل الدفع (Document Contre Paiement):

حيث يمكن للمستورد أو البنك الذي يمثله استلام المستندات الخاصة بالبضاعة، لكن بالمقابل لا بد من أن يقوم بالتسديد الفعلي نقدا لقيمة البضاعة.

#### ب. المستندات مقابل قبول الكمبيالة (Document Contre Acceptation):

في هذه الصيغة يستطيع المستورد أن يستلم المستندات لكن يتوجب عليه قبول الكمبيالة المسحوبة عليه، وهذه الصيغة تسمح للمستورد من الاستفادة من مهلة للتسديد، وعادة تتم لمدة تتراوح بين 30 يوما إلى 180 يوما بعد الاطلاع أو في تاريخ معيّن في المستقبل، لذلك في هذه الصيغة يمكن للمستورد المشتري حيازة البضاعة قبل السداد الفعلي لقيمتها ما يمكنه من إعادة بيعها وتحصيل قيمتها للوفاء بالتزامه تجاه المصدر والبنك، كما أنه في هذه الحالة نظراً للمخطر الذي من الممكن أن يواجه المصدر البائع، لذلك فإن هذا الأخير (المصدر) يقوم بطلب ضمان البنك المحصل أو أي بنك آخر لهذه الكمبيالة، حيث يمكنه أن يقوم بخصمها أو يستعملها كضمان للحصول على تسهيل ائتماني من البنك<sup>2</sup>.

### 04. سير عملية التحصيل المستندي:

تتم عملية التحصيل المستندي وفق الخطوات التالية<sup>3</sup>:

1. يقوم المستورد والمصدر بإبرام عقد تجاري، وتحدد طريقة التسديد بواسطة التحصيل المستندي؛
2. يرسل المصدر البضاعة إلى بلد المستورد؛
3. يقوم المصدر بتسليم الوثائق التي تثبت إرسال البضاعة إلى بنكه؛

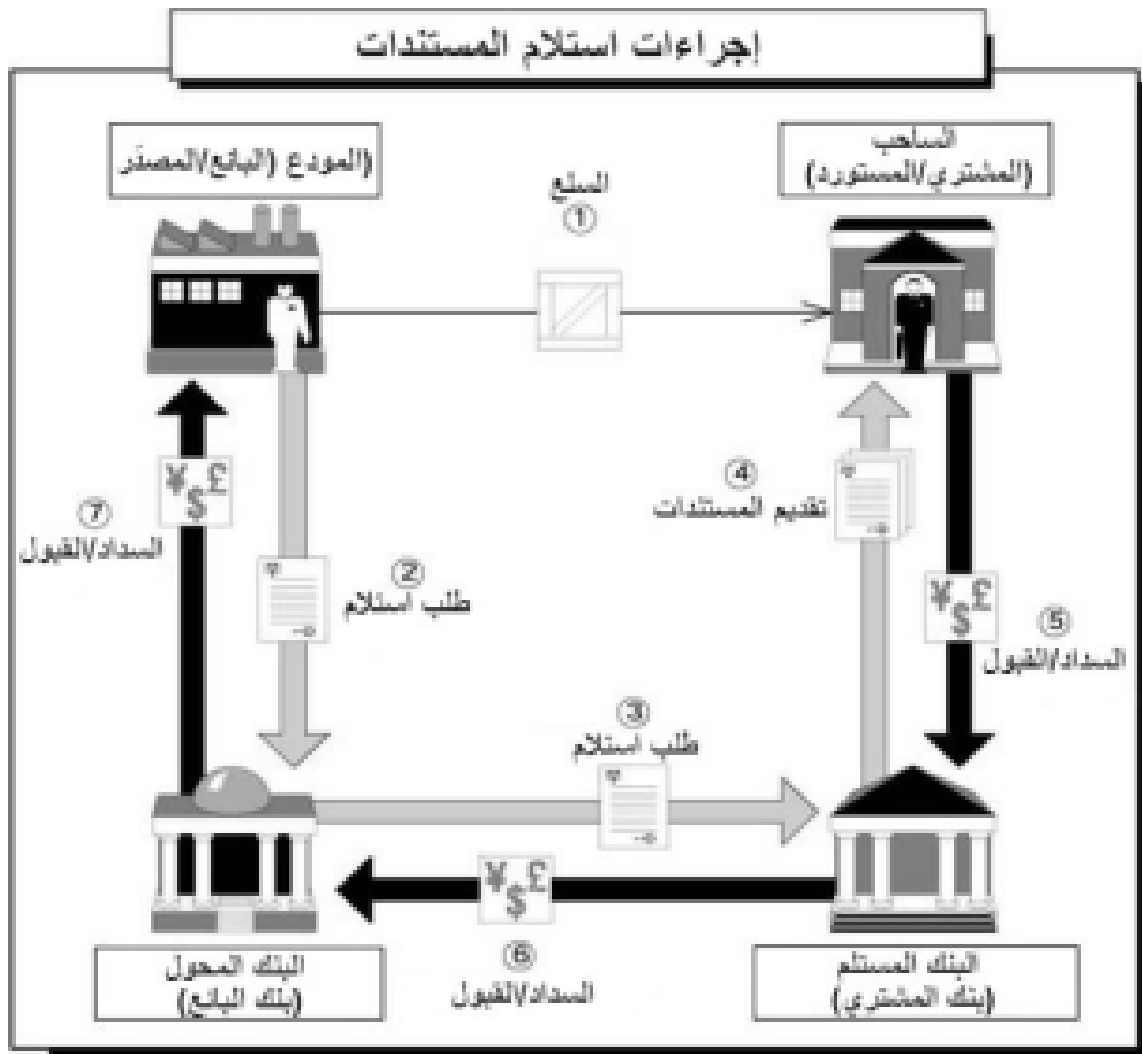
<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 120.

<sup>2</sup> - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 33.

<sup>3</sup> - عبد القادر عبيدلي، مرجع سابق، ص 22-23.

4. يقوم بنك المصدر بتحويل هذه الوثائق إلى بنك المستورد؛
5. يقوم المستورد بدفع ثمن البضاعة نقداً أو بقبول الكمبيالة المسحوبة عليه على مستوى بنكه؛
6. يقوم بنك المستورد بتسليم الوثائق لعميله؛
7. يستلم المستورد البضاعة بعد تقديمه الوثائق للشاحن؛
8. يقوم بنك المصدر بتحويل ثمن البضاعة إلى حساب عميله.

### شكل توضيحي 03: سير عملية التحصيل المستندي



المصدر: عبد القادر عبيدي، مرجع سابق، ص 23.

## 05. مزايا وعيوب التحصيل المستندي:

للتحصيل المستندي العديد من المزايا والعيوب بالنسبة لطرفي العملية الأساس المصدر والمستورد يمكن

إجمالها فيما يلي<sup>1</sup>:

- تتميز عملية التحصيل المستندي بالبساطة وقلّة التكلفة مقارنة بالعمليات الأخرى؛
- تمكن المستورد من معاينة وفحص للبضاعة بعد وصولها، كما أنها تسمح له بمراجعة المستندات الخاصة بالبضاعة قبل دفع قيمتها؛
- تمنح عملية التحصيل المستندي الوقت للمستورد المشتري لدفع قيمة البضاعة المقتناة إلى حين وصولها إلى ميناء الوصول؛
- في عملية التحصيل المستندي يتوقف تسليم المستندات الخاصة بالبضاعة على رغبة المصدر البائع في ذلك، فيتم إما عن طريق الدفع الفوري من قبل المستورد المشتري، أو يؤجل إلى وقت لاحق مقابل التوقيع على كمبيالة وهذا نظراً لعامل الثقة المتولدة بين المصدر البائع والمشتري المستورد في آن واحد.
- يقتصر دور البنوك في هذه العملية على القيام بعملية التحويل فقط لقيمة البضاعة أو ثمن الصفقة، لذلك فإنه لا يترتب أي التزام على البنوك لصالح الطرفين، لا التزام بالدفع للمصدر البائع ولا بفحص الوثائق والمستندات الخاصة بالبضاعة للمستورد المشتري.

ومن بين العيوب التي من الممكن أن تظهر في عملية التحصيل المستندي ما يلي:

- نظراً لاحتمال عدم قبول أو رفض المشتري المستورد للبضاعة المرسلة سيتكبد المصدر البائع بعض الغرامات والمصاريف المتعلقة بعدم التفريغ، التخزين، تكاليف إعادة النقل والارجاع للبضاعة، التأمين ..... الخ؛
- من الممكن أن يتعرض المصدر في هذه العملية لخطر عدم السداد أو عدم قبول الكمبيالة من طرف المستورد بعد ارساله للبضاعة؛

<sup>1</sup> - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 34 (بتصرف).



- في حالة تأخر البضاعة عن الموعد المتفق عليه للوصول فإن البائع المصدر سيتعرض للتأخر لاحق في قيمة البضاعة من طرف المستورد المشتري.

### ثالثاً: تحويل الفاتورة:

ظهر نظام تحويل الفاتورة في إنجلترا منذ أوائل القرن التاسع عشر (ق19) حيث لاقى انتشاراً كبيراً في أوساط التجار خاصة تجار المنسوجات البريطانيين، الذين كان لهم نشاطاً كبيراً مع التجار في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل العمل بتحويل الفاتورة إلى صناعة الجلود ثم انتشر ليشمل الصناعات الأخرى.

#### 01. تعريف عملية تحويل الفاتورة:

- هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل يمكن المصدرين من الحصول على مبلغ الصفقة مسبقاً من طرف المؤسسات المالية المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول أجل التسديد الذي لا يتعدى عشرة أشهر، كما أنها تتيح للمؤسسات المصدرة من الاستفادة من بعض المزايا.
- تحويل الفاتورة (Factoring) هي آلية تستخدم في مجال التجارة الدولية، حيث تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تسمى الفاكتر بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي، وتقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك، وبهذا فإنها تحل محل المصدر في الدائنية، وتبعاً لذلك فهي تحصل على عمولة مرتفعة نسبياً قد تصل إلى 04% من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير<sup>1</sup>.
- هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسات متخصصة تكون في الغالب مؤسسات قرض بشراء دين للمصدر على الزبون الأجنبي، حيث تقوم بتحصيله مع تحمّل الأخطار المترتبة عليه، مقابل عمولة مرتفعة تصل عادة إلى 04 في المائة من رقم أعمال عملية التصدير.

<sup>1</sup> - نجوى علي خشبة، تمويل الصادرات المصرية " رؤية من خلال تجارب بعض الدول النامية "، مجلة مصر المعاصرة، مصر 1 العدد 448، 1997، ص 26.

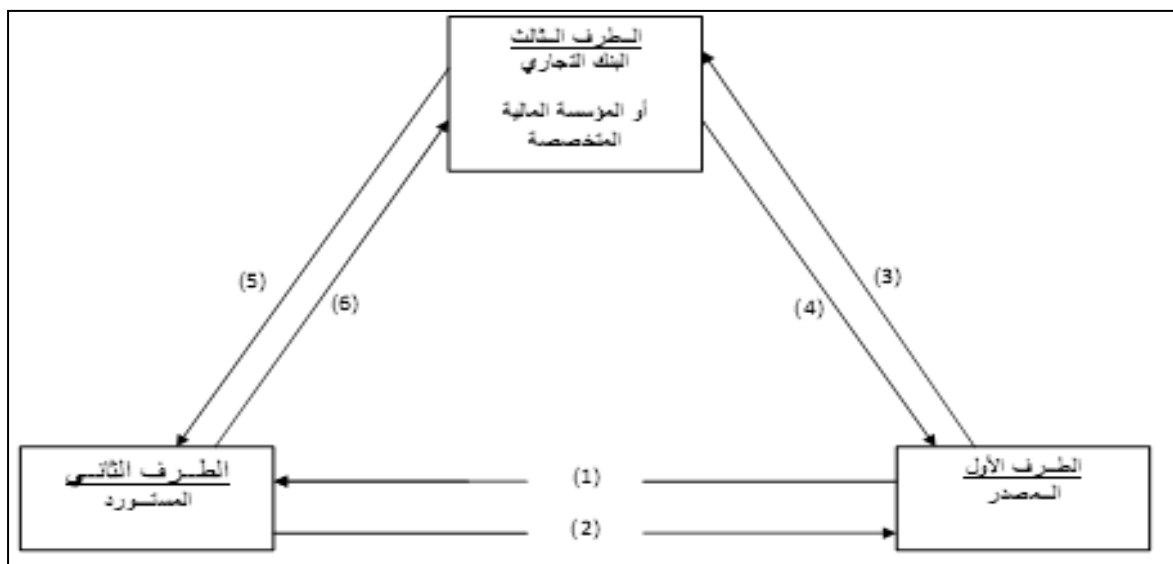
- تعتب عملية تحويل الفاتورة ميكانيزم لتمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدري يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقاً من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قل حلول أجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر<sup>1</sup>.

### 02. الأطراف الناشئة عن عملية تحويل الفاتورة:

- **الطرف الأول:** وهو التاجر أو الصانع أو الموزع، وهو الطرف الذي يكون في حوزته الفاتورة التي تشتريها المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط، أو أحد البنوك التجارية التي تتوفر لديها الخدمة التجارية.
- **الطرف الثاني:** وهو العميل ويقصد به الطرف المدين للطرف الأول.
- **الطرف الثالث:** وهي المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط أو أحد البنوك التجارية التي تتوفر لديها الخدمة والتي يعهد إليها بهذا النشاط.

### 03. سير عملية تحويل الفاتورة:

#### مخطط توضيحي 05: سير عملية تحويل الفاتورة



المصدر: مدحت صادق، مرجع سابق، ص 46.

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 115.

## شرح عملية تحويل الفاتورة:

1. يقوم المصدر ببيع منتج معين إلى المستورد.
2. يوقع المستورد على سندات مديونية بقيمة المنتج المباع وإرسالها إلى المصدر.
3. يقوم المصدر ببيع الفاتورة إلى المؤسسة المالية المتخصصة أو إلى البنك التجاري.
4. البنك التجاري أو المؤسسة المتخصصة تمنح المصدر نسبة معينة من الفاتورة تصل إلى 80 في المائة من قيمتها.
5. يقوم البنك أو المؤسسة المالية بإخطار المستورد المدين مطالباً إياه بسداد سندات المديونية التي عليه في تاريخ الاستحقاق.
6. يقوم المستورد بسداد قيمة المديونية في تواريخ استحقاقها، حيث يحصل البنك قيمة الفاتورة كاملة ويقوم بإتمام سداد المبلغ المتبقي للبائع بعد خصم المصاريف والعملات وسعر الفائدة، وهذا مقابل الخدمة التمويلية المقدمة من طرفه للبائع، للفترة الممتدة بين سداد 80% وتاريخ الاستحقاق وتحصيل قيمة الصفقة من المشتري المستورد.

## 04. مزايا عملية تحويل الفاتورة:

- يسمح للمؤسسات المصدرة من تحسين هيكلتها المالية، وذلك بتحويل دين أجل إلى سيولة جاهزة.
- تخفيف العبء الملقى على المؤسسة المصدرة فيما يخص التسيير المالي والإداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن، وذلك بأن يعهد هذا التسيير لجهات أخرى وهي البنك التجاري أو المؤسسة المالية المتخصصة في هذا النوع من العمليات.
- توفير وقت للمؤسسات المصدرة لعمليات الإنتاج والبيع وترك عمليات التحصيل والتزاماتها القانونية على البنك التجاري أو المؤسسة المالية المتخصصة، خاصة إذا كان العمل يغطي مناطق متباعدة عن مكان وجود المؤسسة المصدرة.



- إمكانية حصول المؤسسة المصدرة على قروض تصل إلى 80 في المائة من قيمة الفواتير الجاهزة للتحصيل بأسعار فائدة مقبولة دون الانتظار لعمليات التحصيل الفعلية.
- يتحمل البنك أو المؤسسة المالية المتخصصة المخاطر التجارية عند شراء سندات المديونية، إذ أنه يضمن تحصيل المستحقات المالية المطلوبة من مديني المؤسسة المصدرة في حالة عجزهم عن الوفاء بديونهم.

## أسئلة المحور الرابع

### التمرين الأول:

01. عرف الاعتماد المستندي؟
02. ماهي الأطراف الداخلة في عملية الاعتماد المستندي؟
03. ماهي أهمية الاعتماد المستندي؟
04. اشرح سير عملية الاعتماد المستندي؟
05. ما هي مراحل الأساسية لسير الاعتماد المستندي؟

### التمرين الثاني:

01. عرف التحصيل المستندي؟
02. ماهي الأطراف الداخلة في عملية التحصيل المستندي؟
03. ماهي أهمية التحصيل المستندي؟
04. اشرح سير عملية التحصيل المستندي؟
05. ما هي مراحل الأساسية لسير عملية التحصيل المستندي؟

### التمرين الثالث:

01. قدّم مفهوما لعملية تحويل الفاتورة؟
02. ماهي الأطراف الداخلة في عملية تحويل الفاتورة؟
03. ماهي أهمية تحويل الفاتورة؟
04. اشرح سير عملية تحويل الفاتورة؟
05. عدد مزايا وعيوب عملية تحويل الفاتورة؟

## المحور الخامس: أساليب أخرى للتمويل قصير الأجل

### المحور الخامس: أساليب أخرى للتمويل قصير الأجل

#### أولاً: اعتماد المراجعة

##### 01. مفهوم اعتماد المراجعة:

- يمكن تعريف اعتماد المراجعة على أنها إحدى صيغ التمويل الإسلامي قصيرة الأجل في مجال تمويل عمليات التجارة الخارجية، فهي تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزامات بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قام فعلاً بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.
- تعهد صادر من بنك معين ببناءً على طلب (الأمر) لصالح (المستفيد) بأن يدفع هذا المصرف مبلغاً معيناً أو أن يقبل كمبيالات مسحوبة عليه على أن تقدم إليه مستندات معينة مطابقة لشروط الاعتماد، لذلك فلا اختلاف بين المفهومين الوضعي والإسلامي من ناحية المضمون.

##### 02. الأطراف المتدخلة في اعتماد المراجعة:

- الطرف الأول: طالب فاتح الاعتماد (العميل المحلي أو المستورد).
- الطرف الثاني: البنك الإسلامي (البنك فاتح الاعتماد - البنك مبلغ الاعتماد).
- الطرف الثالث: المستفيد أو البائع الأجنبي.

##### 03. سير عملية اعتماد المراجعة:

1. يطلب الزبون التمويل من البنك بأسلوب اعتماد المراجعة قبل فتح الاعتماد باسمه وقبل أن يبرم عقد البيع الأصلي مع البائع المصدر؛
2. يصدر الزبون إلى البنك وعد بالشراء في بداية التعامل ويقوم المصرف على أساسه بالاتصال بالبائع لإجراء عملية استيراد السلع وتملكها؛

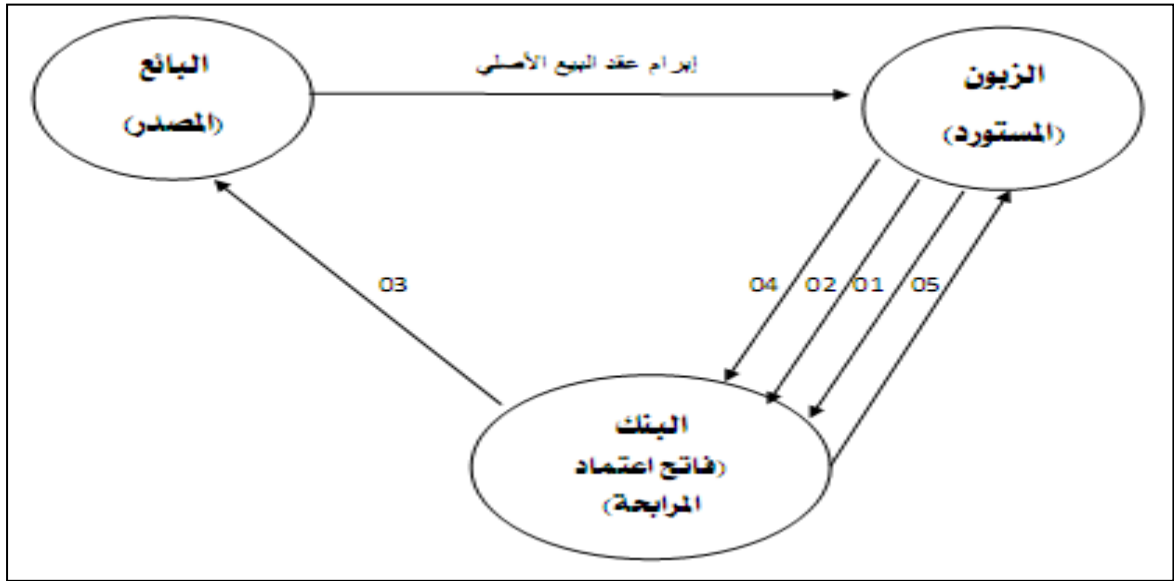
3. يجب أن يكون التعاقد لشراء السلع مع البائع من قبل البنك نفسه، ويفتح الاعتماد باسم البنك كونه المشتري؛

4. يتم عقد بيع المربحة بين البنك والزيون الواعد بالشراء بعد وصول البضاعة واستلام المستندات من قبل البنك؛

5. يقوم البنك بتظهير مستندات الشحن للزيون المشتري لكي يتمكن من استلام البضاعة؛

6. لا يحق للبنك أن يطالب الزيون الواعد بالشراء بدفع عمولة فتح الاعتماد في حالة اعتماد المربحة القائم على الأمانة، كون البنك يفتح الاعتماد لصالحه بصفته المشتري للبضاعة، لكن يمكن للبنك إضافة التكاليف الفعلية المتعلقة بفتح الاعتماد إلى جملة التكاليف.

### مخطط توضيحي 06: سير عملية اعتماد المربحة في التجارة الدولية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة.

### ثانياً: التسبيقات بالعملة الصعبة:

#### 01. مفهوم التسبيقات بالعملة الصعبة:

يمكن للمؤسسات المصدرة التي قامت بعملية تصدير مع السماح بأجل تسديد لصالح زبائنها أن تطلب من البنك القيام بتسبيقات بالعملة الصعبة، حيث يمكنها من الاستفادة من التسبيقات في تغذية خزينتها وتقوم بالتنازل عن العملة الصعبة في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، على أن تقوم بتسديد هذا المبلغ إلى البنك

بالعملة الصعبة حالما تحصل عليه من طرف زبونها الأجنبي في تاريخ الاستحقاق المعين، لكن يتعين عليها أن تنظر وتأخذ احتياطاتها لعملية تحكيم الصرفي في تاريخ الاستحقاق.

▪ يجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للمؤسسة الحصول على التسبيقات بالعملة الصعبة إلا إذا تم الإرسال الفعلي للبضاعة، كما أن التسبيقات لا يمكنها أن تتعدى مدة العقد المبرم بين الطرفين.

## 02. مبادئ التسبيقات بالعملة الصعبة:

التسبيقات من الممكن أن تكون لأي عملة قابلة للتحويل، كما يمكن أن تغطي 100 % من الديون، وتتضمن تكلفة التسبيقات معدل فائدة هامشي بالنسبة لسوق الصرف وتتضمن عمولات للبنك أيضاً.

## 2. مزايا وعيوب التسبيقات بالعملة الصعبة:

### ▪ المزايا:

- تغطية مخاطر الصرف، ويكون ذلك في حالة عملة الفاتورة هي نفسها عملة الدفع.
- انخفاض تكاليف التسبيقات مقارنة بتكاليف تعبئة الحقوق الأخرى الناشئة.
- تعطي فرصة للمستورد من تغطية 100 % من الديون.
- تعتبر من طرق التمويل الأكثر بساطة والمرفقة بحد أدنى من الشكليات.

### ▪ العيوب:

- معرضة أكثر من غيرها للمخاطر التجارية التي يتحملها المصدر.
- في حالة اختلاف العملات بين الفاتورة والدفع فإنه غالباً ما يكون هناك خسارة نتيجة للتغير في سعر الصرف.

## ثالثاً: تأكيد الطلبية

بموجب هذه الآلية يقدم البنك التزامه إلى المصدر حيث يقوم بناءً على هذا الالتزام بتسديد مبلغ البضائع المصدرة ولا يحق للبنك بعد تقديمه لهذا الالتزام أن يقوم بأي متابعة في حق المصدر أو أن يتراجع عن التزامه حتى ولو امتنع المستورد عن تسديد قيمة البضاعة لأي سبب كان، لكن أمام هذا الالتزام المحفوف





بالمخاطر لا يقوم البنك بالدفع لصالح المصدر إلا إذا تحصل على كمبيالة، والتي تم قبولها من طرف المستورد، كما يقوم زيادة على ذلك بجمع كل المعلومات الضرورية التي تبين له حدود الملاءة المالية للمستورد ( أي قدرة المستورد على السداد).

**ملاحظة:** باعتبار تأكيد الطلبية هي عملية شراء لدين المصدر على المستورد فهي تشبه إلى حد كبير آلية تحويل الفاتورة ولا تختلف معها إلا في كون أن آلية تأكيد الطلبية لا تمنح إلا في بعض الأعمال المحددة أو المدروسة.

## المحور السادس: تقنيات التمويل الدولي متوسطة وطويلة الأجل

### المحور السادس: تقنيات التمويل الدولي متوسطة وطويلة الأجل:

في بعض الحالات يكون التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة صعب التحقق مما يتحتم اللجوء إلى أساليب التمويل متوسط وطويل الأجل، وهذا من أجل توفير التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطوير عمليات التجارة الخارجية.

#### أولاً. قرض المشتري:

##### 01. مفهوم قرض المشتري:

- هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك معيّن أو مجموعة من البنوك المصدر بإعطاء قرض للمستورد بحيث يستعملها هذا الأخير في تسديد مبلغ الصفقة نقداً للمصدر، ويمنح قرض المستورد لفترة تتجاوز 18 شهراً ويكون المصدر وسيطاً في المفاوضات بين المصدر والبنوك المعنية بإتمام عملية القرض هذه.

- ومن خلال هذه العملية فإن الطرفين في العملية (المستورد والمصدر) يستفيدان، فالمصدر يحصل على قيمة البضاعة عن طريق التسديد الفوري لها من قبل البنك، أما المصدر من تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل نسبياً مع استلامه للبضاعة، ويتيح قرض المشتري في العملية إبرام عقدين:

▪ **العقد الأول:** ويتعلق بالعملية التجارية التي تتم بين المصدر والمستورد، أين تتبين نوعية وكمية السلعة ومبلغها وشروط اتمام الصفقة.

▪ **العقد الثاني:** يتعلق بالعملية المالية الناجمة عن ذلك الذي يتم بين البنك المانح للقرض والمستورد المشتري، حيث يتناول هذا العقد شروط اتمام القرض وانجازه وفترة وشروط القرض وطريقة استرداده، معدلات

الفائدة المطبقة عليه... الخ، وهنا يلاحظ أن العقد المالي الذي يتيح للمستورد الحصول على قرض دائما ما يكون مرتبطاً بالعقد التجاري أي وجود العملية التجارية ما بين المصدر والمستورد.

## 02. أنواع قرض المشتري:

يتضمن قرض المشتري نوعين كما يلي:

- أ. **قرض المشتري المضمون:** أين يكون تدخل المشتري بصفة الضامن للقرض، حيث المقترض هو المشتري.
- ب. **قرض المشتري المقترض:** في هذه الحالة يمنح القرض مباشرة إلى بنك المشتري أي أن هذا الأخير هو المقترض.

## 03. خصائص قرض المشتري:

- يتم هذا النوع من القروض بإمضاء عقدين مستقلين، العقد التجاري والعقد المالي.
- يمكن للتدفقات المالية أن تكون بالتدرج وتنوع حسب ما تم الالتزام به أمام المصدر، أي أن كل إرسال جزئي يقابله دفع جزئي للمبلغ الاجمالي للصفقة.

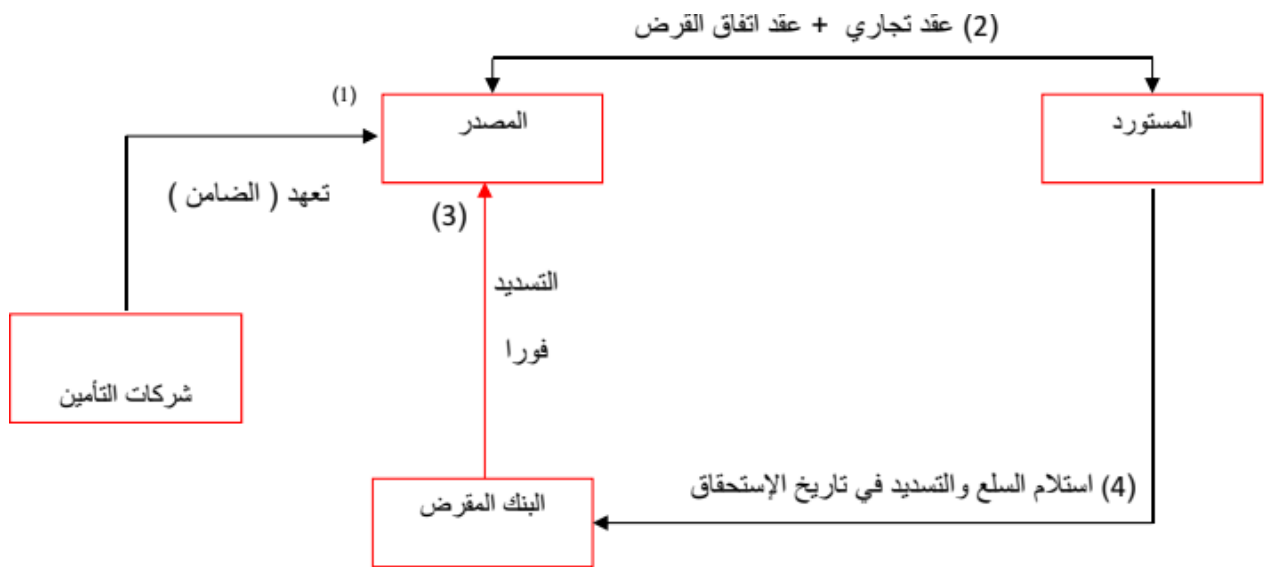
## 04. الشروط العامة لقرض المشتري:

يتوجب للحصول على قرض المشتري توفر الشروط التالية:

- **المستفيد:** هو كل مشتري أجنبي متعامل مع بلد المقترض.
- **الموضوع:** تمويل عمليات التجهيز والخدمات المرتبطة بتقديم وتركيب هذه التجهيزات.
- **القاعدة الممولة:** كل قيمة للعقد ما عدا التسبيقات.
- **المدة:** ما بين 18 شهر إلى 07 سنوات.
- **التسديد:** يتم تحصيل الكمبيالات الممضية من طرف المشتري حسب جدول الدفع في نهاية كل فترة محددة من طرف البنك.
- **الضمانات:** هناك تأمين القرض وضمانات بنك المشتري.

## 05. سير عملية قرض المشتري:

## مخطط توضيحي 07: سير عملية قرض المشتري في عمليات التجارة الدولية



المصدر: عبد القادر عبيدلي، مرجع سابق، ص 33.

## - خطوات تنفيذ العملية:

1. يعمل المصدر عن طريق البنك الذي اختاره على امضاء عقد التأمين حيث يتم الحصول على بوليصة التأمين اللازمة لإتمام العملية، علماً أن شركة التأمين هي التي تضع شروط العقد وكذلك مبلغ الأقساط الواجب دفعها.
2. امضاء عقد تجاري بين المصدر والمستورد، وهذا بمراعاة عناصر العقد (المبلغ، طريقة السداد، تاريخ الاستحقاق... الخ).
- امضاء عقد التمويل (يكون تأكيد التمويل من طرف المشتري أو البنك الذي اختاره مع البائع أو بنك المصدر)
- يقوم المصدر بإعداد الوثائق اللازمة والتي طلبها المشتري حيث أن هذه الخطوة تكون بعد الموافقة التامة على الصفقة وإتمام كل الشروط الواجبة لذلك.
3. يعمل بنك المصدر على تسوية وضعية المستورد تبعاً للشروط المتفق عليها من جهة، ومن جهة أخرى يقوم بإبلاغ المصدر بتنفيذ العملية حيث يكون المصدر هنا حراً في استعمال حسابه من أجل اتمام الصفقة.

4. بعد قيام المشتري بإجراءات دفع المبلغ وكل العمولات والفوائد البنكية وفقاً لشروط العقد السابق، يقوم باستلام السلعة من المكان المتفق عليه مسبقاً في العقد.

#### 06. مزايا وعيوب قرض المشتري:

- طول مدة التفاوض على العقد مقارنة بقرض المورد.
- يتم الحصول على مبلغ العقد نقداً للمورد وفقاً للشروط المتفق عليها في العقد، لهذا فهو معفى من مخاطر القرض كون أن خطر عدم الدفع في هذه الحالة يتحمله البنك المقرض.
- من الممكن ألا يتم قبول السلعة من طرف المشتري المستورد، لذلك فإن خطر عدم القبول هذا يتحمله البائع المصدر.

### ثانياً. قرض المورد:

#### 01. مفهوم قرض المورد:

- هو شكل من أشكال التمويل لعمليات التجارة الخارجية المتوسط والطويلة الأجل، حيث يقوم البنك في هذا النوع من التمويل بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن القرض ناشئ بالأساس على مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد، أي أن المصدر يمنح لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد من خلال لجوئه إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضاً لتمويل هذه الصفقة، لذلك يعتبر قرض المورد على أنه شكل للديون من طرف البنك على المدى المتوسط.
- يختلف قرض المورد عن قرض المشتري في وجهين على الأقل، فإذا كان قرض المشتري يمنح للمستورد بواسطة المصدر فإن قرض المورد يمنح للمصدر بعد موافقة هذا الأخير على منح مهلة للمستورد.
- آلية لتمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل، وهو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، وهذا القرض ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد (زبونه الأجنبي).

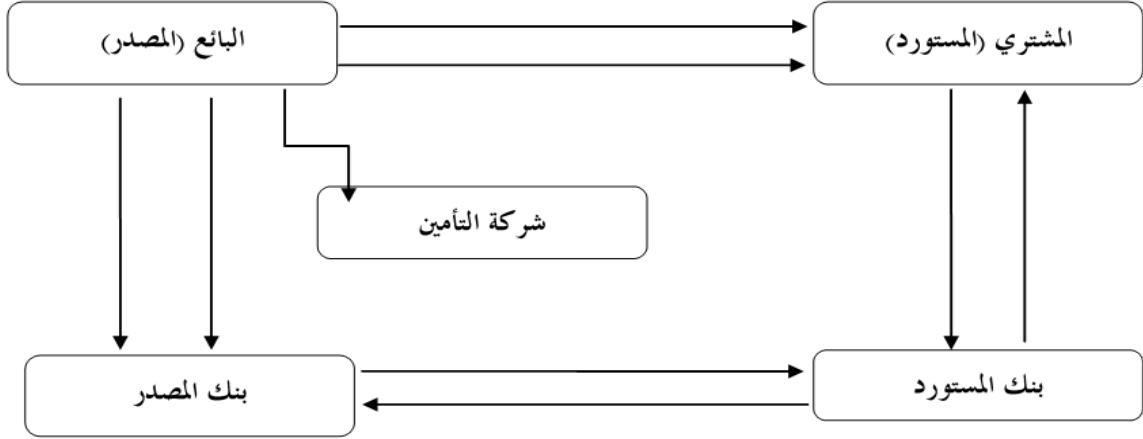
- وبمعنى آخر عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد يلجأ هذا الأخير إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيامه بمنحه قرضاً لتمويل هذه الصادرات، لذلك يبدو قرض المورد في هذه الحالة على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط.
- في حالة المدى المتوسط تصل مدة القرض إلى سبعة (07) سنوات، وفي حالة المدى الطويل فإنها تصل إلى عشرة (10) سنوات، ولضمان مثل هذه القروض هناك هيئات خاصة متخصصة مثال (COFACE) في فرنسا، (HERMES) في ألمانيا، و(SACCE) في إيطاليا ... الخ، حيث تقوم مجموعة هذه المؤسسات بتغطية الأخطار السياسية والكوارث الطبيعية، ومخاطر عدم التحويل.
- أما أوجه الاختلاف بينهما فتتمثل في أن قرض المشتري كما سبق ذكره يتطلب إبرام عقدين تجاري ومالي، في حين قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد تجاري يتضمن إلى جانب الشروط المتعلقة بالجانب التجاري شروط وطرق تمويل الصفقة، بالإضافة إلى ذلك فإن قرض المورد يتطلب قبول المستورد للكمبيالة المسحوبة عليه، وهذه الكمبيالة قابلة للخصم وإعادة الخصم لدى الهيئات المالية المختصة حسب الاجراءات المعمول بها في كل بلد.

## 02. الأطراف الناشئة عن عملية قرض المورد:

- **الطرف الأول:** وهو المصدر أو البائع، وهو الطرف الذي يطلب القرض لتمويل صادراته بضمان المهلة التي يمنحها للمستورد أمام البنك.
- **الطرف الثاني:** وهو المشتري أو المستورد، والحاصل على مهلة للسداد من طرف المصدر بضمان كمبيالة مسحوبة عليه من قبل بنك المصدر.
- **الطرف الثالث:** وهي المؤسسات المالية المتمثلة في كل من البنوك التجارية (للمصدر والمستورد).

### 03. الخطوات العملية التي تتم في هذه العملية:

#### مخطط توضيحي 08: سير عملية قرض المورد



المصدر: من إعداد الباحث.

1. تقديم المصدر لطلب التمويل من البنك الذي اختاره.
2. اتمام عملية التعاقد أي إنشاء عقد تجاري بين الطرفين.
3. تعهد الضامن، أي امضاء المورد (المصدر) على عقد التأمين.
4. الاتفاق على مدة الدفع بين المصدر والمستورد.
5. ارسال الوثائق من طرف المصدر إلى بنكه.
6. ارسال وثائق المستفيد من بنك المصدر إلى بنك المستورد.
7. تقديم الوثائق التجارية للمستورد.
8. تقديم الموافقة من طرف المستورد لبنكه وكذا تقديم الضمانات.
9. العمل على تسديد المبلغ والعملات.

#### 04. مزايا وعيوب قرض المورد:

##### ■ المزايا:

- يتم قرض المورد بإصدار وثيقة واحدة هي العقد التجاري متضمنا معه العقد المالي، أي أنه فيه اختصار للوقت.
- يتمتع المورد بحرية التصرف كونه الشخص الوحيد الذي يفاوض المستورد.
- يتحمل المستورد تكاليف التأمين والتحويل أي أن قرض المورد يعتبر أقل تكلفة بالنسبة للمورد.

##### ■ العيوب:

- يواجه المورد أو المصدر مخاطر أهمها عدم التسديد من طرف المستورد.
- لا يمكن للمستورد فصل شروط التمويل عن شروط العقد التجاري، حيث أن الكثير من المستوردين يعطون أهمية أكبر لشروط التمويل مقارنة بعناصر العملية الأخرى.



## أسئلة المحور السادس

### التمرين الأول:

01. اعط مفهومًا دقيقًا لقرض المشتري؟
02. ماهي أنواع قرض المشتري المعروفة؟
03. أذكر خصائص قرض المشتري؟
04. ماهي الشروط العامة لقرض المشتري؟
05. قدّم سير عملية قرض المشتري؟
06. ماهي مزايا وعيوب قرض المشتري؟

### التمرين الثاني:

01. ما مفهوم قرض المورد؟
02. ماهي الأطراف الناشئة عن قرض المورد؟
03. ما هي الخطوات العملية التي يتم بها قرض المورد؟
04. عدد مزايا وعيوب قرض المورد؟

## المحور السابع: أساليب أخرى للتمويل متوسط وطويل الأجل

### المحور السابع: أساليب أخرى للتمويل متوسط وطويل الأجل

#### أولاً. القرض الايجاري الدولي:

##### 01. مفهوم القرض الايجاري:

- عبارة عن آلية للتمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الدولية، حيث يتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية، والتي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول اجراءات إبرام عقد ايجاري وتنفيذه، ويتضمن هذا العقد في الواقع نفس فلسفة القرض الايجاري الوطني على المستوى المحلي، ونفس آليات الأداء مع فارق يتمثل في أن العمليات تتم بين المقيمين وغير المقيمين.
- لذلك فإنه في هذه الطريقة سوف يستفيد المصدر من التسوية المالية الفورية وبعملته المحلية، في حين أن المستورد سيستفيد من المزايا التي يقدمها عقد القرض الايجاري، وخاصة عدم التسديد الفوري لمبلغ الصفقة الذي يكون عادة مبلغ كبير.
- وتتضمن الدفعات التي يقوم المستورد بدفعها إلى مؤسسة القرض الايجاري قسط الاستهلاك الخاص برأس المال الأساسي إضافة إلى الفائدة وهامش خاص يهدف إلى تغطية الأخطار المحتملة، كما أن تسديد هذه الأقساط يمكن أن يكون تصاعدياً أو تنازلياً أو مكيفة مع شروط السوق.
- في إطار تشجيع الاستثمار في الجزائر وبخصوص المعدات والأدوات ذات الصلة جاء في قانون المالية لعام 1996 إنشاء قرض الايجار الدولي للمواد المتنقلة ذات الاستعمال المهني، حيث تخضع هذه العملية لنظام جمركي بموجبه يعفيها من الحقوق والرسوم الجمركية عند القبول المؤقت لهذه المواد، ويقوم المستورد عند نهاية عقد الايجار حال اختيار الشراء عن طريق قرض إلى التخليص الجمركي.

- وتدعيما للقواعد والتنظيمات الخاصة بالقرض التأجيري الدولي جاء النظام 96-09 الصادر بتاريخ 1996/07/03 لبنك الجزائر ليضع الأسس العامة المتعلقة بالقرض الايجاري الدولي.

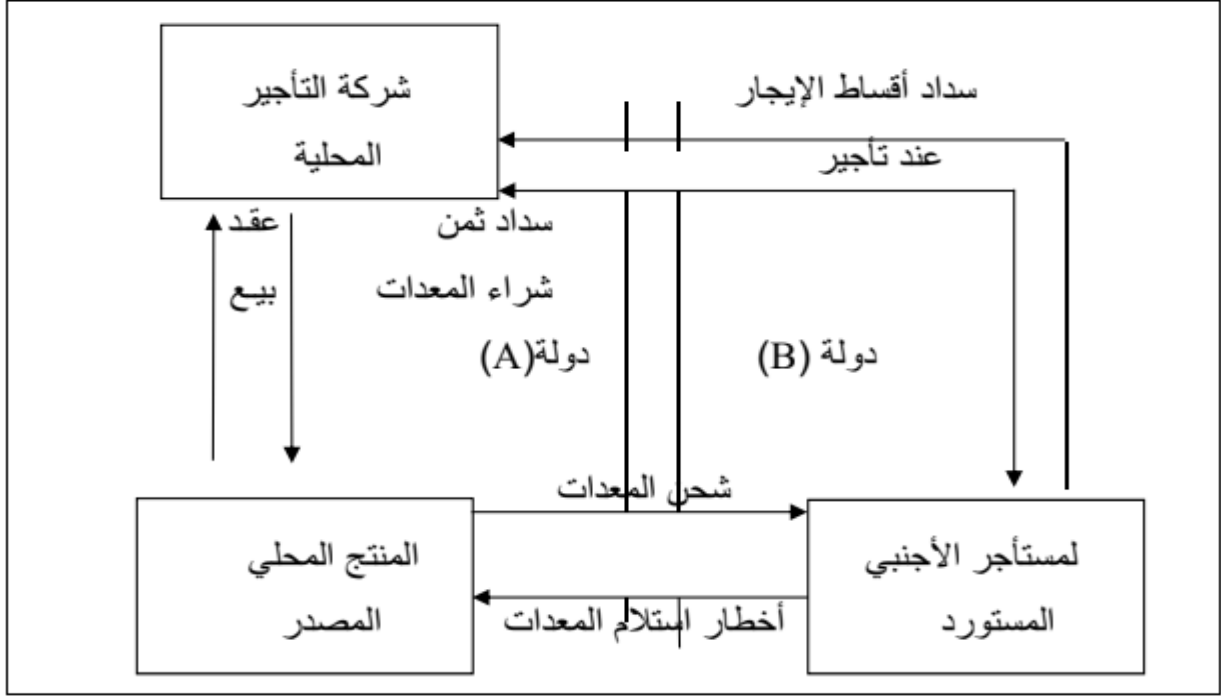
## 02. الأطراف المتدخلة في عملية القرض الايجاري:

تنشأ عملية القرض الايجاري بين ثلاثة أو أربعة أطراف كما يلي:

- **الطرف الأول: المورد** وهو الذي يقوم بتسليم الأصل المطلوب من طرف المؤجر وفقاً للمعايير المتفق عليها.
- **الطرف الثاني: المؤجر** وتتمثل في مؤسسة القرض الايجاري التي تقبل بتمويل العملية، حيث تحوز على الملكية القانونية للأصل موضوع العقد.
- **الطرف الثالث: المستأجر** ويتمثل في الطرف الذي تتم العملية لصالحه، بحيث يقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي يرغب في تأجيره بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة ..... الخ.
- **الطرف الرابع: المقرض** من الممكن أن تتضمن عملية القرض الايجاري طرف رابع وهو المقرض، والذي يقدم خدماته المصرفية والمتمثلة في منح القروض للمستأجر، أو المؤجر أو يشارك في إقامة شركة القرض الايجاري.

### 03. سير عملية التأجير التمويلي الدولي:

#### مخطط توضيحي 08: سير مراحل عملية التأجير التمويلي



المصدر: مدحت صادق، مرجع سابق، ص 61.

### 04. مزايا وعيوب القرض الايجاري:

#### ■ المزايا:

- تطوير وتشجيع الاستثمارات الصناعية، عن طريق دفع قيمة الايجار فقط بدل دفع ثمن المواد المستوردة بالكلية، ما يوفر عنه مبالغ ضخمة كان من المفروض دفعها كمقابل لقيمة الصفقة.
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتمويل التجهيزات التي يحتاجها دون اللجوء إلى البحث عن مصادر تمويل العملية.
- المصدر غير معرض لخطر الصرف وخطر عدم دفع المشتري.
- نظراً لتسجيل قرض الايجار ضمن النفقات للمؤسسة فإنه لا يظهر في الميزانية الخاصة بهذه الأخيرة.

## ■ العيوب:

- ارتفاع تكاليف الايجار بالمقارنة بالتكاليف المترتبة عن القروض متوسطة الأجل من طرف البنك، لتضمن قرض الايجار التمويل العديد من التكاليف منها ثمن التجهيزات المؤجرة، أعباء الاستغلال وهوامش الربح لصالح شركة قرض الايجار.
- احتمالية أن يترتب على هذه العملية مشاكل قانونية وضريبية أو مخاطر مالية وسياسية، لذلك فإن الشركة المؤجرة قد تواجه مثل هذه المشاكل خلال عملها بهذه الصيغة.

## ثانياً. قروض التمويل المسبق:

- يساهم البنك في تزويد المؤسسة المصدر بقرض تمويل مسبق حتى تتمكن من تمويل نفقاتها الجارية أو الاستثنائية الناتجة عن نشاطها التصديري، ومنه فإن هذا النوع من القروض يوجه إلى تسهيل وتجهيز إعداد الطلبات الهامة الموجهة إلى السوق الأجنبي، وتكون هذه القروض بمعدل ثابت وتعرف بقروض التمويل المسبق بمعدل مستقر.
- وتتمثل أهمية هذه القروض في توفير التمويل اللازم للمصدر أثناء إعداد الطلبية وتغطية جزء من نفقات انجاز العقد، الأمر الذي يجعل من خزينة المصدر لا تتأثر سلباً بالتكاليف الكبيرة لإنجاز العقد والصفقة.

## أسئلة المحور السابع

### أسئلة التذكير والفهم:

01. ما هو مفهوم القرض الايجاري؟

.....

.....

.....

.....

02. ماهي الأطراف المتدخلة في عملية القرض الايجاري؟

.....

.....

.....

.....

03. اشرح سير عملية القرض الايجاري الدولي؟

.....

.....

.....

.....

04. ما هو قرض التمويل المسبق؟

.....

.....

.....

.....

## المحور الثامن: مخاطر التمويل الدولي وعمليات التجارة

### المحور الثامن: مخاطر التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية

شهدت الأسواق الدولية تطورات كبيرة في حجم ونوعية المعاملات والصفقات التي تتم فيها أواخر القرن العشرين، ما أسفر على حركية كبيرة على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية والأسواق المالية على حد سواء، فالاتجاهات الحديثة للتمويل الدولي وبرامج تحرير المالي والتجاري وكذا الحد من القيود أمام حركة رؤوس الأموال كلها ساهمت في توسيع العمليات والعلاقات التجارية والمالية بين المنظمات والحكومات. لكن مع هذه الموجة من التحرر والتطور في النظم الاقتصادية والمالية تفاقمت المخاطر وتنوعت ما أدى إلى ظهور مشكلات في كيفية عمل هذه الأنظمة من جهة وكيفية التخلص من هذه العوارض من جهة أخرى، لذلك فمن الطبيعي في عالم اليوم أن تتعرض المؤسسات الائتمانية لخطر الائتمان وعدم السداد من المقترضين وخطر السيولة للمؤسسات، لهذا فستناول هذا المحور هذا الموضوع.

### أولاً. مفهوم الخطر:

تم تثبيت العديد من التعاريف للخطر نورد بعضاً منها كما يلي<sup>1</sup>:

- يعرف الخطر بأنه احتمال الخسارة أو احتمال الحصول على عائد أقل من المتوقع، بمعنى أنها التغيير في العائد على الاستثمار بالنسبة للعائد المتوقع منه بمعنى أن العائد غير مضمون.
- إمكانية الحصول على عائد فعلي مختلف عن العائد المتوقع، معنى ذلك أن هناك تقلباً في عوائد الاستثمارات.
- فرصة لتحقيق خسارة مالية أو هي احتمال اختلاف العائد المتحقق عن المتوقع.

<sup>1</sup> - مايج شيبب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي: أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، العراق، 2015، ص 354.

كما أنه يمكن النظر في مفهوم الخطر من عدة زوايا هي<sup>1</sup>:

- **المعنى الاقتصادي للمخاطرة:** تفهم كلمة مخاطر بحدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وفي نفس الوقت يمكن أن تدل على الشيء الذي من الممكن أن يسبب الخطر نفسه، وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمونة، كما ينظر عليها على أنها توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه، بالتالي فهي الوضع الذي يسود فيه حالة من عدم التأكد للحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة، لذلك فإن مفهوم المخاطرة في المجال الاقتصادي يتمحور حول فكرة الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له.
- **الخطر من المنظور القانوني:** هو احتمالية وقوع حادث في المستقبل، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين الذي من شأنه أن يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرراً منه.
- **الخطر من وجهة نظر التأمين:** هو الحادث في المستقبل المحتمل الوقوع والذي لا يتوقف على إرادة أي من الأطراف المتعاقدة.
- **الخطر من المنظور المالي:** يعرف بأنه إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب فيها عما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.
- **الخطر من المنظور الرقابي:** من وجهة النظر الرقابية تعرف المخاطر بأنها تمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة تؤثر على ربحية المصرف أو المؤسسة ورأسمالها.

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، عدد 07، 2009، جامعة الشلف، ص 331 (بتصرف).



## ثانياً: أنواع المخاطر في التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية

هناك عدة تصنيفات للخطر بحسب وجهة النظر إليه، وفي هذا الصدد يمكن أن نميّز بين هذه التقسيمات

كما يلي:

### 01. تصنيفات المخاطر من حيث طبيعتها:

- أ. مخاطر السوق: هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصل مالي ما أو عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة، أو هي مخاطر تعرّض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلّب الأسعار في السوق، والناتجة عن تقلّب أسعار الفائدة وعن تقلّب أسعار الأسهم في محفظة المتاجر، والمخاطر الناجمة أيضاً عن تقلّب أسعار القطع وعن تقلّب أسعار السلع في مجمل حسابات المؤسسة.
- ب. مخاطر الائتمان: وهي عبارة عن المخاطر الناشئة عن احتمال عدم الوفاء لأحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتعاقد عليها، كما يمكن تعريفها بالمخاطر المرتبطة بفشل أحد الأطراف في الوفاء بالتزاماته التي تعهد بها تجاه الطرف الآخر.
- ج. مخاطر السيولة: وتعرّف على أنها المخاطر المرتبطة بالمصاعب التي تواجه المؤسسة في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها ومستحققاتها، وتظهر هذه المخاطر عند حلول مواعيد الوفاء بالمستحققات المترتبة عليها في الوقت المعين للوفاء بها.
- د. مخاطر الملائمة: وتظهر هذه المخاطر عند مطالبة الطرف الآخر المتعاقد معه بتعويض مالي نتيجة معاملة معينة يعتقد أنها أكثر عرضة للمخاطر مما كان معلنا عنه ومتفقاً عليه، أو كذلك لعدم الدراية الدقيقة (الإفصاح) للأثار الممكنة نشؤها أو الفشل في اتخاذ التدابير التحوطية المرتبطة بالعملية.

هـ. المخاطر القانونية: وهي المخاطر الناتجة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى، وعدم المعرفة والتأكد من قدرة هذا الطرف على الوفاء بالتزاماته التعاقدية، أي أن هذه المخاطر ناشئة عن الفشل في تعيين العمليات القانونية.

## 02. تقسيمات المخاطر من حيث ارتباطها بالمؤسسة:

يتم تقسيم المخاطر التي تعترض المؤسسة إلى قسمين، مخاطر منتظمة وغير منتظمة وهذا التقسيم تم اعتماده في النماذج الحديثة في نظرية التمويل الدولي حيث يمكن النظر فيها من خلال<sup>1</sup>:

### أ. المخاطر المنتظمة (Systematic Risk):

وهي تصيب كافة المؤسسات وأدواتها المالية وتؤثر على عوائد وأرباح الجميع، وبالتالي فهي تؤثر على نشاط كل المؤسسات المالية العاملة في النظام المالي بصورة عامة، كم أن هذا النوع لا يمكن تجنبه من خلال تنوع المحفظة المالية، ومن بين المخاطر المنتظمة نجد مخاطر سعر الفائدة، مخاطر القوة الشرائية، مخاطر الدورة الاقتصادية والمخاطر السياسية.

### ب. المخاطر غير المنتظمة (UNSystematic Risk):

وهذا النوع من المخاطر له علاقة بالمؤسسة المالية نفسها، حيث يصيب ورقة مالية دون غيرها أو صناعة دون غيرها، وحيث يمكن للمستثمرين التخلص منه أو تخفيضه بواسطة عملية التنوع، ونجد من الأمثلة على هذه المخاطر مخاطر الصناعة الناجمة عن ظروف خاصة، مخاطر إدارة الأعمال، المنافسة وأسعار المواد الأولية.

ويمكن عرض مختلف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - شلال رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 83-84 (بتصرف).

## جدول 01: أنواع المخاطر للمؤسسة المالية

نوع الخطر	سبب تعرّض المؤسسة له	أعراضه المتوقعة
01	تغيرات سعر الفائدة	خسارة متوقعة
02	تغيرات الأسعار بشكل عام	خسارة متوقعة
03	عدم السداد أو تأخره	مشكلة سيولة وربحية
04	الموجودات والمطلوبات التي لا تظهر في الميزانية	-
05	التطورات التكنولوجية والعملياتية	مشكلة في العائد المتوقع
06	تغيرات أسعار الصرف	خسارة متوقعة
07	تغيرات في النظم والقوانين والتشريعات	خسارة متوقعة
08	عدم القدرة على السداد	خسائر وتصفية متوقعة
09	عدم القدرة على التسييل والسداد	خسائر وتصفية متوقعة
10	عدم القدرة النهائية على السداد	تصفية مع عدم القدرة على السداد النهائي للمالكين والمقرضين والمودعين
11	تغيرات في البيئة التي تحيط بالمؤسسة المالية	خسارة متوقعة
12	تدني عائد الاستثمار لحد يقي عن كلفة الأموال	خسارة متوقعة
13	متعددة	متعددة

المصدر: مايج شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 356.

ويمكن بالإضافة إلى التقسيمات السابقة للمخاطر إحصاء المخاطر التالية والتي يترتب عليها إلحاق الضرر بأحد

الطرفين المتعاقدين في العمليات التجارية وعمليات التمويل الدولي كما يلي:

### 03. مخاطر أخرى:

#### 01. المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard):

ويقصد بالمخاطر الأخلاقية تلك المخاطر الناشئة عن ممارسة غير أخلاقية لأحد العملاء أو الزبائن مع بنكه الذي تحصل منه على ائتمان (قرض) لتمويل إحدى عملياته، حيث أن هذا العميل بعد إتمام عملية التعاقد المالي والحصول على التغطية هرب إلى وجهة أخرى غير معلومة إلى الخارج رغم مقدرته على السداد، وحتى العميل الذي يتمتع بالسمعة الجيدة لدى البنك من الممكن أن يشكل خطراً أخلاقياً على البنك حال توظيفها للقرض المتحصل عليه في مجالات غير منتجة أو في مشاريع ترتفع فيها المخاطر، لذلك فإن البنك في هذه الحالة أمام حالة من خطر عدم السداد.

#### 02. المخاطر السياسية:

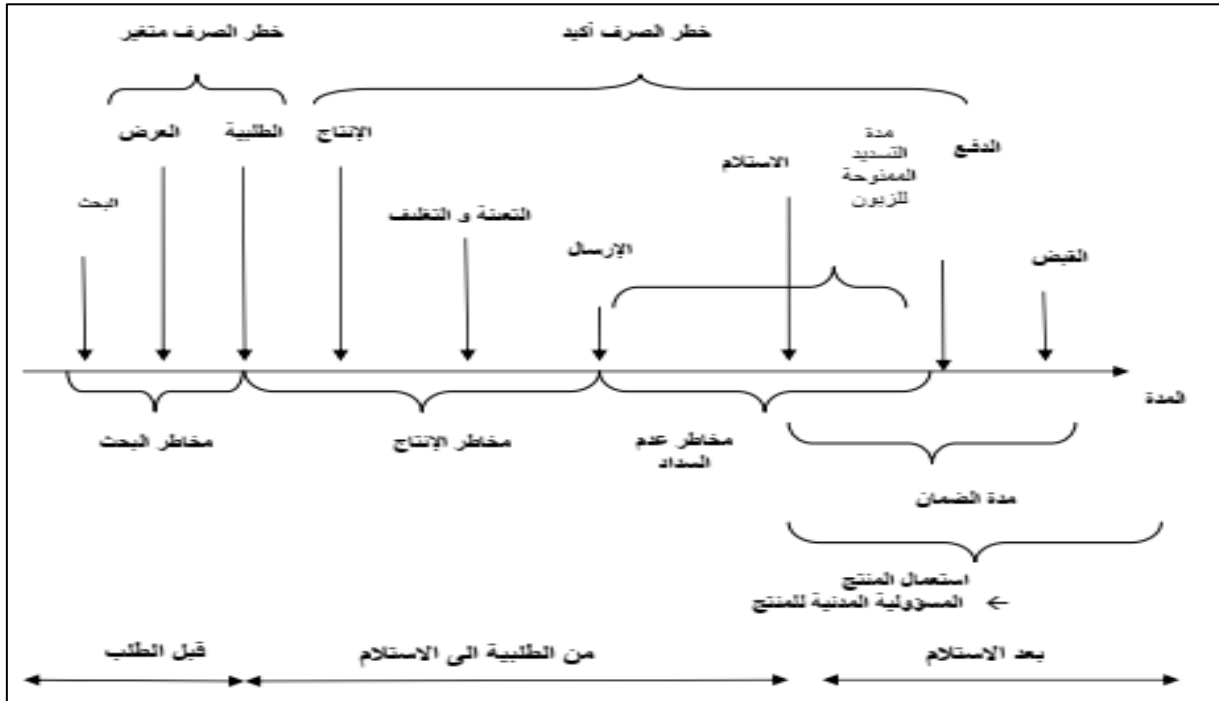
يقصد بالخطر السياسي مجمل الظروف والعوامل السياسية التي تؤثر على أرباح الشركات متعددة الجنسية وتحييدها عن تحقيق أهدافها، وقد يصعب في بعض الأحيان تحديد مصدر وتوقع حدوث الخطر السياسي، لكن هذه الأخيرة من المعروف أنها كثيرة الحدوث في دول العالم النامي، المشهورة بالتغيرات الكثيرة لحكوماتها ما يؤدي إلى تغيير استراتيجياتها في تسيير وإدارة البلاد، لذلك فعمل الشركات المتعددة الجنسيات في هذه البلدان وفي ظل هذه الأوضاع يجعلها رهينة السياسات والاستراتيجيات المنتهجة من قبل هذه الحكومات والدول، فكما أن الخطر السياسي في البلدان النامية مرتفع ومحقق فإنه كذلك في البلدان المتقدمة من خلال الإجراءات والقيود التي تفرضها على الشركات والمستثمرين الأجانب تجاه الدخول إلى بلدانها وأسواقها، فممارسة اليابان وبعض من البلدان المتقدمة بمنع دخول بعض المنتجات إلى أسواقها وغيرها من الممارسات، وهذا بالرغم من الاتفاقيات والقواعد الموضوعة من منظمة التجارة العالمية التي تمنع من ممارسة مثل هذه العمليات.

### ثالثاً. التسلسل الزمني للمخاطر في عمليات التجارة الخارجية

تمر العملية التجارية بعدة مراحل انطلاقاً من التعاقد مع الطرف الأجنبي المصدر البائع إلى غاية وصولها وتسديد قيمتها من طرف المستورد المشتري في بلده، وخلال كل هذه المراحل من التعاقد على الطلبية إلى مرحلة انتقال الطلبية من بلد المصدر البائع إلى بلد المستورد ثم استلامها وإتمام التسديد والدفع، تتعرض هذه العملية إلى العديد من المخاطر خلال كل هذه الفترات، لهذا يمكن تتبع هذه المخاطر وفق كل مرحلة من مراحل إتمام العملية التجارية، ويمكن أن يتوضح ذلك من خلال المخطط التوضيحي الموالي<sup>1</sup>.

- مرحلة قبل الطلبية؛
- مرحلة من الطلبية إلى التسليم؛
- مرحلة بعد التسليم (التسديد/ أو الدفع).

#### مخطط توضيحي 09: المخاطر المرتبطة بمراحل التجارة الخارجية



المصدر: شلالى رشيد، مرجع سابق، ص 91.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص 91-94.

## 01. مرحلة قبل الطلبية:

تشتمل هذه المرحلة التي تسبق الطلبية والاتفاق أو التعاقد كل من البحث والعرض، حيث تتضمن عملية البحث بالنسبة للمصدر مختلف الإجراءات المساعدة على اختيار السوق الأجنبية ومدى ملائمتها للمنتج الراد تقديمه والعائد المتوقع الحصول عليه في هذه السوق، وهذا الاجراء يتطلب تسخير جملة من الموارد المالية والبشرية لتحقيقه، لذلك فإن هذه العملية تكبد المؤسسة والشركة العديد من المصاريف المختلفة، وحال عدم ملائمة السوق لتطلعات الشركة فإنها بذلك ستتحمل خسائر مالية، ولتغطية هذه الخسائر عادة ما تلجأ هذه المؤسسات إلى تأمين هذا النوع من الخطر لدى شركات التأمين على البحث مثل شركة Coface الفرنسية. أما فيما تعلق بتقديم العروض فإن المؤسسة أو الشركة أثناء مرحلة تقديم الطلبيات تعمل على تقديم عروض دولية تتضمن جملة الأسعار للمنتجات المقدمة بالعملة الصعبة، وخلالها تلتزم بهذه الأسعار حتى في حال تنفيذ الطلبيات في المدى الطويل، وهذا ما يجعلها عرضة لخطر تغير سعر الصرف في هذه الحالة.

## 02. مرحلة من الطلبية إلى التسليم:

حيث تشمل هذه المرحلة على كل من المراحل التالية الطلبية، التعبئة والارسال واستلام واستخدام المعدات الخاصة في حالة المشاريع الكبرى. فكون أن هذه المرحلة تعتبر هي أطول مرحلة من بين المراحل الأخرى فإن المؤسسة تتكبد العديد من الخسائر وتحمل العديد من المخاطر، فمن الممكن أن تشهد أسعار المواد الأولية ارتفاعاً في الأسواق العالمية أو تزيد تكاليف الإنتاج، لذلك فإن المؤسسات في هذه الحالة تعمل على إضافة بند في العقد ينص على مراجعة وإعادة تقييم الأسعار حال ارتفاعها، لكن نجد أنه في غالب الأحيان يقابل هذا البند بالرفض من طرف العميل. أما ما تعلق بالمرحلة التالية المتمثلة في التعبئة والارسال فإن المخاطر الممكن أن تنشأ عنها تتمثل في المخاطر الخاصة بالنقل والتفريغ، لذلك نجد أن طرفي العملية يعملان على تأمين هذا من خلال اختيار الرمز التجاري المناسب الذي حق الطرفين وضمان وصول البضاعة في حالة جيدة إلى المستورد المشتري.

وبالنسبة إلى استلام واستخدام المعدات الخاصة في المشاري الكبرى فإن المستورد المشتري عادة ما يطالب المصدر البائع بدفع كفالة لضمان التنفيذ الحسن للمشروع، لذلك يترتب على المصدر البائع مسؤولية مدنية وفي بعض الحالات تتعداها إلى مسؤولية جنائية، وهذا عند تعطل المشروع أو ظهور عيب في المنتج، إضافة إلى هذا فإن المؤسسة معرضة كذلك لمخاطر أخرى حال تموقع ورشاتها أو مشاريعها في الخارج كخطر السرقة والحريق والكوارث الطبيعية وأخرى.

### 03. مرحلة بعد التسليم (التسديد / أو الدفع):

تعتبر هذه المرحلة كآخر مرحلة لإتمام المعاملة التجارية مع الطرف الأجنبي، إذ تتضمن استلام البضاعة وتسديد قيمة وثمان البضاعة، فبالرغم من أنها آخر مرحلة إلا أنها أهم مرحلة بالنسبة للطرفين المتعاقدين، لذلك فإنه من الممكن أن تتضمن هذه المرحلة مخاطر ناتجة عن الطرفين المصدر والمستورد، ففي حالة تأخر المستورد أو تهاونه عن السداد بالتسوية الجزئية أو الكلية لقيمة البضاعة يكون المصدر أمام خطر عدم السداد من قبل المستورد، أما الحالة الثانية لإمكانية نشوء المخطر تتمثل في تهاون أو إغفال المصدر البائع للمتابعة الجيدة للعملية وتسببه في فقدان وغياب أو عدم وضوح بعض الوثائق والمستندات المتعلقة بالعملية الضرورية من أجل استلام البضاعة.



## أسئلة المحور السابع

### أسئلة التذكير والفهم:

01. قدّم مفهوما دقيقا للخطر في مجال التمويل الدولي وعمليات التجارة الدولية؟

.....

.....

.....

02. قدم تصنيفا للمخاطر بحسب طبيعتها؟

.....

.....

.....

03. ماهي تقسيمات المخاطر من ارتباطها بالمؤسسة؟

.....

.....

.....

04. تمر المخاطر في عمليات التجارة الدولية بتسلسل زمني، وضح؟

.....

.....

.....



## المحور التاسع: إدارة المخاطر في التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية

### المحور التاسع: إدارة مخاطر التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية

يعتبر توسع الأعمال التجارية والمالية عبر الأقطار المختلفة من العالم مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية وتجلياتها، إلا أن هذا التوسع في المعاملات وحجم الصفقات بين الأطراف المتعاقدة كما تم الإشارة إليه في العناصر السابقة ينتج عنه العديد من المخاطر ما يؤدي في كثير من الأحيان في دخول أطراف العملية في نزاع حول العديد من المسائل المتعلقة بهذه الأخيرة، لذلك استحدثت العديد من التقنيات والآليات المستعملة في مجال تسيير مخاطر عمليات التجارة الخارجية، التي تضمن حق الطرفين وتسهل عملية التعاقد بينهما. سيتم في هذا الجزء تناول عدد من التقنيات المستعملة في تسيير المخاطر المرتبطة بكل من خطر عدم السداد، تقلبات أسعار الصرف وتقلبات أسعار المواد الأولية.

#### أولاً. تسيير المخاطر الائتمانية (عدم السداد):

تعتبر المخاطر الائتمانية (Credit Risk) من أبرز المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات البنكية المانحة للائتمان، حيث أنه يترتب عن حالة عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الزمن المعين، وبالتالي فإنه من المحتمل في هذه الحالة أن تكون فيه خسائر ناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه المؤسسة المالية بالوقت المحدد، ما يؤدي إلى أن تتأثر إيرادات هذه الأخيرة ورأسمالها، وهناك مجموعة من العوامل تساهم في رفع هذا الخطر لدى المؤسسة المالية<sup>1</sup>، منها التركيز في منح الائتمان في قطاع معين أو لدى فئة معينة أفراداً كانوا أو شركات أعمال بهذا فسيكون الخطر مرتفع في المؤسسة المالية المانحة، كذلك فإن ضعف

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة: مايج شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي: أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، العراق، 2015، ص ص 255 - 357.

العمليات الإدارية حيث أن الوقوع في خطر الائتمان كان سببه في الكثير في الأحيان ضعف عمليات إدارة وضمان الائتمان وتنظيمها، بالإضافة إلى هذه العوامل فإن ظروف الاقتصاد والسيولة من العوامل التي تساهم في التأثير درجة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المؤسسات المالية، ففي فترة الانتعاش الاقتصادي تقل مخاطر الائتمان من طرف العملاء، بينما في فترة الركود يرتفع هذا الخطر لعدم توفر السيولة لدى العملاء.

لذلك فإنه من التحوط من الوقوف على هذه الحالة تعمل البنوك على التنبؤ لوضعية العميل والمعلومات المتعلقة بملائته المالية، لذلك فهي تقوم بعملية الوقاية من هذه الخطر عن طريق ضمان استرجاع حقوقها من وكالات التأمين على الائتمان، كما أن المصدر في هذه الحالة يعمل على نقل هذا الخطر بشكل كلي أو جزئي إلى البنك أو تحويله على شركة تحويل الفاتورة، وفي الجدول الموالي يمكن متابعة تقنيات تسيير المخاطر الائتمانية كما يلي:

### جدول 02: التقنيات المستعملة في تسيير المخاطر الائتمانية

التقنية	كيفية وطرق تسيير المخاطر
الوقاية	<ul style="list-style-type: none"> <li>● بالمعلومات</li> <li>● عند تحرير العرض أو العقد</li> <li>● بمتابعة تنفيذ العقد</li> </ul>
التغطية	<ul style="list-style-type: none"> <li>● باللجوء إلى شركة التأمين الائتماني</li> </ul>
التحويل	<ul style="list-style-type: none"> <li>● على البنوك</li> <li>● على شركات تحويل الفاتورة</li> </ul>
التغطية الذاتية	<ul style="list-style-type: none"> <li>● كاملة</li> <li>● من الجزء غير المحوّل</li> </ul>

المصدر: شلال رشيد، مرجع سابق، ص 91.

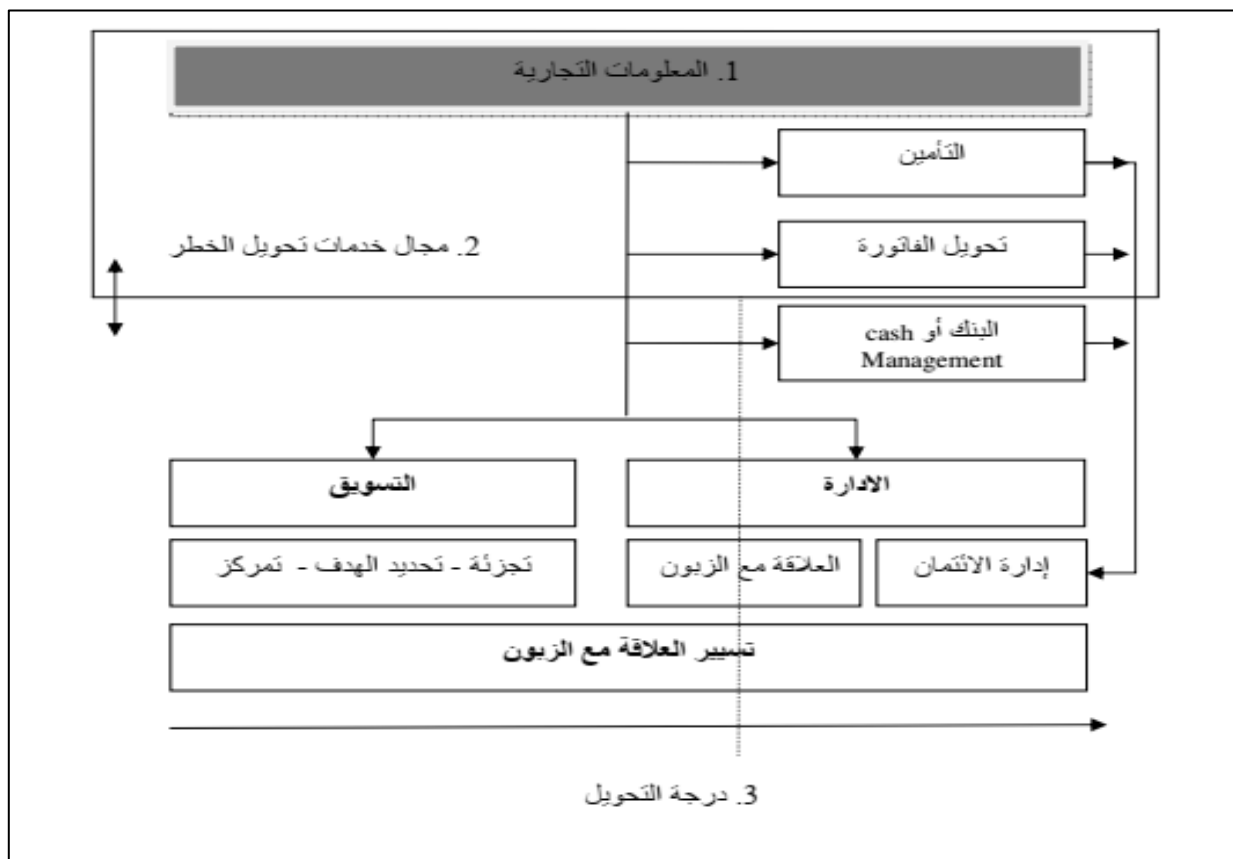
يظهر من خلال الجدول أن تقنية الوقاية من عدم السداد تشتمل على طرق مختلفة، حيث تتوزع هذه التقنيات بين الوقاية والتغطية والتحويل والتغطية على النحو الموالي<sup>1</sup>.

- تتمثل في تقنية الوقاية بالمعلومات وذلك عن طريق البحث في المعلومات الخاصة بخطر الدولة (الأخطار السياسية، المالية، التجارية، والاقتصادية والهيكلية)، وغالباً ما نجد أن مجموعة هذه الأخطار ترد في شكل تقارير قطرية واصدارات لتقييم للمستثمرين، تقوم بها إما جهات رسمية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية (OCDE) أو مؤسسات التأمين المتخصصة كالشركة الفرنسية للتأمينات (Coface)، الوكالة الأمريكية (Modys) وشركة (Fitch Ratings) الأوروبية، والشركة الأمريكية المعروفة (Standard and poors)، حيث تضم مجموعة المؤشرات تضم خصائص الصناعة والوضع التنافسي لكل شركة أعمال وقدراتها، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بالخطر المالي (Financial Risk) تضم نوعية الإجراءات المحاسبية وهيكل رأس المال والتدفقات النقدية والمقدرة على التغيير والسياسة المالية ومؤشرات أخرى ذات الصلة بالقطر (البلد والدولة) أو منظمات الأعمال (مستثمرين أو شركات).
- أما الوقاية عند تحرير العقد فيتمثل في الفحص الجيد للمعلومات المتعلقة بالمعاملة، والصيغة التي ودت فيها كون أن الخطأ في تحرير العقد أو إغفال بند أو شرط تنشأ عنه مخاطر مباشرة تعمل على تعطيل سير العملية، ومن الأمثلة على متضمنات العقد مدة صلاحية العرض التجاري، بداية تنفيذ العقد، التفرقة بين البنود المالية والتجارية، ضمان الملكية.
- أما فيما يخص الوقاية بمتابعة التنفيذ للعقد، فيلزم طرفي العملية والصفقة متابعة العملية المتعاقد عليها خلال المراحل التي تمر بها، بدءاً من إبرام العقد وتحديد الطلبية إلى غاية الاستلام وتنفيذ السداد أو الوفاء بالالتزام، وهذا من أجل معالجة الأخطار الممكن حدوثها أو ظهورها بالتدخل الفوري من جهة ومن جهة أخرى لتفادي الدخول في نزاعات قضائية بين الأطراف المتعاقدة.

<sup>1</sup> - شلال رشيد، مرجع سابق، ص ص 131-133.

- أما التقنية الثانية للوقاية التي يلجأ إليها أطراف المعاملة هي الوقاية باللجوء إلى البنك أو عن طريق تقنية تحويل الفاتورة، فاللجوء إلى البنك يكون من خلال استخدام تقنية الاعتماد المستندي والضمانات البنكية وهنا يتحمل البنك الخطر التجاري في حالة إفلاس المشتري الأجنبي، أما تحويل الفاتورة تتضمن تحويل الحقوق من المصدر إلى شركة مالية متخصصة تضمن خلالها الدفع للمصدر البائع عند تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في العقد حتى في حالة تأخر الطرف الآخر عن الوفاء بالتزامه في تاريخ الاستحقاق.
- ويمكن في هذا الصدد تقديم المخطط التالي الموضح للسياسة التي تتبعها المؤسسات المالية لتسيير خطر الائتمان وعدم السداد والالتزام بالوفاء في زمن الاستحقاق المعين.

### • مخطط توضيحي 10: السياسة المتبعة لإدارة وتسيير خطر الائتمان في المؤسسات المالية



المصدر: شلالي رشيد، مرجع سابق، ص 153.

- أما ما يتعلق بتقنية التغطية الذاتية فإن المؤسسة أو البنك أن يعمل على مواجهة خطر عدم السداد (الخطر الائتماني) عن طريق ثلاثة حالات هي تسيير حالة طارئة حيث أن هذه الطريقة تلزم المتعامل بتحمل

الخطر مباشرة دون التفكير في تحويل الخطر إلى جهة أخرى وهذا لتحقيق الاستفادة من فرصة تجارية أخرى، والطريقة الثانية تتمثل في تسيير حصص غير مؤمنة وذلك من خلال إشراك المتعامل في تغطية حصة من الخطر كون شركة التأمين لا تغطي الخطر كاملاً، أما الطريقة الثالثة فتتمثل في اختيار التغطية الذاتية لأسباب مالية حيث تقوم المؤسسة في هذه الطريقة بتطبيق سياسة تغطية ذاتية للمتعاملين الذين لديهم خطر ائتماني ضعيف، مع تطبيق رقابة دائمة على حساباتهم في مقابل الفئة الأخرى من المتعاملين ذو الخطر الائتماني المرتفع تقوم بتحويل الخطر أو التأمين إلى شركات متخصصة في ذلك، والجدول الموالي يوضح الحالات المذكورة وكيفية اختيار التقنية المستعملة.

#### جدول 04: اختيار تقنيات التمويل وتسيير المخاطر الائتمانية

تحويل الفاتورة	التأمين على القرض	الاعتماد المستندي ورسالة القرض LCSB	تقنية التمويل
شركة تحويل الفاتورة	شركة التأمين	البنك	مؤدي الخدمة
دفع كل الحقوق	دفع تعويض يخص جزء الضمان	التزام بنكي بالدفع	شكل أو نوع الالتزام
	الحصول على اعتماد الطرف الأجنبي	الحصول من المشتري على فتح الاعتماد المستندي أو LCSB (خطاب الضمان)	متطلبات المتعامل (المصدر)
ليس هناك تسيير للخطر، الحقوق تحول عند نشؤها	تسيير داخلي للخطر الائتماني ويتم اللجوء إلى المؤمن في حالة الحدوث الفعلي لعدم السداد	تقديم الوثائق التي تطابق شروط الاعتماد المستندي	

المصدر: شلال رشيد، مرجع سابق، ص 154.

يتضح من خلال الجدول أن المؤسسة تكون أمام اختيارات متعددة لتسيير المخاطر الائتمانية لديها، لذلك فإن الاختيار الأمثل في هذه الحالات يكون وفقاً للتأثير الذي يخلفه على إيرادات المؤسسة ورأسمالها، أي أنه يراعى الاختيار الذي يحقق أقل تكلفة مقارنة بالاختيارات الأخرى.

### ثانياً. تسيير المخاطر المتعلقة بالصرف الأجنبي:

يعتبر خطر تغيرات أسعار الصرف من المخاطر التي تعترض العمليات التجارية والتمويل الدولي، ففروقات الأسعار عبر الزمن من شأنها أن تولد خسائر متتالية تضر بالمركز المالي للمتعاملين أو المتعاقدين، لذلك فإنه للتقليل من التأثيرات المحتملة لخطر الصرف يقوم المتعامل بإدارة هذا الأخير عن طريق مجموعة من التقنيات، منها ما يتم على المستوى الداخلي وأخرى تتم مع الأطراف الخارجية.

01. **التغطية الداخلية لخطر الصرف:** تقوم بها المؤسسة (المستوردة أو المصدرة) حيث تشتمل كل من<sup>1</sup>:

أ. **شرط التبادل التعاقدى** (La clause de change contractuelle): حيث يرد في بنود العقد التجاري ويتعلق بالتغيرات الممكنة لسعر الصرف للعملة المختارة، لذلك من أجل التحوط للتقلبات المحتملة لهذا الأخير يلجأ إلى اختيار والتعاقد على معدل تحويل مرجعي تحسباً لحدوث تغيير مفاجئ لسعر الصرف، كما يمكن في بعض الحالات أن يخطط أطراف التعاقد إلى التوجه نحو استعمال عملة تسوية أخرى؛

ب. **القيام بعملية المقاصة أو تسوية التدفقات** (Le netting): حيث تستعمل هذه التقنية بشكل واسع في الشركات الدولية الكبيرة، أين تسمح بالتقليل من عدد ومقدار التحويلات بين الشركة الأم والفروع، وتشير هذه التقنية إلى الاستفادة من الإيرادات بعملة ما لتسديد المدفوعات بنفس العملة، وبالتالي فإن مركز الصرف الأجنبي في هذه الحالة يقتصر فقط على الرصيد، ومنه فإن هذه التقنية تسمح بتقليل مستوى المخاطر المرتبطة بالصرف والتكاليف والعمولات المصرفية المرتبطة بالتحويل؛

<sup>1</sup> - Legrand G., martini H., **Gestion des opérations Imports – Export**, éditions DUNOD, paris France, 2008, p212.

ج. **تغيير طريقة وزمن التسيير أو الدفع (Le termaillage):** وترتبط عادة هذه التقنية بالعملاء الذين تتوقع

المؤسسات المالية أن يتخلفوا عن مواعيد الالتزام بالوفاء لمستحقاتهم في الزمن المحدد، لذلك تعتمد المؤسسات المالية من خلال هذه التقنية على تغيير شروط الدفع من أجل الاستفادة من اتجاهات الأسعار المناسبة (حالة ارتفاع العملة)، أي أن المؤسسات المالية تتحوط من حالة الإقراض بعملة قوية مرتفعة واستلام المستحق بعملة ضعيفة منخفضة من طرف العميل.

د. **تعويض التدفقات أو عملية المقاصة بين التدفقات (La compensation des flux):** حيث تعمل هذه التقنية على

التحوط لمخطر سعر الصرف عن طريق إجراء التحويلات نحو الخارج بنفس العملة المستلمة كمدفوعات من الخارج لنفس المنطقة، وهذه التقنية لا يمكن تطبيقها بشكل واسع إلا في عمليات التصدير والاستيراد من نفس المنطقة، لهذا فاستعمالها بهذا الشكل محدود ومقيّد للغاية، كما أن تسييرها يتطلب على الشركة فتح وإدارة حساب مركزي بالعملة الأجنبية لتقليل حاجاتها من التغطية وإجراء الفرق فقط بين المقبوضات (المتحصلات) والمدفوعات بالعملة الأجنبية.

هـ. **مقايضة العملات الأجنبية (Swaps de Devise):** بموجب هذه التقنية فإنه يتم التبادل بين شركتين لقرضين يتم

التعبير عنهما بعملات مختلفة وعند تاريخ استحقاق القرض يدفع أحد الطرفين للآخر فرق الفائدة، أو أنه تبادل الفوائد والمدفوعات الرئيسية على الديون بعملات مختلفة ويمكن أن يتم التبادل أيضاً بين البلدان كالمبادلة التي تمت بين الصين والأرجنتين مثلاً ما ساعد على استقرار الأرجنتين الأجنبية، وهذه التقنية في التبادلات الخارجية منتشرة الاستعمال بين الشركة الأم وفروعها التابعة في الأقطار المختلفة من العالم.

## 02. التغطية الخارجية لخطر الصرف من قبل البنوك:

تتدخل البنوك من أجل التحوط والتغطية لخطر الصرف عن طريق العديد من التقنيات والتي منها:

أ. **التغطية والتحوط لأجل** (La couverture à terme): يعتبر التحوط في سوق العقود الآجلة من أحد أكثر الأساليب

استخداماً من قبل الشركات نظراً لسهولة استخدامه، حيث يعتمد هذا الأسلوب على تبادل العملة مقابل

عملة أخرى على أساس سعر فوري ثابت مع التسليم المتبادل في تاريخ لاحق متفق عليه.

ب. **التسيقات بالعملة الصعبة** (Les avances en devises): تهدف هذه التقنية إلى تحسين التدفق النقدي لشركة

التصدير، حيث يقوم البنك بمنح قرض بالعملة الأجنبية لعميله (شركة التصدير) لتغطية الديون المترتبة

عليه التي يكون موعد استحقاقها قريباً، لذلك فعند حصول المصدر على مستحقاته من العميل الأجنبي

وتحويله إلى العملة الأجنبية (عملة التسيقات المتحصل عليها من البنك) فإنه يلغي مخاطر الصرف الممكنة.

ج. **خيارات العملة / أو خيار الصرف** (Les options de change): هو عملية يمنح البائع من خلالها المشتري الحق في

تبادل كمية من العملات في تاريخ محدد مبدئياً بشرط دفع قسط، والميزة الكبرى لخيار الصرف هي السماح

للشركة بالتأكد من سعر الصرف دون فقدان إمكانية تنفيذ المعاملة نقداً إذا كان السعر أكثر ملائمة، وهنا

يشار إلى أن خيار العملة يمنح المشتري الحق وليس الالتزام في شراء أو بيع مبلغ معين من العملة في تاريخ

معين وبسعر محدد مقدماً لدفع علاوة<sup>1</sup>، وبهذه التقنية يمكن التقليل من المخاطر المترتبة عن التقلبات في

سعر الصرف، والجدول الموالي يوضح هدف كل طرف في العملية (مصدر - مستورد) من اللجوء إلى خيار

الصرف أو العملة.

<sup>1</sup>- Ooreka accompagne, Option de change, On Line :

<https://epargne.ooreka.fr/astuce/voir/654379/option-de-change>, Consulte a 12/11/2022 (10h.00).



## جدول 06: أهداف المتعاملين في اللجوء إلى خيار الصرف

المتعامل	نوع السعر	الهدف
المصدر	سعر أدنى	يحد من خطر انخفاض العملة الأجنبية عند آجال الدفع
المستورد	سعر أعلى	يحد من خطر زيادة قيمة العملة الأجنبية عند آجال تسدي المورد

المصدر: شلالى رشيد، مرجع سابق، ص 159.

### 03. إدارة مخاطر الصرف الأجنبي باستخدام تقنيات التأمين:

في إطار تدعيم المعاملات والعقود التجارية الدولية ووقايتها من تعرضها لمخاطر الصرف الأجنبي قامت شركات التأمين بعرض مجموعة من منتجات التأمين لتغطية مخاطر الصرف على عقود التجارة وعقود السلع الرأسمالية المرتبطة بالصادرات، فكم تم الإشارة إليه في العناصر السابقة فإن مجموعة من الشركات على المستوى العالمي تقدّم هذه المنتجات كشركة كوفاس (Coface) الفرنسية، وهي شركة التأمين الرئيسية التي تقدم هذه الخدمة من التأمين لعقود السلع الرأسمالية، لذلك فإن هذه الشركة نجد بعضها يعمل على ضمان السعر والتعويض في حالة الخسارة، وأما النوع الآخر من الشركات يعتمد الاحتكام إلى سعر مرجعي مع المشاركة في الأرباح حالة حصول تطور إيجابي للعملة الأجنبية<sup>1</sup>.

### ثالثاً. إدارة المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار المواد الأولية

بالنظر إلى التأثيرات التي من الممكن أن تحدثه الأخطار السابقة (خطر الائتمان وخطر الصرف) على المؤسسات المالية والمتعاملين من ضرر، فإن الخطر الآخر الأهم الذي يؤدي إلى إحداث تأثيرات مباشرة على سير العمليات التجارية هو خطر التقلبات للمواد الأولية، حيث أن هذا الخطر كفيل بأن يحدث تأثيرات على مختلف العمليات الإنتاجية اللاحقة إلى غاية بيعه محلياً أو تصديره نحو الخارج كمنتج جديد، ولكون أن هذه المواد تتحدد أسعارها عن طريق البورصة من خلال آلية العرض والطلب فإن المؤسسة تواجه بشكل مستمر خطر تقلبات الأسعار للمواد الأولية.

<sup>1</sup> - G. Legrand , H martini , op cit, p 218.



ولمواجهة هذا الخطر تسعى المؤسسات إلى اللجوء إلى خيار المشتقات المالية في الأسواق المالية الدولية، خاصة العقود الآجلة، حيث تعرف هذه الأخيرة على أنها عقد يلتزم بمقتضاه طرفان أحدهما البائع والآخر المشتري لبيع أو شراء أداة مالية أو عملة أجنبية أو سلعة في تاريخ مستقبلي معين وبسعر متفق عليه، فمن خلال التعريف يتبين أن هذه العقود تأخذ وظيفتان الأولى تحديد أسعار المواد الأولية، والوظيفة الثانية تتمثل في تمكين المتعاملين من التغطية ضد خطر تقلبات الأسعار للمواد الأولية، ومن صور أسواق العقود السلعية نجد بورصة لندن السّوق الأهم في أوروبا وسوق نيويورك وشيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية ويتم التفاوض فيها على المعادن، المواد الطاقوية والفلاحية.

## أسئلة المحور التاسع

### أسئلة التذكير والفهم:

01. كيف يمكن تسيير المخاطر المتعلقة بالصراف الأجنبي؟

.....

.....

.....

.....

02. ما المقصود بالتغطية الداخلية لخطر الصراف؟

.....

.....

.....

.....

03. كيف يمكن التغطية الخارجية لخطر الصراف من قبل البنوك؟

.....

.....

.....

.....

04. كيف يمكن إدارة مخاطر الصراف الأجنبي باستخدام تقنيات التأمين؟

.....

.....

.....

.....

05. كيف يمكن تسيير المخاطر المتعلقة بتقلبات الأسعار المواد الأولية؟

.....

.....

.....

.....

## المحور العاشر: مؤسسات التمويل الدولية الاقليمية

### تمهيد:

تعتبر مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية من أهم الفاعلين في مجال التمويل للدور المهم والأساسي الذي تقوم به، باعتبارها مصدراً من مصادر تمويل التنمية على المستوى العالمي للقطاعات العام الحكومي والخاص المتمثل في المؤسسات والشركات، لذلك فإن هذه المؤسسات تحظى بدعم كبير من قبل الحكومات والشركات كما أنها تشكل محل اهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين ف مجالات التمويل والتنمية في العديد من البلدان.

وفي هذا الخصوص سيتم التطرق في هذا المحور إلى كل من هذه المؤسسات والدور الذي تقوم به، بالإضافة إلى أثر هذه المؤسسات في مجالات التمويل والتنمية في بلدان العالم.

### أولاً. مؤسسات التمويل الدولية

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حالة من التوتر واتساع المشاكل الداخلية في الميدان الاقتصادي، حيث تحولت الدول إلى انتهاج سياسات تقييدية تستهدف من خلالها تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية الداخلية والمحافظة على الاستقرار والتوازنات الداخلية، وهذا بدوره إلى إلحاق أضرار كبيرة في مناطق وبلدان أخرى من العالم، وهذه السياسات الاقتصادية عرفت بـ "سياسات إفقار الجار"، بالإضافة إلى هذا فإن هذه الفترة لما بين الحربين العالمية الأولى والثانية تميّزت بما يلي:

- انهيار قاعدة الذهب وتحول عمل البنوك المركزية من نظام الصرف القائم على قاعدة الصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقي الإلزامي؛
- اعتماد نظام أسعار الصرف المرنة لتصحيح العجز الحادث في موازين مدفوعات الدول؛

- لجوء بعض الدول لاتباع السياسات النقدية التضخمية من أجل تصحيح وإعادة بناء اقتصاداتها، ما أدى إلى حدوث موجات تضخمية شديدة؛

- العمل على إنشاء آلية (نظام) تعمل على مراقبة الصرف كأحد الوسائل لتقييد التجارة الدولية؛

- فشل الدول في محاولة العودة إلى النظام القائم على قاعدة الذهب، لتمتع هذا الأخير في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

وأمام هذا الوضع العالمي المتميز بالتوتر وحدة المشاكل الاقتصادية والأزمات على المستوى العالمي، عملت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 عقب الحرب العالمية الثانية على تنظيم مؤتمر، يتم فيه بحث هذه القضايا وإيجاد حلول لها، وتجسد ذلك من خلال مؤتمر بريتون وودز المنعقد في 22 يوليو (جوان) 1944 م بولاية نيو هامشاير الأمريكية، حيث مهد لهذا المؤتمر مقترحين (مشروعين) لكل من الاقتصادي كينز البريطاني وهاري وايت (Hary White) الأمريكي، حيث جاء الاتفاق متأثراً بالمقترح الأمريكي أكثر من نظيره البريطاني لتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة والنفوذ العسكري وتأييدها من طرف دول أمريكا اللاتينية، وضم المؤتمر وفود أربعة وأربعين دولة للتباحث وتقديم حلول للوضع الاقتصادي العالمي.

واستمر هذا المؤتمر لمدة ثلاثة أسابيع تم خلالها بحث أسس النظام النقدي الدولي وقواعد التعاون الدولي، وانتهى المؤتمر بتوقيع اتفاقية بريتون وودز والاعلان عن النظام النقدي العالمي الجديد.

كما تقرر في مؤتمر بريتون وودز إنشاء مؤسستين دوليتين يعملان على تنظيم والسير الحسن للعلاقات النقدية والمالية على الصعيد العالمي، تتمثل الأولى في صندوق النقد الدولي والمؤسسة المالية الدولية أما الثانية فهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وتعمل المؤسساتان على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقديم المساعدة للدول من أجل ضمان وتوفير حياة كريمة لشعوبها وتمكينها من القدرة على تسيير أزماتها الداخلية والمشاكل المرتبطة بالاختلال والعجز في موازين مدفوعاتها، وهذا من خلال التدخل والمساعدة عن طريق توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات المحلية أو

تقديم المساعدة الفنية والتقنية ومرافقة برامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي والاجتماعي الهادفة للتغلب ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.

### 01. صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي احدى المؤسسات المنبثقة عن مؤتمر بريتون وودز 1944 حيث يأتي ضمن مشروع إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي إثر الضرر التي تعرض له هذا الأخير من الأزمات المتوالية والهدم الذي تعرض له عقب الحرب العالمية الثانية وأزمة الكساد الكبير عام 1929م، حيث يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى رصد حركة العملات في العالم، كما يعمل الصندوق على تتبع الاقتصاد على الصعيد العالمي وفي البلدان الأعضاء، ويقدم قروضاً للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تقديم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء، لذلك يجب على البلدان الراغبة في الحصول على المساعدة من قبل الصندوق الانضمام أولاً إلى الصندوق، وهذا يؤهلها من جهة أخرى إلى أن تتأهل للانضمام إلى مجموعة البنك الدولي، ويبلغ عدد أعضاء الصندوق عام 2022 190 بلداً عضواً، ويمكن تعريف الصندوق كما يلي:

- هيئة مالية دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويعتبر وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وكمؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، أوكلت له مهمة الاشراف على إدارة النظام الدولي للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية.
- يعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، بدأ عمله في واشنطن في 01 مارس 1947، وكانت فرنسا أول الدول المقترضة حيث حصلت على قرض بمبلغ 25 مليون دولار.
- صندوق النقد الدولي منظمة دولية مستقلة تعاونية تضم 185 دولة عضو، تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو في العالم، ويعتبر البلدان الأعضاء هم المساهمين في التعاون، وتوفر رأس مال صندوق النقد الدولي من خلال اشتراكات الحصص في المقابل، ويقدم الصندوق لأعضائه المشورة بشأن سياسات

الاقتصاد الكلي، والتمويل في أوقات العجز والاختلال في ميزان المدفوعات، والمساعدة الفنية والتدريب لتحسين إدارة الاقتصاد الوطني.

### أ. أهداف صندوق النقد الدولي:

حددت الأهداف الرئيسية للصندوق في المادة الأولى من اتفاقية بريتون وودز والمتمثلة في<sup>1</sup>:

- تحقيق الاستقرار في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على اتفاقيات صرف منظمة بين أعضائه وتجنب الانخفاض التنافسي في أسعار الصرف؛
- العمل على ترويج التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر آلية التشاور والتعاون حول المشاكل النقدية؛
- التعاون على تأسيس نظام مدفوعات متعدد الأطراف بخصوص بين الأعضاء، والعمل على إلغاء قيود التحويل الخارجي المعيقة لانسيابية وحركة التجارة العالمية؛
- منح الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد البنك لهم بضمانات ملائمة، وبهذا تساعد الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين مدفوعاتها دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قد تضر الاقتصاد القومي أو التقدم الدولي.

### ب. عمل صندوق النقد الدولي:

في إطار عمل الصندوق والتعاون الدولي يضطلع هذا الأخير بالمهام التالية:

- يعمل صندوق النقد الدولي كمستشار في مسائل التعاون الدولي؛
- مساعدة الدول والبلدان المتضررة من الحروب أو المتضررة من الكوارث الطبيعية؛
- العمل على تحسين المعايير البنكية الدولية المتعلقة بمسائل الائتمان والقرض وأسعار الصرف؛
- إعداد تقارير عن الوضعية الاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء في الصندوق، كما يعمل على تزويد هذه الأخيرة بتقرير عن الوضعية الاقتصادية العالمية والمشهد الاقتصادي العالمي.

<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد (الجزء الثاني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص

### ج. أدوار الصندوق الرئيسية الثلاثة:

حددت أدوار صندوق النقد الدولي في ثلاثة أدوار رئيسية تتمثل فيما يلي:

- الرقابة الاقتصادية: من خلال إسداء المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.
- الإقراض: إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك نقص النقد الأجنبي من جراء تجاوز المدفوعات الخارجية إيرادات النقد الأجنبي.
- تنمية القدرات: توفير مساعدات تنمية القدرات (بما في ذلك المساعدة الفنية والتدريب) عند الطلب، لمساعدة البلدان الأعضاء على تقوية مؤسساتها الاقتصادية لتصميم سياسات اقتصادية سليمة وتنفيذها.

### د. تمويل صندوق النقد الدولي ومنح القروض:

من المهام والوظائف الرئيسية التي يقوم بها صندوق النقد الدولي منح القروض للدول، وهذا في إطار المساعدة المالية التي يقدمها هذا الأخير للدول الأعضاء، خاصة وأن الأموال المكونة للصندوق تتمثل في الاشتراكات والحصص المقدمة من طرف هذه الدول، حيث تتضمن المساعدات قروضاً بالعملة الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلة في ميزان مدفوعاتها، وهذا للتخفيف من صعوبة التعديل أو التصحيح الذي يتعين على البلد عمله للتوفيق بين كل من حجم اتفاقاته ومداخيله، بالإضافة إلى أن هذه القروض تستهدف أيضاً دعم السياسات بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية التي من الممكن أن تحسّن مركز ميزان المدفوعات واستدامة النمو في البلد.

ولكن بالرغم من هذا الدور للصندوق إلا أنه لم يلقى التأييد الكبير من طرف الدول والمختصين في مجالات التمويل، ذلك أن تدخله يتزامن مع حدوث أزمات حادة في الاقتصاد للدولة، متجاهلاً الانذارات المبكرة للسلطات المحلية لتقديم المساعدة، كما أن تدخل الصندوق في الغالب يتضمن إصلاحات تقشفية ومقيّدة للاقتصاد المحلي، ما يكبّد هذا الأخير تكلفة عالية تؤدي في بعض الحالات إلى زيادة تفاقم الأزمة بدل تخفيفها.



ونظراً لموجة الانتقاد التي طالت صندوق النقد الدولي في العقود الأخيرة من القرن الواحد والعشرين حول خطط الإصلاح التي يقدمها، ومدى نجاعتها في التغلب على الأزمات المحلية للاقتصادات المنخرطة فيه، قرر الصندوق إعادة النظر في هذه الأخيرة، عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الإنذارات المبكرة للسلطات العامة في الدولة مع مراعاة احتياجات البلدان المحلية، وهذا ما عمل الصندوق الترويج له من خلال مشروعه حول " نطاق مساعدة الصندوق باعتبار المجتمعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة"، لذلك فإنه عن طريق تبني هذا التوجه فإن الصندوق سيأخذ أثناء تقديمه لبرامج الإصلاح للدول حال الأزمة احتياجات المجتمعات المحلية وكذا إمكانيات البلدان التي من الممكن الاستعانة بها أثناء تطبيق هذه البرامج.

#### هـ. تطور دور صندوق النقد الدولي:

بالرغم من التحفظات والانتقادات التي وجهت للصندوق وآلية عمله، إلا أن عدد الدول الأعضاء المشتركة في الصندوق يظل يتزايد، كما أن المشاكل التي يعمل الصندوق على حلها تطورت، فلم تعد تقتصر فقط على معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات في الدول المصنعة المتقدمة، بل تعدتها لتشمل الدول والبلدان النامية كذلك.

لذلك فإن الصندوق بالإضافة إلى الدور التقليدي في عمله، أصبح يضطلع بكل من المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصادات المحلية للدول، مع التكامل والتشاور مع البنك العالمي في المسائل المتعلقة بالاستهلاكات أو النفقات العامة، مع المحافظة وحماية القضايا الأساسية والضرورية المتعلقة بعيش وصحة وكرامة الشعوب، بالإضافة إلى العمل على المساعدة على تشييد الهياكل الكبرى التي تضمن توفير العناصر السابقة.

#### و. التسهيلات والقروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي

يقدم صندوق النقد الدولي قروض وتسهيلات للدول طالبة لها وتأخذ عدة أشكال كحقوق السحب العادية وتسهيلات التمويل التعويضي والطارئ... ويمكن حصرها كالآتي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> موسى مطر، شقير نوري، ياسر المومني، المالية الدولية، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 170.

- حقوق السحب العادية: يتمكن العضو في الصندوق بالاقتراض بقيمة مساهمته في الصندوق بالعملة الأجنبية مقابل دفع عملته الوطنية ويمنح هذه التسهيل لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.
- تسهيل التمويل التعويضي والطارئ: يقدم هذا التسهيل لتعويض الانخفاض غير المتوقع في حصيلة صادرات دولة معينة عضو في الصندوق كما يمنح هذا التسهيل لمواجهة أزمة طارئة ناتجة عن ارتفاع أسعار المستوردات.
- تسهيل تمويل المخزون الاحتياطي: يقدم هذا التسهيل لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وذلك للمحافظة على مخزون الدول الاحتياطي من المواد الخام.
- التسهيلات النفطية: هي قروض مسيرة تقدم للدول الأعضاء المستوردة للنفط والتي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها.
- صندوق الأمانات: وظيفة هذا الصندوق تقديم قروض ميسرة للدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها.
- تسهيلات التصحيح الهيكلي: وهدف هذه التسهيلات تصحيح الهيكل الاقتصادي للدول الأعضاء التي تعاني مشاكل اقتصادية هيكلية ومشاكل مزمنة في ميزان مدفوعاتها.
- التسهيلات الخاصة بتحويل الأنظمة الاقتصادية: وهي مساعدات مالية للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في موازين مدفوعاتها بسبب التحويل من انظمه سعريه مركزية إلى أنظمة تسعير تعتمد على قوى العرض والطلب.

### ز. استجابة صندوق النقد الدولي في مجالات عمله وأدواره الثلاثة:

- تحقيقا لعمله ودوره في المحافظة على الاستقرار المالي العالمي ومساعدة البلدان المتوسطة والأفقر المتضررة من الأزمات والجوائح في العالم، قام الصندوق خلال السنة المالية 2021 بتفعيل دوره والاستجابة لجائحة كورونا من خلال أدواره الرئيسة الثلاثة من خلال:

- الرقابة الاقتصادية: في إطار عملية الرقابة قام الصندوق بمتابعة السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها 190 بلد، حيث أنه سلط الضوء على المخاطر التي من الممكن أن تهدد الاستقرار في هذه البلدان، وخلالها قام الصندوق بتقديم المشورة بشأن التعديلات اللازمة لمعالجة هذه المخاطر الممكنة، وهنا قام الصندوق بـ 36 عملية تحقق من سلامة اقتصادات البلدان.
- الإقراض: يقوم الصندوق بتقديم قروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات فعلية أو محتملة أو مرتقبة في ميزان مدفوعاتها، وهذا لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية، وتحقيق نمو اقتصادي قوي، كما يعمل الصندوق كذلك في إطار مساعدة الدول الأعضاء على تقديم تمويلا طارئا يتيح صرف الموارد على أساس عاجل وفق مشروطية محدودة، ويأتي هذا في إطار معالجة التأثيرات المباشرة لجائحة كوفيد - 19، وفي هذا الصدد فقد وصل مجموع الاقراض إلى 110 مليار دولار أمريكي منذ بداية جائحة كورونا، حيث قام الصندوق بتوجيه حزمة من القروض تقدر بـ 98 مليار دولار أمريكي إلى 54 بلدا، منها 10 مليار دولار أمريكي إلى 31 بلد منخفض الدخل، ومن بين هذه القروض 18 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 12 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة لتمويل 39 بلدا من خلال تسهيلات الاقراض الطارئ، منها 6 مليار دولار أمريكي إلى 26 بلدا منخفض الدخل.

ولتتبع خريطة الاقراض والمساعدات المالية التي تم الموافقة عليها خلال السنة المالية 2021 عبر الأقاليم في العالم نجد:

### جدول يوضح المساعدات المالية التي تم الموافقة عليها خلال السنة المالية 2021

حسب الوضع في 2021/04/30 (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة: 1 SDR = 1.43099 USD)

الإقليم أو المنطقة	المساعدات المالية (مليون وحدة حقوق السحب الخاصة)
آسيا والمحيط الهادئ	1.070
أوروبا	3.661
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	7.469
افريقيا جنوب الصحراء	7.990
نصف الكرة الغربي	47.335

المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021.

- تنمية القدرات: في إطار أدواره الرئيسية يعمل الصندوق على تقديم برامج تنمية القدرات المحلية في البلدان الأعضاء من خلال تقديم المشورة العملية والبرامج التدريبية والمساعدات الفنية والتعلم بشكل مباشر أو عن بعد، ويتم هذا من خلال تكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل مراكز تنمية القدرات القطرية والإقليمية، أو أثناء زيارات موظفي وخبراء الصندوق القصيرة الأجل إلى البلدان الأعضاء، ولهذا الغرض فقد أنفق الصندوق 251 مليون دولار أمريكي للمشورة الفنية العملية والتدريب في مجالات السياسة والتعلم بين النظراء.

## 02. مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير سابقاً):

- يعتبر البنك الدولي المؤسسة المالية الدولية الثانية بعد صندوق النقد الدولي المنبثقة عن مؤتمر بريتون وودز 1944 م، حيث تتمثل الوظيفة الرئيسية للبنك في تسهيل تدفق القروض الدولية طويلة المدى، التي تفوق حاجة الدول من المساعدة التي تحصلت عليها من طرف صندوق النقد الدولي، وهذا للعمل على إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى تقديم مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث، وبدأ البنك العمل رسمياً في 25 جوان 1946 م، وتعتبر كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي عضواً في البنك الدولي، وتفقد العضوية في البنك في حالة فقدانها في الصندوق، وبالتالي فإن الملاحظ هو الإلزام للدول على احترام شروط العضوية والقوانين والنصوص المتعلقة بالصندوق من أجل العضوية في البنك.

### أ. أهداف البنك الدولي:

حددت أهداف البنك الدولي في المادة (1) على أنه:

- المساعدة في إعادة وبناء وتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء؛
- العمل على تشجيع الاستثمارات الدولية؛
- التنسيق بين القروض المقدمة؛
- الترويج للاستثمارات الخاصة بالخارج؛
- تسيير العمليات عن طريق الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الاقتصادية للاستثمارات الدولية.

وبذلك فإن البنك بدأ في تمويل الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصادات المهتمة في أثناء الحرب، خاصة تلك النشاطات الهادفة إلى المعاونة على تعمير الاقتصادات الأوروبية المحطمة بفعل الحرب، ثم جهود التنمية والعمليات الأخرى منذ نهاية الخمسينات خاصة المتعلقة منها بقضايا التنمية في دول العالم الثالث، وفي التسعينات في دول الكتلة الاشتراكية أيضاً.

لذلك فإن مجموعة البنك الدولي تعتبر من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في الالتزام بالحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك وتشجيع التنمية المستدامة، ويقدم كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) اللذان يشكلان معاً البنك الدولي، حيث يعملان على قضايا التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات في البلدان النامية، وتركز المؤسسة الدولية للتنمية على البلدان الأشد فقراً في العالم، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيعمل على مساعدة البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

أما بالنسبة للمؤسسات الثلاث الأخرى لمجموعة البنك الدولي فهي تتمثل في كل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية (ICSID)، حيث تركز هذه المؤسسات في عملها على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية، ومن خلال هذه المؤسسات تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية وتسوية المنازعات للشركات الخاصة، ومن ضمنها المؤسسات المالية<sup>1</sup>.

## ب. مشاريع التنمية التي تنفذها مجموعة البنك الدولي:

تعمل مجموعة البنك الدولي على تنفيذ العديد من المشاريع عبر مؤسساته المختلفة يمكن التعرف عليها فيما يلي:

- منذ 1947م مؤل البنك الدولي أكثر من 12 ألف مشروع إنمائي عن طريق القروض التقليدية والائتمان بدون فوائد والمنح؛

- يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير التمويل لأغراض التطوير المالي وفي مجال السياسات؛

- تقدم المؤسسة الدولية للتنمية قروض ومنح بدون فوائد أو بفوائد منخفضة؛

- تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتمويل استثمارات القطاع الخاص، وتعبئة رؤوس الأموال اللازمة لذلك، مع تقديم المشورة اللازمة؛

- تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التأمين ضد المخاطر السياسية (الضمانات)؛

- يضطلع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بتسوية منازعات الاستثمار.

### ج. النشاطات والمشاريع القطرية للبنك الدولي:

يعمل البنك الدولي على مساندة البلدان النامية من خلال برامج المشورة بشأن السياسات، والبحوث والدراسات التحليلية والمساعدة الفنية، وكثيراً ما تكون هذه الأخيرة ركيزة للتمويل الذي يقدمه البنك الدولي للبلدان النامية لحفز الاستثمارات في هذه البلدان، كما أنها تشكل أدوات دعم تمويلية للخروج من دائرة الفقر وتغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية في هذه البلدان، من بين النشاطات والمشاريع القطرية التي قام البنك الدولي بتجسيدها في إطار عمله على مساعدة البلدان النامية والأفقر في العالم نجد:

#### جدول يوضح المشاريع القطرية المدعومة من طرف البنك الدولي

##### في إطار التنمية المجتمعية لدول مختارة

المشروع	البلد	النطاق	الهدف	الاجراءات التدخلية
- مشروع الاستثمار في التغذية والسنوات المبكرة من الحياة	إندونيسيا 2018	- 23 وزارة - 514 حكومة إقليمية - 75 ألف قرية	- منع الإصابة - بالتقزم بين الأطفال؛ - الاستثمار في رأس المال البشري	- قطاع الصحة؛ - إمداد مياه الصرف الصحي - التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ - الحماية الاجتماعية؛ - الزراعة والأمن الغذائي.
- مشروع ميثاق المواطنين في أفغانستان	- أفغانستان	- الوصول إلى 10 ملايين مواطن (في المرحلة أولى) -	- الحصول على الخدمات الأساسية للمياه والطرق والري والكهرباء ومراقبة الخدمات	- زيادة رضا المواطنين وثقتهم في الحكومة؛ - عدد المستفيدين 13.6 مليون مواطن؛ - تنفيذ 7172 مشروعاً في قطاعات إمدادات المياه



			التعليمية والصحية.	والري والكهرباء والنقل والمدارس وغيرها؛ - ارتفاع انتخابات مجالس التنمية المحلية 77%؛ - الموافقة على تمويل إضافي لدعم الإستجابة الطارئة لأزمة النزوح الإقليمية.
- برنامج التضامن الوطني	أفغانستان	- تعبئة ما يقرب 2.5 مليار دولار؛ - أكثر من 33 ألف مجلس تنمية مجتمعي منتخب في 34 إقليم؛ - تمويل أكثر من 81 ألف برنامج للبنية التحتية على مستوى المجتمع المحلي.	- برنامج التنمية المجتمعية الرئيسي للحكومة؛ - تعبئة المجتمعات المحلية لقيادة الحملات التوعوية العامة للتصدي لجائحة كورونا	- إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي؛ - الطرق الريفية والري والكهرباء؛ - توفير الصحة والتعليم؛ - بناء أو إعادة تأهيل حوالي 53600 كلم من الطرق؛ - توفير إمكانية الوصول إلى مصادر مياه محسنة لأكثر من 11.7 مليون شخص (بناء ما يقرب 86300 نقطة مياه مجتمعية محسنة)؛ - ري أكثر من 524 ألف هكتار من الأراضي، - بناء ما يقرب من 2000 حجرة دراسة؛ - توفير أكثر من 52 يومية عمل بأجر لفترات قصيرة في المناطق الريفية.
- وفقاً لتقييم مستقل للأثر لهذه البرامج أجراه برنامج التضامن الوطني في أفغانستان لوحظ: <ul style="list-style-type: none"> <li>• أن هناك زيادة بنسبة 15% في استخدام مصادر المياه المحسنة؛</li> <li>• انخفاض بنسبة 05% في الوقت التي تقضيه الأسر في إحضار المياه؛</li> <li>• زيادة في استخدام الكهرباء بنسبة 26%؛</li> </ul>				

● فضلاً عن تحسّن معدل الالتحاق بالتعليم والحصول على الرعاية الصحية وخدمات المشورة للنساء.			
- بوليفيا	- مشروع الاستثمار المجتمعي في المناطق الريفية.	- تكلفة المشروع تقدر 40 مليون دولار؛ - 880 قرية في الريف (أكثر من 362620 شخص أي 30 % زيادة عن المستهدف 500 قرية)؛ - دعم 792 مشروعاً فرعياً.	- محاربة الفقر المدقع بالريف بين مالكي المساحات الصغيرة من الأراضي (لاسيما السكان الأصليين)
- في عام 2015 حصلت على اعتماد تمويل إضافي بقيمة 60 مليون دولار لتوسيع وتعميق النجاح الذي حققه المشروع للوصول إلى 200 ألف مستفيد إضافي.			
- المغرب	- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عام 2015	-	- تحسين الأوضاع المعيشية للفئات الفقيرة والأولى بالرعاية الصحية من خلال: ● تعزيز الفرص الاقتصادية؛ ● رفع مستوى القدرة على الحصول على الخدمات
- عن طريق دعم البنك الدولي للمرحلة الثانية من المبادرة تم تحقيق: ● زيادة عدد المستفيدين والنطاق الجغرافي للمناطق المغطاة من 667 إلى 1234 مجتمعاً محلياً؛ ● زيادة الموارد المخصصة للمبادرة من 1.2 إلى 2.1 مليار دولار خلال 05 سنوات.			





	الأساسية والاجتماعية؛ • تحسين نظم الحوكمة (الحكامة).			
- أول عملية دعم للبنك الدولي لتمويل البرامج وفق النتائج	- تمويل أكثر من 45 ألف مشروع فرعي مجتمعي خلال الفترة (2005-2015)؛ - تمكين أكثر من 10 مليون مستفيد من إمكانية الوصول إلى خدمات البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتدريب.	- تعزيز جودة الخدمات وإمكانية الحصول عليها؛ - تدعيم الحكامة المحلية التشاركية والمساءلة الاجتماعية؛ - تعزيز الادماج الاقتصادي ودعم القدرات وتطوير النظم.	- أظهر تقييم أثر المبادرة: تحقيق زيادة في عدد الأسر التي يمكنها الحصول على امدادات المياه المحسنة بنسبة 84%؛ • زيادة في عدد مساكن الطالبات المدعمة من قبل المشروع بنسبة 84%؛ • زيادة في متوسط الدخل للأسر بنسبة 21%؛ • زيادة في توافر مرافق البنية التحتية الأساسية بنسبة 62% كالطرق والكهرباء وخدمات الصرف الصحي والمدارس ومراكز الصحة المحلية.	
- مشروع التنمية المجتمعية والاجتماعية	- 15111 مشروع متناهي الصغر؛	- دعم وتنمية مشروعات التنمية القائمة على المشاركة المجتمعية	- يشير تقييم الأثر إلى: الحد من وفيات الأمهات والأطفال؛	- نيجيريا

<ul style="list-style-type: none"> <li>• زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والانتظام في الدراسة؛</li> <li>• تقليل مسافة الانتقال (التكلفة والوقت) للحصول على المياه؛</li> <li>• وخدمات الرعاية الصحية والكهرباء؛</li> <li>• زيادة أرباح الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة.</li> </ul>	- أكثر من 9.3 مليون شخص في 30 ولاية.		
<p>- نظراً للنجاح المحقق في بعض الولايات النيجيرية تم اعتماد نهج التنمية المجتمعية وزيادة مخصصات الميزانيات المحلية للأنشطة التي تقودها المجتمعات المحلية.</p> <p>- لذلك وافق البنك الدولي على قرض إضافي قيمته 75 مليون دولار لدعم توسيع نطاق الخدمات الأساسية لتعزيز الرفاه للمجتمعات المحلية، لا سيما النازحين داخلياً المتضررين من الصراع في شمال شرق نيجيريا.</p>			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير والنشرات الاخبارية للبنك الدولي.

## ثانياً. مؤسسات التمويل الإقليمية

### 01. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي هو مؤسسة مالية إقليمية عربية يقع مقرها في الكويت، تنصب أغراض الصندوق في تمويل المشروعات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، وتقديم المعونات والخبرات الفنية.
- ويضم الصندوق في عضوية كل الدول العربية، ويتركز نشاطه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويلبي الصندوق دائماً احتياجات التنمية في الدول الأعضاء، ويراعي التوازن بين أنشطته، وضمان الجدوى والشفافية لكل المشروعات، وفي هذا الصدد فإن من أهم أسس عمليات الصندوق العربي الأخذ بالأولويات في المشاريع التي تقررها الدول، وعدم فرض سياسات مالية أو اقتصادية معينة عليها أو التدخل فيما تقرر من سياسات اقتصادية واجتماعية، وذلك من منطلق دعم جهود دولنا العربية والتعاون معها.

## 1.01. المساعدات التي يقدمها الصندوق من خلال منح القروض:

يعمل الصندوق على تقديم مساعدات للبلدان الأعضاء فيه – الدول العربية - في شكل قروض، حيث يراعى في هذه القروض ما يلي:

- تتصف القروض المقدمة من طرف الصندوق في كونها تكون بشروط ميسرة، وهذا لتسهيل توفير التمويل لهذه البلدان مراعاة لظروفها الاقتصادية ومساعدتها في تنفيذ خططها الإنمائية؛
- عمل الصندوق على زيادة وتطوير درجة البسر في قروضه المقدمة إلى البلدان الأعضاء، وهذا من خلال تخفيض أسعار الفائدة التي تصل إلى 2.0 في المائة للدول العربية ذات الدخل المنخفض و2.5 في المائة للدول العربية الأخرى؛
- زيادة فترات السّماح والسّداد التي تتراوح بين 22-30 عاماً؛
- فضلاً على القروض التي يقدمها الصندوق للدول العربية فإنه يعمل كذلك على تقديم منح ومعونات غير مستردة تساهم في مختلف مجالات الدراسة والدعم المؤسسي والتدريب، بالإضافة إلى دعم الأوضاع والظروف الطارئة التي تتعرض لها بعض الدول الأعضاء.

## 2.01. تمويل وعمليات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

يهدف تقديم الدعم الاقتصادي للدول العربية يعمل الصندوق على ممارسة أنشطته من خلال المساهمة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وذلك عن طريق توفير الموارد المالية وتقديم التمويلات، إما في شكل قروض أو مساهمات في رؤوس أموال الشركات في القطاع الخاص، والأنشطة الأخرى التي يقدمها الصندوق، لذل فإن الصندوق في هذه الحالة يقوم بدور المحفّز بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الوسائل المذكورة سابقاً، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والمشورة في كافة المجالات التنموية، وهذا كله في إطار دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة منها والمتوسطة في الدول العربية، ولإلقاء نظرة عن هذه النشاطات يمكن تقسيمها كما يلي:

## أ. المشاريع (القروض، المعونات، القطاع الخاص):

تمثلت المشاريع الممثلة للأنشطة التمويلية للصندوق في كل من القروض والمعونات المقدمة إلى الدول العربية، بالإضافة إلى القروض الموجهة إلى القطاع الخاص، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجداول التالية:

### جدول يوضح القروض والمعونات المقدمة إلى الدول الأعضاء

المعونات المقدمة		القروض المقدمة		
المبلغ (ألف د.ك.)*	العدد	المبلغ (ألف د.ك.)*	العدد	
175.361	666	11.076.725	689	مجموع جزئي
77.993	603			معونات قومية
253.354	1269	11.076.725	689	إجمالي

(\* 1 د.ك يعادل حوالي 3.3 دولار أمريكي).

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2022.

### جدول يوضح القطاع الخاص – أنشطة التمويل كما في 2021/12/31

المبلغ (ألف د.ك.)*	العدد	البيان	المسلسل
49.432.37	17	القروض المقدمة	01
38.551.04 (**)	10	المساهمات في رأس المال	02
87.983.41		المجموع	

(\* 1 د.ك يعادل حوالي 3.3 دولار أمريكي).

(\*\*) المبلغ المعادل بالدينار الكويتي وفقا لسعر التحويل عند السداد.

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2022.

### ب. الأنشطة التمويلية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

في إطار النشاطات التمويلية للصندوق يمكن تقسيم التمويل المقدم من قبل الصندوق إلى ثلاثة أنواع:

- تقديم القروض؛

- المساهمة في رؤوس أموال الشركات؛

- أو تقديم المعونات.

حيث أن القروض سواء لمشاريع القطاع العام أو مشاريع القطاع الخاص، وحيث يحتل هذا النوع من التمويل (القروض) الصدارة من بين أنواع التمويل الأخرى التي يقدمها الصندوق، حيث تصل إلى أكثر من 90 في المائة من النشاط التمويلي، بينما النشاط التمويلي المرتبط بتمويل المشاريع التي يقوم القطاع الخاص بتنفيذها، وتقديم المعونات لا يمثل سوى أقل من 10 في المائة من النشاط التمويلي للصندوق.

### ت. الأنشطة الأخرى:

تتمثل الأنشطة الأخرى التي يقوم بها الصندوق في كل من برنامج الزمالات ومؤسسات مجموعة التنسيق، فالأول - برنامج الزمالات - تأسس في شهر ديسمبر 1997م بغرض توفير الفرص للباحثين والأكاديميين العرب في مختلف التخصصات للعمل في إحدى الجامعات المرموقة عالميا في مجالي البحوث والتدريس أو في احداها، أما الثانية والمتعلقة بمؤسسات مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية العربية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، هي عبارة عن كيان أنشئ عام 1975م بهدف تحقيق مزيد من الفعالية في تقديم العون عن طريق الاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات المتوافرة لدى مؤسسات المجموعة، فضلا عن تحقيق أهداف مشتركة بين المؤسسات والبلدان، لمنح المساعدة التنموية وتطوير العلاقات الاقتصادية الأخرى بالبلدان المستفيدة.

### 02. البنك الإسلامي للتنمية:

البنك الإسلامي للتنمية بنك تنموي متعدد الأطراف، يعمل على تحسين حياة أولئك الذين نخدمهم من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم وإحداث التأثير على نطاق واسع، لذلك فالبنك يوفر البنية التحتية لتمكين الناس من تحقيق حياة أفضل وتحقيق إمكاناتهم كاملة.

تم تأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام 1973م تنفيذا لقرار مؤتمر وزراء مالية 56 دولة إسلامية، حيث تم ممارسة نشاطه الرسمي في 20 أكتوبر 1975م، وجاء عمل البنك الإسلامي للتنمية بهدف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء، ومعها باقي المجتمعات الإسلامية الأخرى للدول غير الأعضاء في هذا البنك<sup>2</sup>.

## 01. رسالة البنك الإسلامي للتنمية:

يحرص البنك على تأدية رسالة من خلال عمله في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في:

- نؤمن بأن كل الناس لديهم الحق في العيش بكرامة وازدهار، وأن تعهد النمو الاقتصادي هي أفضل طريق للخروج من الفقر؛
- نعد الناس لدفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي الخاص بهم على نطاق واسع، ووضع البنية التحتية الكفيلة بتمكينهم من تحقيق امكاناتهم؛
- نعزز الحلول المبتكرة والمستدامة لأكبر تحديات التنمية في العالم، ونعمل من أجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

## 02. الركائز الخمسة لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية:

- بناء الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- إضافة قيمة إلى اقتصادات ومجتمعات الدول النامية من خلال زيادة المهارات وتبادل المعرفة؛
- التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار لإيجاد حلول لأضخم تحديات التنمية في العالم، من خلال تعزيز الاتصال والتمويل والتركيز على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛
- تعزيز التنمية العالمية القائمة على هياكل تمويل أخلاقية مستدامة وطويلة الأمد مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية على المدى الطويل هياكل التمويل المستدام والأخلاقي، بصفتنا روادا عالميين في التمويل الإسلامي؛
- تعزيز التعاون بين دولنا الأعضاء في بيئة غير سياسية فريدة من نوعها، حيث نجتمع سوية للتركيز على تحسين أوضاع الإنسانية.

### ث. القطاعات ذات الاهتمام والمساعدة من البنك الإسلامي للتنمية:

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بمساعدة البلدان الأعضاء فيه البالغ عددهم 57 بلد، والذين يمثلون حوالي خمس سكان العالم، ولتحقيق أكبر الأثر يعمل البنك على تنوع محفظة القطاعات التي يخصص لها التمويلات حيث نجدها تتمثل في قطاعات:

- العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛
- البنية التحتية؛
- التعليم؛
- الصحة؛ الإغاثة الإنسانية؛
- النساء والفتيات.

### ج. إنجازات بعض المؤسسات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية:

من بين المؤسسات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية نجد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تمويل العمليات التجارية من خلال دورها المحقّز لإستقطاب رأس المال الخاص ودعم الأسواق ذات الأداء المتدني، ففي عام 2021 قامت المؤسسة بتوزيع 1.5 مليار دولار أمريكي للدول الأعضاء أقل نمواً، كما أسهمت المؤسسة في عمليات تمويل التجارة ما قبل التصدير ما أدى إلى تحقيق 416 مليون دولار أمريكي من عائدات الصادرات الزراعية لصالح الدول الإفريقية الأقل نمواً، ويمكن ملاحظة اسهامات المؤسسة كما يلي:

#### - التمويلات التجارية:

عدد الدول المستفيدة	نسبة الزيادة السنوية	قيمة التمويل	عدد العمليات
21	38 في المائة	6.5 مليار دولار	95

المصدر: تقرير الأثر التنموي 2021، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.



## - المخصصات:

عدد الوظائف الجديدة	قيمة التخصيص من الاعتماد	قيمة الاعتماد
116 ألف وظيفة	30 في المائة	5.1 مليار دولار

المصدر: تقرير الأثر التنموي 2021، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.



## أسئلة المحور العاشر

### التمرين الأول:

01. أذكر مؤسستين من مؤسسات التمويل الدولي؟
02. ما هي الأنشطة التي تقوم بها كل مؤسسة في سبيل تقديم المساعدات للبلدان؟
03. ماهي أنواع المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي؟
04. من هي البلدان التي من الممكن أن تحصل على مساعدات من قبل صندوق النقد الدولي؟
05. ماهي البلدان التي تدخل في دائرة المساعدات التي يقدمها البنك الدولي؟
06. ما هي العملة المعتمدة لدى صندوق النقد الدولي؟ وكيف يتم احتسابها؟
07. للبنك الدولي مؤسسات تابعة أذكرها؟
08. ماهي النشاطات التمويلية التي تقوم بها أكبر مؤسسة تمويلية تابعة للبنك الدولي؟

### التمرين الثاني:

- أذكر بعض نماذج مؤسسات التمويل الإقليمية؟
- ماهي النشاطات التي تضطلع بها هذه المؤسسات؟
- هل من الممكن الحصول على تمويل من قبل هذه المؤسسات دون اشتراط العضوية؟
- ماهي الحالات التي تتدخل فيها هذه المؤسسات لمساعدة الدول؟
- هل المساعدات تشمل كل القطاعات أم أنها تركز على بعضها فقط ولماذا؟
- أذكر بعض من المشاريع التي قامت بها هذه المؤسسات في البلدان العربية؟
- ماهي الركائز الرئيسية التي تقوم عليها البنك الإسلامي للتنمية؟، وماهي رسالة البنك نحو المجتمعات الإسلامية؟

## الفهرس المفصل لمحتويات مطبوعة تقنيات التمويل الدولي

الصفحة	قائمة المحتويات
02	فهرس المحتويات
03	مقدمة
05	<b>المحور الأول: عموميات حول التمويل الدولي</b>
05	أولاً: ماهية التمويل الدولي
05	01. مفاهيم أساسية حول التمويل الدولي
05	02. مفهوم التمويل الدولي
07	03. أهمية وأهداف التمويل الدولي
09	04. نشأة التمويل الدولي وتطوره
11	05. أهم العوامل التي ساعدت في نشوء وتطور التمويل الدولي
12	<b>ثانياً: مصادر التمويل الدولي</b>
12	01. المصادر الرسمية الجماعية
13	02. المصادر الرسمية الثنائية
13	03. المصارف التجارية
13	04. الشركات الأجنبية
13	05. مؤسسات سوق الأسواق المالية
14	<b>ثالثاً: أنواع التمويل حسب مصادره</b>
14	01. مصادر التمويل الداخلية أو المحلية
16	02. مصادر التمويل الخارجية
18	03. أشكال التمويل
20	<b>رابعاً: التفسيرات النظرية للحاجة إلى التمويل الدولي</b>
21	01. نموذج هارود-دومار (Harrod-Domar Model)
22	02. نظرية المراحل لوالث روستو (Walt Rostow)

- 24 ..... 03. أوجه الضياع المحتملة في ادخارات البلدان النامية .....
- 26 ..... 04. فجوة التجارة الخارجية (Foreing Trade Gap) وفجوة الموارد المحلية .....
- 28 ..... **أسئلة الوحدة الأولى** .....
- 29 ..... **المحور الثاني: النظام المالي العالمي** .....
- 29 ..... أولاً. تعريف النظام المالي العالمي (المالية الدولية) .....
- 30 ..... ثانياً. التطور التاريخي للنظام المالي العالمي (المالية الدولية) .....
- 30 ..... 01. المرحلة الأولى (1870-1914): فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى .....
- 31 ..... 02. المرحلة الثانية (1920-1939): فترة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية .....
- 32 ..... 03. المرحلة الثالثة (1947-1985): فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .....
- 34 ..... 04. المرحلة الرابعة (1985-2006): فترة العولمة الاقتصادية وسيادة التحرير الاقتصادي والمالي .....
- 35 ..... **ثالثاً. العوامل التي أدت إلى تطور المالية الدولية** .....
- 35 ..... 01. تنامي الرأسمالية المالية .....
- 36 ..... 02. عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية .....
- 36 ..... 03. ظهور الابتكارات المالية .....
- 37 ..... 04. التقدم التكنولوجي .....
- 37 ..... 05. التحرير المالي المحلي والدولي .....
- 38 ..... 06. إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية .....
- 38 ..... **رابعاً. عناصر النظام المالي العالمي (المالية الدولية)** .....
- 39 ..... 01. النظام النقدي الدولي .....
- 39 ..... 02. المدفوعات الدولية .....
- 39 ..... 03. الأسواق المالية الدولية .....
- 39 ..... 04. الضرائب الدولية .....
- 39 ..... 05. الإدارة المالية الدولية للشركات عبر الوطنية (أو دولية النشاط) .....
- 41 ..... المتعاملون .....
- 44 ..... **أسئلة المحور الثاني** .....
- 45 ..... **المحور الثالث: معاملات التسوية في عمليات التجارة الخارجية** .....
- 45 ..... أولاً. التسوية نقداً .....
- 45 ..... 01. الدفع تحت الطلب بواسطة النقود (الدفع النقدي) .....



45	..... 02. التسوية عن طريق الشيكات
45	..... <b>ثانياً. التسوية عن طريق التحويلات المصرفية والأوراق التجارية</b>
45	..... 01. التسوية عن طريق التحويلات المصرفية
49	..... 02. التسوية عن طريق الأوراق التجارية
50	..... <b>أسئلة المحور الثالث</b>
51	..... <b>المحور الرابع: تقنيات التمويل الدولي قصيرة الأجل</b>
51	..... <b>أولاً: الاعتماد المستندي</b>
51	..... 01. مفهوم الاعتماد المستندي
52	..... 02. أطراف الاعتماد المستندي
53	..... 03. أهمية الاعتماد المستندي
55	..... 04. سير عملية الاعتماد المستندي
56	..... 05. مراحل الاعتماد المستندي
57	..... 06. أنواع الاعتماد المستندي
64	..... 07. طريقة فتح الاعتماد المستندي وسداد قيمته
65	..... <b>ثانياً: التحصيل المستندي</b>
65	..... 01. مفهوم التحصيل المستندي
66	..... 02. أطراف التحصيل المستندي
67	..... 04. تنفيذ التحصيل المستندي
67	..... 05. سير عملية التحصيل المستندي
69	..... 06. مزايا وعيوب التحصيل المستندي
70	..... <b>ثالثاً: تحويل الفاتورة</b>
70	..... 01. تعريف عملية تحويل الفاتورة
71	..... 02. الأطراف الناشئة عن عملية تحويل الفاتورة
71	..... 03. سير عملية تحويل الفاتورة
72	..... 04. مزايا عملية تحويل الفاتورة
74	..... <b>أسئلة المحور الرابع</b>
75	..... <b>المحور الخامس: أساليب أخرى للتمويل قصير الأجل</b>
75	..... <b>أولاً: اعتماد المراجعة</b>

75	.....	01. مفهوم اعتماد المراجعة .....
75	.....	02. الأطراف المتدخلة في الاعتماد المستندي .....
75	.....	03. سير عملية اعتماد المراجعة .....
76	.....	<b>ثانياً: التسبيقات بالعملة الصعبة .....</b>
76	.....	01. مفهوم التسبيقات بالعملة الصعبة .....
77	.....	02. مبادئ التسبيقات بالعملة الصعبة .....
77	.....	03. مزايا وعيوب التسبيقات بالعملة الصعبة .....
77	.....	<b>ثالثاً: تأكيد الطلبة .....</b>
78	.....	<b>أسئلة المحور الخامس .....</b>
79	.....	<b>المحور السادس: تقنيات التمويل الدولي متوسطة وطويلة الأجل</b>
79	.....	<b>أولاً. قرض المشتري .....</b>
79	.....	01. مفهوم قرض المشتري .....
80	.....	02. أنواع قرض المشتري .....
80	.....	03. خصائص قرض المشتري .....
80	.....	04. الشروط العامة لقرض المشتري .....
81	.....	05. سير عملية قرض المشتري .....
82	.....	06. مزايا وعيوب قرض المشتري .....
82	.....	<b>ثانياً. قرض المورد .....</b>
82	.....	01. مفهوم قرض المورد .....
83	.....	02. الأطراف الناشئة عن عملية قرض المورد .....
84	.....	03. الخطوات العملية التي تتم في هذه العملية .....
85	.....	04. مزايا وعيوب قرض المورد .....
86	.....	<b>أسئلة المحور السادس .....</b>
87	.....	<b>المحور السابع: أساليب أخرى للتمويل متوسط وطويل الأجل</b>
87	.....	<b>أولاً. القرض الايجاري الدولي .....</b>
87	.....	01. مفهوم القرض الايجاري .....
88	.....	02. الأطراف المتدخلة في عملية القرض الايجاري .....
89	.....	03. سير عملية التأجير التمويلي الدولي .....
89	.....	04. مزايا وعيوب القرض الايجاري .....

89	..... سير عملية القرض الاجاري الدولي
90	..... <b>ثانياً. قروض التمويل المسبق</b>
90	..... 01. مفهوم قرض التمويل المسبق
91	..... <b>أسئلة المحور السابع</b>
92	..... <b>المحور الثامن: إدارة مخاطر التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية</b>
92	..... <b>أولاً. مفهوم الخطر</b>
94	..... <b>ثانياً: أنواع المخاطر في التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية</b>
94	..... 01. تصنيفات المخاطر من حيث طبيعتها
95	..... 02. تقسيمات المخاطر من حيث ارتباطها بالمؤسسة
97	..... 03. مخاطر أخرى
98	..... <b>ثالثاً: التسلسل الزمني للمخاطر في عمليات التجارة الخارجية</b>
99	..... 01. مرحلة قبل الطلبية
99	..... 02. مرحلة من الطلبية إلى التسليم
100	..... 03. مرحلة بعد التسليم (التسديد/ أو الدفع)
101	..... <b>أسئلة المحور الثامن</b>
102	..... <b>المحور التاسع: إدارة المخاطر في التمويل الدولي وعمليات التجارة الخارجية</b>
102	..... <b>أولاً. تسيير مخاطر عدم السداد (الائتمان)</b>
107	..... <b>ثانياً. تسيير المخاطر المتعلقة بالصراف الأجنبي</b>
107	..... 01. التغطية الداخلية لخطر الصرف
109	..... 02. التغطية الخارجية لخطر الصرف من قبل البنوك
110	..... 03. إدارة مخاطر الصرف الأجنبي باستخدام تقنيات التأمين
110	..... <b>ثالثاً. إدارة المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار المواد الأولية</b>
112	..... <b>أسئلة المحور التاسع</b>
113	..... <b>المحور العاشر: مؤسسات التمويل الدولية الإقليمية</b>
113	..... <b>أولاً. مؤسسات التمويل الدولية</b>
115	..... 01. صندوق النقد الدولي
121	..... 02. مجموعة البنك الدولي
127	..... <b>ثانياً. مؤسسات التمويل الإقليمية</b>



128	..... 01. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
130	..... 02. البنك الإسلامي للتنمية
134	..... أسئلة المحور العاشر
135	..... فهرس المحتويات الفصل
141	..... قائمة المراجع

## قائمة المراجع المعتمدة:

### ■ المراجع باللغة العربية:

01. اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
02. أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الجزء الأول، 1998.
03. بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، عدد 07، 2009، جامعة الشلف.
04. خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية: المحلية والدولية، ط01، دار وائل عمان، الأردن، 2006.
05. زياد رمضان محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، 2000.
06. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم (الكتاب الثاني)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994.
07. شاعة عبد القادر، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض: دراسة الواقع في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
08. شلاي رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، 2011.
09. شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
11. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
12. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
13. عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
14. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
15. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية 2000.
16. عبدلي عبد القادر، تمويل التجارة الدولية، مطبوعة محكمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2019.



17. مازن عبد العزيز فاعور، الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية في ظل الأعراف الدولية والتشريع الخارجي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية.
18. مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي: أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، العراق، 2015.
19. محي الدين إسماعيل علم الدين، الاعتمادات المستندية، ط01، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهر، مصر، 1996.
20. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
21. نجوى علي خشبة، تمويل الصادرات المصرية " رؤية من خلال تجارب بعض الدول النامية"، مجلة مصر المعاصرة، مصر 1 العدد 448، 1997.
22. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، 2006.

### ■ المراجع باللغة الأجنبية:

01. Albertini Jean – Marie et Ahmed Silem, **Lexique économique**, 3<sup>-ème</sup> édition, Dollaz édition, Paris, 1989.
02. Bernard Guillochon et autres, **Economie Internationale (Commerce et macroéconomie)**, 7<sup>e</sup> édition, Dunod Paris, 2012.
03. Bertrand Blancheton, **Maxi Fiche de Science Economiques**, Dunod Edition, Paris, 2009.
04. Bertrand Blancheton, **Maxi Fiches de Sciences économiques**, Dunod, Paris, 2009.
05. Ghislin Deleplace et Christophe Lavielle, **Maxi Fiches de L'histoire de la pensée économique**, Dunod, Paris, 2008.
06. Legrand G., martini H., **Gestion des opérations Imports – Export**, éditions DUNOD, paris France, 2008, p212.
07. Marcus Taylor, **Global Economy Contested**, 1<sup>er</sup> published, Routledge USA and Canada, 2008.
08. Paul Krugman and all, **International Economics (Theory and Policy)**, 9<sup>th</sup> Ed, The Pearson series in economy, USA, 2012.

### ■ الأسانيد الالكترونية:

- Ooreka accompagne, Option de change, On Line : <https://epargne.ooreka.fr/astuce/voir/654379/option-de-change>, Consulte le 12/11/2022 (10h.00).
  - <https://www.investordictionary.com/definition/global-financial-system> , Consulte le 26/08/2020 (10:57).
- الاعتماد المستندي، موقع إلكتروني:



<http://www.sgbl.org/sgbl/arabic/templates/common.asp?folder=209&ion=8> Consulte le 30/08/2006.

- زياد سليم رمضان ومحفوظ احمد جودة، إدارة البنوك، بدون سنة النشر، ص 150
- معهد تعريب للتعليم عن بعد، موقع الإلكتروني:

<http://www.arabtranslators.net/edu/banking/banking6.asp> Consulte le 16/01/2000.

- البنوك وشركات الاستثمار، المنتجات المالية، موقع إلكتروني:

<http://www.cibafi.org/arabic/foundation/Productions.asp> Consulte le 17/08/2006.

1 - موقع مجموعة البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf> شوهده يوم 2022/12/17 (09.00).

2 - يحي السيد عمر، القروض الدولية وأثارها على اقتصادات الدول الإسلامية دراسة تأصيلية تحليلية من منظور الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الأصول العلمية، إسطنبول تركيا، 2018، ص 245.